

من الاذن في بيع احدهما الاذن في بيع الاخرى وتحتل ضعيفا الجواز لانها
 عوض الرهن فلها حصة ولهذا كانت رهنًا بحجود وهي الاصل من غير حصول
 عقد عليها ولا كان ما ذونا له في بيع الرهن ولهذا حمله جاز له البيع **قوله**
 لو تلف الرهن بغيره من غير تقرب ولا ضمان والا فرب انه من ضمان الراهن لانه وكذا
 وتحتل المرتفع لان البيع لاجله **اقول** مراد المصنف اذا باع العبد
 الرهن باذنه فكلف القن بغيره من غير تقرب ولا ضمان عليه لانه امين ولم يقرط
 وهو من ضمان الراهن او المرتفع تحتل كل شيء لما ذكره **قوله** لو ادعى العبد
 تسليم القن الى المرتفع قبل قوله في حق المرتفع لانه وكذا على اشكال **اقول**
 بشان المنع من قبول قول الوكيل في ذلك لتخصيصه بتلك الشهادة وما ذكره
 المصنف **قوله** ولا يقبل قوله في حق المرتفع الى قوله وتحتل قبول قوله
 على المرتفع في ان قلنا الضمان عن نفسه كتحية فعلى هذا اذا اخلف العبد شرط الضمان
 عنه ولم يثبت على المرتفع انه قبضه **قوله** فذا من تمت المسئلة وهو انه اذا ادعى
 العبد لونه باع الرهن وقبض القن وسلم الى المرتفع لا يقبل قوله على المرتفع في
 البيان العبد على المرتفع من غير القبض واليمين على المثل وتحتل قبول قوله في ان قلنا الضمان
 عنه لكونه امينًا لما كان الاصل عدم الضمان فلو خالف لم يثبت القن الى المرتفع
 لم يثبت التسليم باليمين الى شرط العزم عنه ودون المرتفع بحاله **قوله** فان
 كان وكلاهما لا قرب جواز بيعه من نفسه بشان المثل **اقول** تقدم في باب
 البيع المطلق في هذه المسئلة والا فرب عند المصنف الجواز لان التوكيل في البيع
 اقتضى بيعه بشان المثل ولا دلاله فيه على تخصيص بعض الجوانب بالبيع دون غيره لكون
 له الشرائع **قوله** فان تصرف بولوب وشكلى او ليس وشبهه ضلله الاجرة
 والمثل ويقاصد المونة فان تلف ضمن قيمة ان لم يكن مثليا قبل يوم قبضه قبل يوم
 ملكه وقيل الرفع **اقول** يريد من انصرف بالاشياء المذكورة اجماع القلبي
 والركوب وشكلى اللين فان تلفه الحيف هو مقره ضمن ان كان من ذوات القيمة وشكلى
 الفقهاء في وقت اعتبار قيمته من هو قال الشيخان يوم التلف وقالوا بالجملة
 فان تصرف المنة في الرهن واستهلكه يضمن ارفع القيمة من يوم استهلاكه الى ان

يحكم عليه بقوله ما اقول بان عليه القية يوم قبضته على غلة المصنف
 عند ليشير به **قوله** علي ذلك الاشفاق **قوله** والاقر ب عدم دخول
 المتجرذ الا بالشرط **قوله** اختلفوا في ما اذا جرد بعد الارتهان فكان
 منفصلا كالولد والتمرة فقال اكثر اصحابنا ان اريد بشرع البيع قولان احدهما
 انه يدخل قاله في الرواية والاخر انه لا يدخل قاله في المشروط والخلاف وهو
 الاقرب عند المصنف واستدل علي ذلك في المختلف باصالة عدم الدخول
 وبودايم الشكوي في الموثق عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليهم السلام قال قال
 رسول الله صلى الله عليه واله انظر يركب اذا كان مريضا وعلي الذي يركبه النفقة
 فانما يملكه عليه السلام للراهن منفعه الحليب والركوب وليس ذلك المدة بل لاجل اعادة
 نفعه فليكن ان يكون للراهن وعن استحقاقه في العجوة عن ابي جعفر عليه السلام
 قلت فان رزق اهلكه من الغلة قال اصحاب الدار **قوله** ان المصنف استدل
 بهذين الخبرين علي غير محل النزاع لانه استدل بالرواية الاولى علي ان الراهن
 منفعه وليست للمدة من الاجزاء ولا نفعه ملكه فيكون للراهن وبالدوايم الاخيرة
 علي ان منفعه الدار لصاحبها وذلك ملكه نزاع فيه فان الفقهاء حكمهم اتفقوا
 علي ان المتجرذ من ذلك الدار لكن الخلاف في انه يدخل في الدار ام لا واستدل له
 لا يعطى شيئا من ذلك اصلا بقي ما استدل به اصالة عدم الدخول لا وب فيه
 الا ان نقول ان يقول حكم الاصل بحكم مخالفة لقيام ما يدل علي خلافه وهو ثابت
 هذا فان انما المتجرذ ينبغي الاصل والاصل قد تعلق به حق المرتهن فكذلك ما عليه
 ولانه انما هو من الحيوان **قوله** ان اريد بشرع علي ذلك اجماع اهل البيت عليهم
 السلام وانما خلاف ذلك انما يخبر في بعض اقواله **قوله** وكذا ما ثبت في
 الارض بعد رهنها سواء بنته الله تعالى او الدار او اجنبي الي قوله وفي دعوى الميراث
 تحت الجدار والفرش تحت الشجر واللبني في الفرج والصوف على ظهر الحيوان واعصان
 الشجر **قوله** اي لا يدخل في الدار ما يثبت في الارض للرهنه بعد رهنها
 وهل يدخل ما ذكره فيه نظر فنشأ عن هذا ما يخبر للدخول فلا يدخل في الدار ما يثبت
 الاصل **قوله** والاقر بجواز اجتهاد الراهن علي الازالة **قوله** هذا راجع الي

الى ما عدم من عدم دخول ما يثبت الارض بعد رهنها من الفحل او التجر في الرهن
 اختيار الراهن على الاداء قال الشيخ في المشروط الحاشية قال فيه ولو رهننا بيضا كال
 ابيض لانه ثبتت او ثبتت الراهن فيها خلا او شجرة لم تجز الراهن على الاداء والادب
 عند المصنف جواز احياء على الاذالة لا مكان استلزامه دخول النقص على الرهن فلا
 تصرف ممنوع منه لقوله الراهن المذموم ممنوعان من التصرف في الرهن قوله ولو
 رهن ما يمنع من التصرف في الرهن من المذموم ان كان الحق محل قبل فلهذا المصلحة
 او بعدها وان لم تنجز على راي اقول **قال** السمع في ذلك فانه قال فان كان
 الحق متأخرا الى اجل يحصل بعد اخلاء الرهن بغير موجب لا يثبت بطل قوله
 والمضيم في بدل الرهن الموجب الراهن فان امتنع فالاقرب ان للرهن ان يحاكم
اقول لو تلف الرهن تلف حصل اختلافا بين الراهن والمكلف في عوض الرهن
 اما في مقداره او في اصله فالخصومة بين المكلف والراهن لانه ملكه وهو ظاهر فاذا
 امتنع هل للرهن ان يرفع الى الحاكم وخاصة تحتل منه مضافا لعدم لانه ليس ملكا
 ليعض له ولا به شرعية بوجاهة او غيرهما والاقرب عند النصف ان له الخصومة
 لانه حقا وهو رهنان القيمة وحكمه في حق حوز له الخصومة لاجل قيمته قوله
 ولو نكل الغرم خلف الراهن فان نكل في حاله في الرهن نظر اقول **وجه**
 النظر من ان له ان يحاكم وان له حقا فجزاؤه ان تخلف لا ثباته ومن حيث ان عينه
 لا ثبات قال الغير فان ثبت الرهن فرع ثبوت الملك للراهن ولا يجوز ان يثبت ذلك
 بغير عينه قوله فان عفا فالاقرب اخذ المال في الحال نحو الرهن فان انقل ظهر
 صحة العفو والاقول **اقول** برئ لو ثبت الحق على المكلف باقرار او يمين
 المالك مثلا فعفى للمالك وبرا المدعي عليه من العوض هل يصح عفو له لا تحتل ذلك
 لان العوض ملكه فجاز ان يقطعه والاقرب انه يجوز كونه في الحال فعفى عنه
 لا يحكم بفساد العفو ولا اذنه في الحال لان للرهن فيه حقا فليس للمالك ان يقطعه
 وانما له ان يقطعه لانه لم يتعلق به حق العوض فاذا استوفى الحق من المذموم عليه فان
 شققا الدين بقضائه او ابرأ او غيرهما تبيننا صحة العفو والاقرب ان لم يقطع كان
 للرهن ان يثبت حقه منه فان اشتغره الدين تبيننا بطلان العفو وان فصل منه شي

شقة

١٢

يتحقق عنده المدعي عليه وبنيان صحة العطف فيه قوله ولو أبرأ المرتهن
 لم يصح والاولى بطل حقه فان الابرا الفاسد يفسد ما ينشأ عنه كما لو وهب الرهن
 من غيره اقول لو انكر المرتهن الفرض فابرا المرتهن المدعي عليه لم يصح لانه ابرأ من
 مال الغير غير اذنه فظن باطلا وهل يبطل حقه من الارثاقان بذلك فيه نظرون
 حيث ان الابرا يقطع حق الرهانة لا مقتضاه سقوط الحق المكمل لم يلزم لسقوط حق
 الرهانة ومن الوجه الذي ذكره المصنف وهو ان الابرا باطل والابرا الفاسد يبطل
 ما ينشأ عنه كما لو وهب الرهن من غيره قوله ولو ابرأ بعض الدين بقي كل الدين
 رهنا بالباقي على اشكال القيمة ذلك ان شرطه كون الرهن رهنا على الدين
 وعلى كل حزمة اقول يتشأن كون مجموع الرهن في مقابلة مجموع الدين
 ان اقتضى ان يكون الاجزا التي مقابلة الاجزا احاطا لذلك القدر المقتضى من
 الرهن ما يقابله وقد بقي مجموع الرهانة وان لم يقض لزم خروج الجميع عن الرهن
 لانه انما كان مجموع الرهن على مجموع الدين وقد زال ومن ان الرهن جعل ذلك
 الرهن بحزمة وثيقة للمدعي والدين يتحقق بنقار من ذلك الاقرب عند المصنف الاول
 الا ان يجعله رهنا على الدين وعلى كل حزمة فانه لا ينفك بقضا البعض قطعا
 قوله ولو دفع احد الوارثين نصف الدين لم ينفك نصيبه على اشكال اقول
 يريد لومات الرهن عن وارثين متساويين في الاستحقاق كائنا في احدى الوارثين
 نصف الدين لم ينفك نصيبه على اشكال فتشأن احكامها حكم مورثها وحكم مورثها
 انه لو قضي البعض لم ينفك شيء من الرهن انه قلنا بذلك في المودي دفع ما يخص
 به فله لم ينفك حصته لزم الضرر عليه قوله لماه تعلق الرهن بمملوكيته
 فادى احدها نصيبه فالاقرب ان ينفك حصته اذ لا رهن حقيق في هذا اقول
 فتعطل عدم الانتكاس لقوله بما لم يرد عليه يومى بها او قرض والمصنف
 بي ذلك على مذهبه من افعال العزلة الى الوارث وشياني ذلك ان شاء الله
 قوله واذا طال الرهن في الرهن في واشتد في ثم استوفى لنفسك فالاقرب
 صحة البيع اقول الكلام هنا في موضعين احدهما في جواز ان يوكف
 الراهن المرتهن في البيع والضمان ولا ريب ان المشهور هو ان ذلك وقال

الاس بالرك

وقال الجنيب لو وكل المرتفع ببيع لم يصح له بيع ذلك خاصة
 بما يحتاج اليه في شفا ووزن واداد المرتفع شرا او بيعه لو ايسر
 بجري يجرى هذا الكلام تحتل الكريمة لما فيه من التهمة الثاني ان
 نفسه من نفسه وقد تقدم ذلك الخلاف في جواز توكي طرفي القرض المصنف
 قال الاقرب **قوله** ان يجرى علما باصالة الجواز التام عن معارضة ما يدعي
 المنع **قوله** ولو ادعى على واحد من عبده عندها فصدق احداهما على
 خاصة منصفه هو من عند المصدق فان شهد الاخر فاشكال بشأن مشاركة الزين
 المدعيين حقا فيصدق الغرم احدهما عليه او لا فان قلنا بالتشريك لم يقبل
 والاقبلنا **قوله** تحتل التشريك لا في ادعياه رهنه على بينهما ما
 حرمه فرضه كانا فيه محوشوا لعدم اولوية احدهما على الاخر فزعموا
 عدم التشريك لان كلا منهما له نصف متاع لا تشركه لكلا طرفيه والا ما صح
 به من دون صاحبه ولم يصح له الحلف عليه عند الرضا متاع ان يحلف في
 مال غيره شرعا وهو باطل اتفاقا **قوله** ولو اختلفا في متاع فقال احدهما هو
 رهن وقال الاخر وديعة قدم قول المالكيع اليمن على راي **قوله** هذا قول
 السمع في التامه ومن قال ان البرج واراد شرطه ابو الصلاح وقال محمد بن بابويه في المنع
 القول **قوله** صاحب المتاع على صاحب الوديعة البينة وهو اختيار السمع في التامه
قوله لما لو ادعى البائع اشتراها من العبد على التامه فقال المشتري بل الجاني يتحمل
 تقديم قول الراهن وهو الاقرب والخالف في دفع البيع **قوله** وجه الفرة ان الدابة
 لما ادعاه المشتري من رهنه الجاني فيكون قوله بقضاءع اليمن على قول المشتري
 للحنه وتحتل الخالف لا تفاقمها على اشتراط احدهما والعقد المشروط فيه العبد غير
 العقد المشروط فيه الدابة فقد بدا عليه غير متعلقين وكل منهما متعلق لما يدعيه
 الاخر فيقال فان دفع البيع **قوله** ولو قال دفعته ما على الدهن من الدين
 صدق مع اليمن دون صاحبه لما لو انكر الغرم القرض قدم قوله في التامه بين
 الاختلاف في تجرد النية او في اللفظ ولو قال لم اؤخذ التامه **قوله** الدهن
 احتمال التوزيع قال يقال له اصرق الا اذا كان الي ما حلفت فكذا تطابق

لو كان الواجب عند آخر دينان عشر برهن شك وعشر بخير ومن
 اليد عشرة ثم قال للمدين لم نؤخذ بالدفع أحد الدينين عنه وأنا دفعت
 الثمن وقضا لا غير احتمال فيه وجهان أحدهما التوزيع أو حكم الدينين مختلف
 بل يتناقض فإن صرفها إلى ما يوجب تقضي زوال الرهن فله الآخر بخير من صرفها
 إلى الآخر يقضي نفا الرهن وذلك تناقض ولا أولوية لأحدهما من الآخر فتوقع عليها
 في هذا المثال الجواب ومثل أن يقال للمدين أن صرف الدين العشرة إلى ما شئت
 من أنه يبين لأن ذلك راجع ومؤكد أنه لم فعله ابتداءً فكذا انصرف كذا
 نظائره كذا ما مثله المصنف قوله ولو أخذ من الماطل قهراً فالاعتبار بنية
 الدافع ومحتل بنية القايض أقول — يقول لو كان له دينان وبأحدهما رهن
 وكان الغريم ماطلاً ولم يتحقق من إثبات حقه عند الحاكم بحيث يفتق له
 فأخذ منه قهراً من جنس الدين كان الاعتبار بنية الدافع بعض هذا الاختلاف
 عند الاختلاف بسلماً باحتيال كمن يكون ناقباً للدفع وأما قلنا الاعتبار بنية الدافع
 يعني القضا والمضمين كلاً واحداً منهما بالقضا وكان الاعتبار بقصد وإرادته
 ومحتل أن يكون الاعتبار بنية الأخذ من الماطل فظنناه لا للاشتقاق فقط
 إليه فكان الاعتبار بقصد وإرادته قوله ويقدم قول الرازي في عدم الرد
 مع اليقين في قدر الدين على رأي أقول — إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر
 ما على المهر من الدين فالمشهور أن القول قول الراهن مع يمينه وعدم البينة يجب
 اليقين إلى ذلك في نفسه وبه قال محمد بن بابويه وأما الصدوق وابن البراء وابن حمزة
 وابن أدريس قال بن الحسين المرتهن يصدق بدعواه حتى يحيط الشئ قوله
 أما لو قرع محلت القضا بعد توجه دعواه فالوجه أنه لا يلتفت أقول —
 يريد أن الراهن إذا اقرباً لا قباض ثم حضر ادعى الخط في الخصام بالقض كان
 القول قول المرتهن مع اليقين بخلاف ما لو كان اعترافه بالقض في محلت
 الحكم بعد أن ادعى عدم الاقتباس وتوجه اليقين فانه حينئذ لا يلتفت
 إلى دعواه بعد ذلك لعدم القبض في يمينه على خصمه لأنه يكون كذا ما
 لنفسه ولا له حاله التذاعي لم يثبت حاله موافاة على الاستهاد ولا غلط الشئ

كان الامر عدم مشاعرا وانما سمعت هذا القول في مكان والى الدعوى متعجب
الاقرار في مجلس الحكم عند توجه الدعوى فانه لا يعرف ولا عاذه تقسم فالحكم
بل هو تلبية لمحبص لتسوية فلم يكن مفعولا بل لو قال له اهل عقدة
او عصيته او جني على فلان قيل ان رهنتم هذا المرقن على نفي العلم وعزم الرهن
للمقر له المحرر ولم يتصل بالاقرب اخذ في المخرجه لا الرهن فباع العبد
نيه اليانية فالتا صله في او العبد في حق لو نكل المقر لاحتل الضمان لا عتد المحل
وعلمه لتقصير بالنسبة مع تمكن المقر باقوله والمقر من ينالوه وعز استه للعبد
بفكره من الرهن عند الحلول وان تقدر بيع وجب فله بالقيمة مع البذل او بالاربع
اشكال وان اعتنق فلا ضمان الا في المنافع التي استوفاهما للشرع لا غير ما ادعى
الحركة فتمت الفوات وقبله في غيرها مما ليس به بعد العتق والحماية وان لو ثبت القيمة
او بالادوية او بالاربع مع عدم التخصيص الابد وجب على المقر ان يبيعه فان سعى العبد
ضمن الا في خاصة وان اعتنق من الركة فلا ضمان فيه فكذا لو ابراه السيد ولو
عجز عن اذا الجمع وجب دفعها بغير منه ولو كانت شرطه فادفع القيمة
عن تلم قال الكتابية ثم استترق في حق المقر عا د فعة في التخصيص لاحتل على عتد المقر
او المثل او مورثه وكان عتدا او مكاتبه لخص منه بقدرها ولو اوقى شخص
معه منه ايمالا من دينه فاعتنق ضمن له اجرة المنزل لطل حرمه وشوقه ولو
هان عتدا ضمن لو ابراه المحرر فباعها المستفدة فانه وما وصل اليه مولاة من
كسبه ولو اعتنق فاعتنق بكماله الا في حقه للامام ولو انتقل الى موث المقد
فاعتنق في كفارة او ندي غيبي معين جاز المقر التمسك او بعضها الغرض القدر
او التمسك فلا راجح الديون والوصايا مع التكذيب ولو استولدها المتبري
لم يجز على الاول نصيب المقر لو كان وارثا ولا تحسب من مال المشتري في الحب
الي الموقول يخرج ما وحي له بالشرع منه الا في احد في دينه لو دفع اليه
فاعتنق عليه اقول فهو المشكك ثم ادعى على الخائب منه فليدركها
اجمع ونوضيها وتلك الحجة الاشكال ووجه القرب فيما ذكر في مواضعها ان
نشا الله تعالى فانظر ان كان عتدا ثم اعترف بعد جموع

في الامور خلاف
المعروف

الولاية

حب

الرهن ولو ضمان العبد المرهون كتب قد اعتقته قبل رهنه الا ان ملكا
 لي وانما غصبتة من فلان واياه كان قد جنى قبل رهنه على فلان فلا يحلوا
 اما ان يصدق المرهون على ذلك ولا مان صدق على الرهن وحكم باعتقده
 صدقة العتق وفي صدق الاقرار بالغصب يعلم الى المصوب منه وفي صدق
 الجارية تعلق الجارية برقبة العبد ذلك على ظاهره وان انكر المرهون ذلك كان
 ادعى اراضى او العبد المقر باعتقده او المصوب منه والمجنى عليه او وليه علم
 المرهون بذلك توجهت اليه على المرهون فيحلف على نفي علمه بذلك ويقر الرهن بحاله
 وان نكل المرهون عن النفي قال لا تعلق فهل يتوجه اليه على اراضى او على المقر والعبد
 او المصوب منه او المجنى عليه الا ان يثبت عند المصنف الثاني ان الرهن قد اعترف
 انه لا حق له في العبد على تقدير العتق والغصب حق الجارية فيعلق بالمجنى عليه ووليه
 فلو خاف لكان قد انقلب يمينه حقا لغيره وقد بين في باب الايمان انه ليس لاحد ان
 يعلق ثبات حق غيره وحيد بل يحلف صاحب الحق وهو المقر لمصطل الرهن في
 صدقة العتق تحل حرته وفي صدقة الغصب ما قلده المقر له اما في صدقة
 الجارية فانها تعلق برقبة ويبيع منه بقدرها وان بقي منه شيء فهو رهنه لا يطل بان
 المقر له عن اليمن ايضا فهل المقر له يضمن المقر ام لا فيه اختلاف لان احدهما ذلك
 لان المقر اعترف بانها حال بين المقر له وبين حقه برهنه عند الغيوب والاخر عدم العمان لان
 المقر له يمكن من اعتقاده حقه يمينه وكل من المقر له الرهن قد ملكه من اعتقاده
 حقه منه اما الواهن فلا اقرانه له حقه واما المقر له فكله عند اليمن فيلزم حسن
 علم اليمن لياخذ قهره فحاله واذا وجب على المقر الغرم والعمان ما الذي يغرر
 للمقر له نقول اما قوله المصوب منه فقيمة المصوب
 الا انه قلنا عند عليه رد العيضا المصوبه فكان عليه قيمتها واما الجاني عليه فيغرم
 له ارض الحيازة اما اقل الامرين منه من قيمة العبد الجاني على اختلاف القولين
 وفلان لكان تظلموا لم يتعرض لها المصنف هنا ولا نرى قد سبق في الكتاب
 ذلك واما ما عرفت للعبد ان يملكه باءا الدين ان كان حاله في الحال وان كان
 موقفا بعد حلول الاجل واقول والارضى المرهون يقضونه قبل

الاجل وجب قلبه في الحال ايضا لا يحترق بغيره فلا يجوز استدانة الرهن عليه
 ومع القدية على انكالكه وفي باقي هذه السلسلة فروع اذا تعذر على المقر
 افتكاكه بالدين ويعد المرزوقه دينه فانه يجب على المقر شراءه مع ذلك
 مشترى به ورضايه ببيعته وحسنه ما ان يرضى ببيعته بغيره او بالقبض او بالبريد
 وان يرضى ببيعته بغيره وجب افتكاكه لها وكذا ان يملكه لتسليمه وانقصه وان لم
 يرض ببيعته الا بالبريد فيتم بغيره بغيره بالزرايه فيبطل ان كان في المقتضى
 يودي الى الضرر العظيم بان يطلبي منه اضطرار قيمته بحيث يحيط بجميع ما يملكه
 الراهن ومن وجب افتكاكه بالبريد الذي حال بينه وبين نفسه برهنه اذا
 اعتق هذا العبد قبل ان يتوفي المشتري فيلحق منافعها فلا ضمان على المقر لان
 وجوب الضمان انما كان الحيلولة وقد زالت بعينه ومنافعه لم يفوتها عليه
 للمشتري بالاستيفاء فلم يكن هناك ما يوجب الضمان في العجز ولا في المنفعة
 اعتق بعد ان استوفي المشتري شيئا من منافعه كالحلوة مثلا فلا ضمان العتق
 مطالب المقر بامور تلك المنافع التي استوفها المشتري لا غير فأي ربح للمنافع
 التي لم يتوفها المشتري بل فانه غير استيفاء اما ضمان المنفعة المستوفاه
 فلا ربحا منافع منقوصه ما يرفع بها المعتق على المشتري بل استوفاه المشتري
 بشيء حيلولة الغير المقر بينه وبين نفسه بالزمن فكان له الرجوع عليه بجره
 واما غير المستوفاه فلا منافع الحيلولة تضمن بالقول بل بالتعديت وهذا ثابت
 من غير تعديت فلا تكن مضمونه اذا كان في ذممه هذا العبد او المضمون
 يرفع بها بعد العتق كما لا ريب بان جني على ذممه المضمون او ثبت انه اذلف
 ما لا على الغيول او قرض بغيره من السيد وتلف عليه او قرض بغيره من السيد
 ودخل مع جهل لزوجيه كل طلق قبل عتقه لم يقض المقر اوجه المنافع التي استوفاه
 المشتري لا يهاجره الراهن منافع مستحقه المقر له بالعتق ولا يسيل المقر له
 بالعتق على ثقله المبدى لا يحتملها الا انه يرق بالشبه اليه فيكون لا يرفع
 للمقر الحقونه شيئا في الحيلولة بينه وبين وارباب الموقوف لهم الرجوع في
 ما لم يمتنع عندهم برفع المقر ما لم يمتنع وكان لهم الرجوع عليه بها ويصونها

لم يقل عنه كما يصدر عن الجناية القاعرة بعد ورثها من العبد قبل عتقه أيضا
 لأنه في كل واحد من الصورين قد حال بين وجه الحق وحقه كاتبة المشتري بقدر
 قيمته أو نقص من ثمنها وتجب امتلاكه بأن يدفع إلى سيده مال الكتابة كاتبة
 على أن يدفع قيمته ولم يقص من القصاص إلا ما مال الكتابة وجب عليه عليه
 بالزيادة وحسب القصاص الذي لا يدفع الزائد كاتبة المشتري وشي العبد
 إذا مال الكتابة لزم المقر أن يدفع إلى المقر عتقه أخرى عبيد لا مال الكتابة
 لأن ذلك في حكم المنفعة المستوفاة وقد تقدم عليه ضمان آخر لها وأولئك
 أن يقال بضم المقر أكثر الأمر من آخر شيعة وماتلة إلى سيده من مال
 الكتابة لأن الأجرة أن كانت أكثر فالسيد شئت في تقويت تلك المنافع عليه
 فكان عليه ضمان آخرتها كما لو استوفاهما وإن كان ما إذا أكثر فلا في السيد
 شئت في تلك المال عليه كاتبة المشتري ولم يبع العبد فيها بل دفع إلى
 السيد مال الكتابة من مال الركة أو ابنة مولاه ثم مال الكتابة لم يضمن المقر العبد
 شيئا لأنه يفتقر عليه شيئا وقد حصل الحق ط كوعر عن دفع جميع مال
 الكتابة وتمكن من دفع البعض وحسب عليه فكان واجبا لو كان عا حو
 عزا للوجع كما يرد دفع البعض ثم استغرق العبد لعمرة عن أداء مال الكتابة
 حو للمشتري المحتسب بما دفعه إليه في القصاص لأن الدافع لم يشرع بالدفع
 ولا يقبض به ما وجب على العبد لا اعتقاده فكان الكتابة فيكون المصانف حو
 لا يلزمه شيء مما ألزم بدفع مال الكتابة توصلا إلى تخليص العبد ولم يحصل
 فكأنما استعانة المدفع إذا جنى هذا العبد بعد بيعه في الدين على عبد
 المقر أو على نفسه أو على من يرثه المقر ولم يكن قد تحرر بل كان باقيا على الرقبة
 أو مكا تبخلص من العبد بعد تلك الجناية فإن أحاطت بقيمته حكم بحريته
 أجمع والأحكام بحريته ما قالها منه لأنه يرد عن المشتري وقد تعلقت الجناية
 برقيقته وهو الآن المصنف عليه أو لمولاه أو لوارثه وهذا المقران يملكه
 بقتل الجناية فإذا ملكه شئ عتق عليه لأنه من باقزاره والخامس من الحكم
 على الحق المشتري وقد زال بلفظه في الجناية كس لو أوصى بمشتري هذا العبد

دفع مال الكتابة
 بغيره
 المودع

يتم
 في حال العبد المستعبد

مخمته لو احدث برقبته لآخر فاعتقه الموصي له برقبته وبقي جرد الموصي
 له حكمته في حكم الوصية رجع العبد على المقر باعتقه وكل بقية متروكة
 دون المنافع الفايده من غير اشتغال لا تقدم الفرع بحاله للمسلم يعتق
 بل مان رقاقان خلفه وارغلا حرا كان للوارث الرجوع على المقر باجرة المنافع
 المستوفاه وما وصل الى مولاة من كسبه واقتل — قوله وما وصل الى مولاة
 من دينه يولد ما ظنله من حضان المقر لا أكثر الا من من مال الطائفة والاخرى
 لا لو اعتقه الكثيري بغير عا وثبت له عليه الولاء فادامات وخلفه مالا
 ولا والرسالة الاملاة فاختار كسبه بالولاء ضمنه المقر للامام لانه باقراره
 حق للامام وقد حال بينه وبينه برهنه واقتل — هذا انما يشاي لو كان
 الداهن قد اعترف باعتقه على وجه لا يكون له ولا كالمعتق في الكفان او القل
 واشباه ذلك لانه لو انتقل هذا العبد الى من يرثه المقر فاعتقه في كان او يدر
 لعق رقبته غير معينة ثم مات مولاة وزكيا لا يجوز المقر او ورثه بوضعه
 كان عليه ان يفرج العبد ما في يده او ان يترك عن نذر مودعة ففاداة العبد الشان
 او البذر لانه اعتق بوجوه وقوله تغير بعين اختياره لو كان قد نذر عتق ذلك العبد
 فانه اذا اعتقه لم يفسد المقر الوارث عوضه لعدم وجود عتق تجبي فلم يفسد
 ذمته شي فوالله ولا يراي الديون والوصايا باليد بل على الميت ديون وارامي
 بوصايلهم بين الكفار التي هي اخرجها من العتق المنذور من احوال تلك
 الديون ولا الوصايا بمعنى لو لم يفرج العبد عن الجميع لم يفسد له ان يفرج عن
 بعضها بشي العتق الواجب ان ذلك حكم يتعلق به خاصه بشي اقراره
 فلا يكون ما صيا على ارباب الديون ولا الوصايا وانما يكون ما قد اعلت عليه
 خاصة هذا مع تكذيب ارباب الديون والوصايا له في اقراره لما لو صلاوة
 او بغيره ورحم المصدق لو كان الدهن المقر بعينه له وبغيره يولد
 المنهري وكان من يرثه المقر فان عزم المقر من الولد لم يجعل في نصيبه
 الولد بالنسبة الى المقر لانه تغير في يتيق حريته لو كان قد انتقل المقر
 بعقته الى من يرثه المقر لم يفسد بغيره بان جملة احوال الميت بالنسبة الى المقر

ويحسب من أمواله بالنسبة إلى غيره ففعل هذا الواضح شدة الفقر في موطنه
 فانه يخرج من تلك المال فتقرب أمواله عند الفقر بحسب لانه ليس مالاً للبيت برحمته
 فلا يفتقر وصيته من موطنه عليه بالنسبة إلى غيره المقوم من أموال البيت فلو
 كان المقوم على البيت من ذلك فخر إليه العبد المقوم بحسبه لم يكن له الامتناع من
 لكونه حراً باقراره لاني ذلك في حاضره عليهم فان اخذ حكمه عليه بحسبه
 فان قيل انما يجب على صاحب الدين ان يقبض ما يدفع اليه في دينه
 اذا كان من حشر حقه والعبد ليس من حشر حقه فلا يجب عليه قبضه في
 دينه قلنا انما يجب لان عليه قبضه اذا ائتم له وهذا قد يرد في غير عاقله
 فحصل الحال بينه وبين من اعتق نفسه والا قرب انه امان او
 يدان الشعر الحشر اذا ثبت على العانة فلا قرب انه ليس بلوغاً وانما هو امانة
 فانه على البلوغ لعدم الدليل الدال على حقه بلوغاً ولا يلزم من الحكم معه بالبلوغ
 يكون بلوغاً ونسبه رحمه الله الشرح هو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر فلا يبعد
 شمع في الاثني عشر روي اذ يبلغ المني عشر ايام حارث وصيته وصداقته
 واقبض عليه الحدود والثمة اقول قد طريق بان من الطرق الثلاثة
 التي لا يجرى حصول البلوغ بها وهو السن ففي الرجل خمس عشرة سنة وفي الاثني عشر
 وفي روي الصلوة في المني عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه
 السلام اذ اتى على الخلام عشر عيني حارث وصيته وروي ذرارة عن الباقر عليه السلام
 قال اذا بلغ الخلام عشر شين كان له في ماله اذا اعتق او تصدق واوصى
 على طهر وفاد حق فهو جازي والروايات في ذلك كثيرة وعلى كل الاحكام
 التي ذكر على ماوت في بعض التصرفات وروايت في بعض من ماله وفي اخوي
 ومقتضى اشياء اقول المصنف ذكر ان البلوغ يحصل اما بالانكاح على
 استحقاق او خروج المني او بالسن وهو المشهور وفي رواية اخرى طريق آخر وهو
 بطول ان يبلغ خمسة اشياء وهي طرية التكو في عمر الصادق عليه السلام قال قال
 ميرالمجيب صلوات الله عليه وآله في رجل غلام اشترى فاني قتل رجل غلامه فقال
 فيما لو بين على علمه ان اذ بلغ الخلام خمسة اشياء فمض منه اذا لم يكن بلغ

على

فتمت اشارة تقي بالديع
 قال صاحب التراجيح محتر الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيعه الاشياء اذ لا يصح
 فترد في معنى العقد الصادر منه قبل بلوغه والمصنف لم يفضل هل ذلك
 قبل البلوغ او بعده والظاهر ان المراد ان يبلغ الصغير في شك في رثته فانه يعتبر
 حينئذ بما يملكه من النعمان في البيع والشراء وغيرهما فاذا علم رثته صح ما
 يفعل بعد ذلك اما العقد الذي اختص به المعلوم به رثته هل هو صحيح فيه
 اشكال يقتضيان تصرفه موقوف على ثبوت رثته وبذلك لم ينعى رثته فافانما
 فلا يكون تصرفه صحيحاً والوجه ان له اذ يتحقق القصاص والعقود
 مال لا يطلق القول بغير بلوغه على الصبي ما يوجب القصاص هل يولية
 ان يقتصر قبل بلوغه لو يعرفوا الوجه عنه جاز ان يتحقق القصاص قبل بلوغ
 ووجه الجواز ان له عليه ولا يبر شرعية حقيقة في القصاص اذ العمل لا يوجب
 عقداً الا القصاص ضمان له استغلو وتجب حفظ المالك واستمارة
 قدراً لا ياكله النفقة على اشكال القول اما وجوب حفظ المال
 فظاهر من بيع على انه لا اشكال فيه وانما الاشكال في وجوب استمارة المالك
 يا كمال النفقة فيجوز وجوبه من اعظم مصالح المولى عليه ولا يتركه حيث
 تاكله النفقة من غير استمارة اصرار المولى عليه فكان متوجهاً عنه وحفظه عليه
 من حيث ان الاحتفاظا احتفاظاً ولا يحل على المولى الاكتفاء للمولى عليه بل
 حفظ ماله وعدم الخيانة فيه وذلك لا يستلزم وجوب الاستمارة
 والا ترى ان حبس مال الطفل لم يكن الاب اخذ الاجر على اشكال القول
 مشوه من انه لا ولاية للاب جنبي المهر على الاب فكم من النفقة وان
 تبرع ورضي وجوب مراعاة مصلحة الصغير فليس له ان ياخذ جراً على عمل
 يتبرع به غيره كما لا يجوز له ان يتنازع على عمل لا يعتناجر على مثله
 والا فترد في الوضعية ذلك القول بريد الاقران الموم
 ان يشتت فيما ينوي مثله فعمله لان ولايه الوصي كولاية المومي وقد كان
 له ذلك فكان لفايه اعني الوصي ان المومي يريد ان يحكم الوصي اقام تظلمة

في القصاص ما لا يجوز
 في القصاص ما لا يجوز

ص

في الولاية فكان له حكمه او غيره على اشكال اقول يريد ان حكم الوصي
حكم الاب في ان القول قوله مع يمينه او ادعي بلفظ في يده من مال اليتيم او يقر له
من غير يمينه لانه انما فكان قوله في ذلك مقبولا ولا يحتل عدم القبول
لا يبينه ان ادعي شيئا ظاهر الامكان اقامة اليمينه على ذلك لانه مدع
فلا يقبل قوله بتغير يمينه او تصديق الغريم وقل يصح بيعه كغيره
وشرائه مع اننا لم نرى نظرا قولنا ثبت النظم من حيث ان البيع والشرا
مشرط بالبدل ولم يحصل من صدقة باذن الوصفي كان كالوصد منه
وهل يتوقف الحجر على حكم الحاكم ولا يرد الا بحكم الحاكم قال ارجح ان اصل
الشفية ماله انقل الحجر الا قرب عنه المصنف الاول لان بنوع الحجر عليه على
خطه في الدمل وايضا فالحل حصة تصرفك البالغ العاقل خرج عنه ما اذا حجر عليه
الحاكم ولحق الحجر عليه فيبقى الباقي على اصاله الصفة وحينئذ لا يرد الا بحكم
لان يثبت حكم الحاكم فلا يرد الا بحكمه فما يوجب القضاة لوصول
فيه على مال فالاقرب وجوب المال اقول بمعنى اوفر الشفيه بخلافه فوجب
القضاة قبل اقرانه لانه اقران من الناحية لا يصادف المال لم يقدح فيه الحجر لانه
انما قضى من غير المال لا غير وحينئذ اذا وصول على ترك القضاة على مال هل
يثبت المال ام لا الا قرب عن المصنف ثبوت لانه يثبت حفظ نفسه فان حفظ
المال ما هو من عادة المصلحة تحفظ نفسه او لم يحتل عدمه لانه تصرف صادف
المال من الحجر وعليه فكان باطلا والاقرب انه لا يملك شيئا سوا
مجان فاصل الضريبة او رشي الجزايه على ادي او عرفها وشواظكم نوله على
رأى اول اقول هذا اختيار اراد ريش خلافا للشيخ وجماعة من اصحاب
قال رحمه الله في النفايه اذا كان اذا للعبد مال فاعتقه حرة والا فله
قال عبد الله لو كان يملك شيئا من الاموال ملام رقبا فان ملكه مولا شيئا من التفرغ
فيه جميع ما يرد له لذلك ان فرض عليه من يبيع ربه اليه وما يفسد بعد ذلك يكون
له جاز له ذلك واذا ادي اليه مولا من يمينه صقل له التفرغ فيما ينفق من المال
وكذلك اذا اصيب العبد في نفسه بما يستحقه الارش كان له ذلك وحل التفرغ

والمعنى
انما
هو
البيع
والشرا

ملا

فيه ولشهره بدينه ١٢٠ على وجه من الوجوه فان تخرج من هذا المال او تشرى كل
 ذلك جابر او ان اشترى مملوكا فاعتقه كان الحق ما ذهبنا له ولو اذن
 له مولاة في الاستدانة لزوم المولى ان يتفاد وبيعة ولو اعتقه فلا تقوى الزام
 المولى **اقول** — الاقوى عند المصنف ان الدين الذي استدانه العبد لم يرد
 مولاة ثم اعتقه يلزم للمولى دون العبد خلافا للشيخ ووجه القوة ان الدين عند
 الاستدانة لزوم العبد فلا يتنقل الي ذمة العبد الحق عملا بالاستصحاب
 رحمه الله وغيره يتبع به بعد الحق والاضاع ولا يشترط على المولى
اقول — العبد اذا استدان بغير اذن سيده فاما ان يكون ماذونا له
 في القارة او لا فان كان الماني قال الشيخ في النهاية لا يلزم للمولى فيه شيئا يستقيم
 المملوك بل ان كان ضاريا لم يوافق ابن ادريس شيئا به بعد الحق ويوافق كلام
 الشيخ في قوله كان ضاريا وقال ابن حزمه كان ضاريا الا اذا بقي مال فمدينه لو كان
 قد دفع الى سيده فان كان الاول كما ان يستدين لصورة القارة او لا فان اعتد
 للضار كان لان المولى وعنه لي وغير هذا الدين الذي لقوه القارة فان كان
 ما ذن له في القارة واستدان بغير ضرورة فان كان له فان حقق كان صاحب
 الدين مطالبا للمصانع هذا قول المصنف وان يرد وجه الله اطلق القول
 بان الماذون له في القارة دون الاستدانة بغيره فيستقيم يلزم للمولى فقال
 ابن حزمه ان كان المدين علم ان يغير ماذون له في الاستدانة بغير ذمته ان كان
 يفتقر وان لم يعلم لم يفتقر فيه وابن ادريس وضع من الاستدانة ايضا
 ولو اذن له المولى في الشانفتة في تلك الاشكاله فلا يفتقر العبد المبيع
 الا قدب ذلك لان حبيب الملك بل لا استداناه الا **اقول** —
 ينبغي ان يفهم عود ضميم تلك الى السيد لا الى العبد لانه لا استكمال عند المصة
 في العبد لا يملك بل يملك المولى للعبد في ان يشترى به العبد لنفسه فاشتم
 على ملك السيد او يكون الشرايا لانه فيه اشكال يشتمل ان الشرا المبيع
 للسيد فلا ينتقل اليه ولم يقع للعبد الا لملكه ويحظر ان يصح الشرا
 ويملك السيد لان ما يملكه العبد لمولاة فاذن في الشرا للعبد يقتضي

الاذن في الشراء السيد ما اذا قلنا بان ينقل الى السيد جميع الشراء هل يتبع
 العبد المبيع له كان للمبيع جارية فحمل ذلك لما قاله المصنف من ان اذن
 في تلك الجارية ينقلهم المخرق في النكاح فيكون الترخاخ ما ذكرناه فيه
 فيكون مباحا ما باحه السيد له فحمل عدمه لفقهاء الاذن مما لا يقرب
 له ان يوجز اموال النجاة اقرب العبد لما ذوق له في النكاح هل له
 ان يوجز اموال المخرق لغيره ان المهر من النجاة هو الاكسباب بالمبيع
 والشرا فلا تنعكس اليه من حيث ان النجاة اسم مطلقا للكتب
 بالمعا وصان وهو يتناول النجاة كما يتناول البيع والشرا وهو الاقرب
 عند المصنف ~~وهل ينقل الا باق نظر اقرب~~ وهو
 النظر من حيث ان الاصل في الاذن ما لم يجرح السيد بالرجوع ومن حيث
 شانه الحال لعدم الاذن لا يبق ~~وهو الاقرب~~ والشرا
 اقول ~~اذا ادعى العبد ان شبيهه له في النجاة وشاع ذلك~~
 الشرا هل يقبل ويصح معاملته الاقرب عند المصنف ذلك ولا تعذر على
 العبد النجاة باذن سيده فان اقامة البتة او اختصار السيد عند
 كونهما اعم عليه فانه ~~ولا يقبل اقوام غير المادون~~
 والعبد وهل يتعلق بغيره فانه ~~لا يقبل اقوام العبد~~
 للمدعي في حق سيده قطعا ولما اقوام ~~بالعبد ما لم يجرح السيد~~
 كغيره من المال وطلب امر العبد اذا اقتر العبد بمكانه فيها احوال
 الا ان يلقه قبل واقم عليه ما يوصد ~~وهو يتعلق به منته نظر~~
 اقول ~~اي هل يكون اقواما ما مال بالاطلاق~~ او في حق السيد
 لا غير ويكون ثانيا في حق العبد فيه نظر ومنه عدم اعتبار اقوام العبد
 وامرنا اوصته بالضرورة فيكون باطلا لعدم حصول الشرط ومن حيث
 عدم قوله تكاليف عليه السلام اقوام الحق على انفسهم جاز في بيعه
 فحق ~~ولا يقبل اقوام المادون بالعنا~~ وسوا اوحت قصدا
 اموالا ولا باطد ولو صدقة السيد في ذلك فالاقرب النقود ~~اذا~~

عنه
 ما لا
 حال

الاقرار العاكر
 في حق غير الماذون من الاقرار بالجنابة منها والاعتراف بالمال والحد من المادون
 والصك غير مقبول لانه اقرار على الشبهة الحقيقية بقدر اقرار العبد عليه اما
 لو صدق السيد العبد فلا قرب عند المصنف النفوذ لان الاصل صحة الاقرار
 وانما منعاه في حق العبد لا يملكه للاقرار في حق الغير فاذا كان ذلك لا خوف
 من اقراره لم يبق مانع من قوله فكأن ما قد ~~هو~~ ويجوز على المريض في
 النكاح الى قوله ولا يبيح الا في ثلث تركته وان كانت بمنزلة على رأي
 اقول اختلف اصحابنا في التصرفات الصادرة من المريض اذا انفق
الموت في ذلك المريض فكانت منسوبة اليه فقال جماعة انما من اصل
 تركته وهو مذهب المقيدين في المقتضى والشيخ في النهاية وابن البرج وابن ادمير
 وقال آخرون انها من ثلث تركته وهو قول محمد بن بابويه وابن الجوزي
وقول الشيخ في المبسوط الظاهر من كلامه في الخلاف واختاره المصنف فيكون
 محمورا عليه فيما زاد على الثلث عندهم واقرانه كذلك ان كان فيهما
نحو طي الاقران الاصل سواء كان لاجنبي او لوارث على رأي اقول اختلف
اصحابنا ايضا في اقرار المريض بمرض الموت على قول خمسة احدثا انه ماض
 من الاصل سواء كان مريضا او لا وشوا كان لاجنبي او لوارث وهو قول ابن ادمير
وابن ادمير الثاني انه ماض من الثلث مع التهم ومن الاصل مع عدمها
 كما اختار المصنف وهو قول الشيخ في النهاية وابن البرج الثالث
 انه ان كان للوارث كان من الثلث عن له الوصية من غير اعتبار القصة
 وعدمها وهو قول ابن بابويه في المقتع ان كان لاجنبي فهو من الاصل
وان كان لبعض الورثة كان كالوصية بمعنى من الثلث مع التهم
وهو قول ابن حزم الخامس ان اقرب من قبل مطلقا من غير تقييد فيه اولا
 وشوا كان لوارث او لاجنبي وان كان منهما لم يقبل فيها وهو قول المقيد
قال اقرار العاقل بمرضه الوارث والاجنبي سواء وهو ما جرحوا به
 اقول انه والا كان على الرجل دين معروف بشهادة فاقول ان محامدا

وان اقر
 بمرضه
 او بدين
 او بغيره
 فاقول ان محامدا

على ما
 في
 المتن

انما هو باقي الغرمانيا تركه بطرفاته واذا صاع عليه دين على ما ياتي
 يديه فاقترانه وديعة لو ارث او غيره قبل اقراره ان كان له لا ما هو باو
 كان منهلهم بغير اقراره قوله واذا مات حل عليه من الديون ماله
 على اقول قوله في حلول ما عليه قوله اختلاف في انه
 هل حل ماله بموته وقال بعضهم لا يحل وهو قول الشيخ في المشروط والطلاق
 واختار المصنف وقال في النهاية محل واختار ابو الصلاح وابن هجران
 وابو منصور الطوسي قوله والا قرب الحاق مال الشئ والجنابة به اقول
 وجه القرب انه دين اذ معناه كل مال ثبت في الدية قوله ودين
 المتوفى متعلق بتركته وهل هو كخلق الارش برفقة الجاني او كخلق الذي
 بالدين احتمال ويطرأ الخلاف في هذا الحق الورث او باع نقد على الاول
قوله الثاني اقول قوله لا شك في ان الدين الذي كان في دين المتوفى
 حل وفاته متعلق بها بما هو له الذي تركها لانه يتعين اشتيفاؤه منها وقل
 الموت لم يكن ذلك متعيناً وكان للديون تنقيص القضاء بالاراد والمال الذي
 يشترط من الاعيان منه ارش جنابة العبد الذي يشترط اشتيفاؤه من رقبته
 ومنه الدين الذي يشترط صاحبه اشتيفاؤه من ثمن الدين فتعلق الدين بالتركه
قوله في محل ان يكون تعلقه بها كخلق الارش برفقة الجاني دون تعلق الدين
 بالدين لان الدين هنا فقط يتلف التركه من غير تقريب الوارث ولا يلزم
 ضمانه كما يتلف الارش بتلف الجاني ولا يصح للمولي فتمت تعلق الدين
 الورثة ممنوعون التصرف فيها قبل الادراك كما يمنع الواهب من التصرف قبل
 القصاص ويدل على منع الوارث من التصرف قبل الادراك قوله على ما مر في
 يومى هاو دين فعلى الاول لو تصرف الوارث باعتاق او بيع او غيره غير
 قبل القصاص ففي الدين لزم التصرف على الجاني بكون باطلا قوله وهل يشترط
 اشتقاق الدين اشكال اقول قوله على تقدير القول بان تميزه تعلق
 الدين بالدين وان لم يكن له التصرف في التركه قبل حل يشترط في ضمان
 كلف الدين متفرقا ام لا الا قرب عند المصنف فثبت ان لا تصرف

الا
 حو
 على
 من
 موافق

الا
 حو
 موافق

الا
 حو
 موافق

الا
 حو
 موافق

لا ينافي قضاء الدين، ولا يلزم ان من ترك الفدينار وعليه درهم لا يجوز لوارثه
 الصدقة من ثمنها قبل قضاء الدين، وهو في غاية المجدد لما ان يلزم ذلك والوارث
 الجميع رهنًا **وقيل** تلف الباقي قبله من الوارث فان اعثره والوجود
 ان للدين الفسخ اقوله **هذا** قد رجع على ما اخبرنا من عدم اشتراط الاستبراء
 في جواز التصرف للموارث وهو ان لو تصرف باق ما عاينها وتلف باقي التركة
 قبل القضاء كان ضامًا فان كان عثرًا فالوجه انه يسلط صاحب الدين على
 بطلان البيع لان المبيع تركه للمدين وقد تعلق دينه بتمامه وعنده النظر
 بشرط ان يتحققه القضاء الباقي ولم يتحقق الشرط **وقيل** وهل يتعلق الدين
 بزوائد التركة كالسبب والتناج والتمس الاقرب بالمنع او **قول**
 يتعلق بغيره المتوفى بزيادة تركته مثل كتب العبد بعد موت مولاه
 والتمس للتمجدة بعد الموت او تنجح الدابة بعد الاقرب عند المصنف
 المنع لان التركة مملوكة للموتى وهذه ما ملكهم ولم تنس لخله في
 ملك الميت واعلم ان المصنف لم يرد على فله من ان التركة تنتقل الى الورثة
 موت الميت سواء كان عليه دين او لا خلافاً للشيخ حيف جعل تركه للموتى
 في حكم مال الميت فخل هذا القول ينبغي ان يتعلق الدين بالتمجدة
 من الاشياء المذكورة كالاصل **وقيل** في التركة المذكورة كالاصل
وقيل ويجب من التركة الدين في النكاح والحدائق والوارث **وقيل**
 ذلك على رأي اقوله **اذا** قتل المذنب عمداً هل لوارثه ان يقتل
 فيه ثلثة اقوال **اولها** ليس له ولا يراه القود لان يضمنوا الدين عن صاحبهم
 وهو قولنا في النهاية وقيل الطلح وابن البراج الثاني **ان** يترك
 القاتل الدين لم يكن للملا ولا القود الا بعد ضمان الدين لان لم يتد لها
 جاز هو **وقيل** لم ينصوا الطبيب المالك **قول** ان يترك
 انه لهم القود كما يلزمهم قبول الدين سواء ملكها الجاني ولا ولا يضمنون الدين
 وهو قول المصنف **اما** لو كان بوردة عفي مال كالبسج والحرير
 والرهن والعق احتل البطالان والافاق **قول** يريدون تصرف

الحمد

المهر وعليه للفلسفة يمين امرا له فان كان تصرفه في غيره يملك كما اذا باه ع
شئ منها او وهبه او رهنه او اعتق فمشمه منها فمشمه فيه وجعل ان المطلق
لا ينجو عليه فيها وللعقل حقوق العرفانها ان كان تصرفه باطلا ولا ينافي لا
مكان ان يفضل تلك العقلان بان يرتفع شعور او الفهم من ديونه او يبيده بعضهم
غير حينه او يعوض عليه شئ من فتنه بل لا يندم تعلق حقوق الغير بما يقاوم
لا يكون لما منع من التصرف فيهما معلوم الحصول فيكون موقوفاً والسع في المشروط
وكما لو جهن في حق المطلق ان المصنف قال ان فلان احد وعلم ان بعد اقل من
وقبل ان الحاكم حاله العرفان قد كان انكف شئاً بغير عوض من هبه او نحو ذلك كان
باطلاً لانه كانه فعله ذلك بالغير وان فعل شيئاً من ذلك بعوض او بغير عوض
بعد ان الحاكم لم ينفذ الا ان يكون في مال المصور غير ان علي فند ما عليه من الدين
ولو باعه عبد اشرط الاعناق يفرق منه فاذ بطلنا التصرفان فالأقوى
جلان البيع اقوى
فذا نخرج على ما تقدم من بطلان تصرفات المفسر
الحال او ايقانها وهوانه لو باعه عبد آمن بغير منه وشروط عليه عنقه في فسخ
عقد البيع فان قلنا ان تصرفاته باطلة فالأقوى عند المصنف جلان البيع لا شرط
عليه فيه شرطاً تقدم حصوله فان البيع يقتضي ملكه للبيع وحالاً في ملكه
يتعلق به حقوق العرفان او يحجز عليه فيه فلو اعتقه بالشرط كان باطلاً وان قلنا
يكون موقوفاً اخر فان حصل جاز عنقه بالشرط وان قرأ حتم موقوف في الدين لانه
مال له يورثه ويحجز عليه فوجب صرفه في الدين وعليه لتعلق حق الله تعالى او حق
البايع به والا فاقوى عند المصنف عنقه في الحال لانه وجب عليه بالشرط ولم يترجم
العرفان فيه فانه اشترط ان يملكه او يملكه من امواله التي يحجز عليه فيها فلم يكن يقتضي
به حقوقهم وقد بينا في تقدم ان العتق المستند في البيع حق للبايع له المطالبة
ومع عدم القبول ان فضلت دفعت الى المذلة قطعاً عن كل طرف
البيع فان فيه اشكالاً لا يشكاه ما ذكره المصنف في الكتاب في الاقرار بالدين
فقد اختلفت حقوق العرفان به فلا يقبل لانه اغترار على المصنف
مكافاة الاقرار بالدينه ولا تنه عن شي من بيعها اقراراً للمفسر يعني في ذلك

عقود
فيلزم ذلك
بعد استيفاء
نعموا

البيع حق

اقول ان هذا هو
مراد المصنف

المصنف لا يملك ان يقرره
في الاقرار بالدين

لغرض التاميم اقراره بدلين في دمه الثالثه تعرفه فيما في ملكه هل يصح وينفذ
 ام لا احدهما يصح وهو الاول عندى وقال ابن ادرش يصح اقراره بالدين
 دون العيش فان قلنا بالقول فلا عيش ويدفع الى المقتل وان قلنا لا يقبل
 اخرون فان فصلت عن العيش دفعت الى المقر له فلهما عاكف البيع فان فيه
 اشكال تقدم الكلام في متساويهما الفرق بين الاقرار والبيع ان الاقرار
 اخبار عن حق لا غير ليس تملكك للغير من ماله والبيع ان كنت تصف وتقل
 عين تعلق بها حقوق الغرماء من ماله ~~فان~~ ولو قضال هذا مضار به
 لغايه قبل يقدر به اقول ~~هذا القول~~ المحلى هو قول السج في اللب
 فانه قال فيه وان اقر بالمال الا انه قال هو مضاربة لقلان فان المقر له
 لا يتحمل من احد امرين اما ان يكون غائبا او حاضرا فان كان غائبا كان
 القول قوله المكاشف مع ميمناه للغايب قال لطف اقر المالك في يده للغايب
 ولا حق للغايب فيه ~~ويصح~~ ويتصحب من باعه بعد الجور بالقر ان
 كان عالما ومتمهل في الجور بالقر الضرب والاحتصاص بعين ماله والصبر
 اقول ~~اذا باع الانسان شيئا على المكاشف بعد حجر الحاكم عليه نصر~~
 فاما ان يكذب عالما او جاهلا فان كان عالما لم يكن له الرجوع في عين حاله
 ولا يشاركه الغرماء فيها ولا في عينه لانه رضى بكون القرض في دمه وله
 الحامل بالجور فيقتل فيه ثلاثة اوجه ~~ان~~ ان تصوب مع الغرماء لانه ذو
 صحيح ثابت في دمه المجهور عليه وكان له الضرب به مع الغرماء الغيرة
 من الدين ~~والا~~ الاحتصاص بعين ماله اعم قوله عليه السلام من جحد
 عيني ماله فهو احق بها ~~والا~~ الصبر الى ان ينفك حجة الفاحشيه عن الجور
 وديون الغرماء كانوا وليا في حقوقهم باعيان امواله ~~فان~~
 وفي وطى غيرهما من ايامه تظهر اقول ~~كل يجوز له ان يطعن ايامه~~
 ليست ام ولا فيه نظر منشوء انما انتفاع المالك عن ملكه فكان حجة
~~لهم~~ اعملا ملك ايمانهم ومن احتال العمل فتعجب ام ولد مع الزهر عن بيع
 الاول لا يمكن ان لو حلت لم يمنع من بيعها اما على نقد من بيعها في من

رقبتهما فظاهرهما في حق من الدين فليبق تعلق حقوق الدين بها **فأقول**
 فإن قل في أحل والغرماء اشكال **أقول** — يريد لو قام شاهد واحد بالمال
 واستع من الملقح الدين بالملقح الشاهد لياخذ به في يوم فيه اشكال يشك
 من استع بين الاثنين لا يشك مال غيره شرعاً من الحق في ديونهم فكان
 كما هو الم والأول — اختيار السمع والناظر من الجيد فانه قال ان كان بقدر
 ديونهم ومثلها ولا مال له سوى الدين على الغرماء **فأقول** — ولو انقضى
 في طريق سفره فالأقرب الاجر الي يوم وصوله **أقول** — يريد لو انقضى
 قسمه أمواله في طريق سفره هل يجري عليه نفقة الي ذلك اليوم خاصة بخلاف ذلك
 لا طلاق الفقرة ان النفقة تجري عليه الي يوم القسمه والاقرب عند المصنف
 ان النفقة تجري عليه الي وقت وصوله والادوم الاخر اذ به والنظر بنفسه وأقول
 محتمل الاجر اعلى هذا القول في بلد دفعا للضرر فمحتمل الجا اول بليلة او قريبة لا
 ندفع الضرر بالوصول الي ذلك والاخرى انه يجري عليه النفقة الي وقوعه او وقت
 فيه القسمه ابتداء لا عطى نفقة ذلك اليوم خاصة **فأقول** — ولو ظهر غيره
 رجع على كل واحد بحصة يقتضيهما الحساب فمحتمل النقص **أقول** — لو قسم
 المال بين المفلتين ثم ظهر دين آخر فاعيد الغرماء المقسم عليهم اخل وجهان أحدهما
 انه يرجع على كل واحد بحصة ما يستحقه بحسب ما يقتضيه الحساب لان
 ذلك القدر هو المستحق له لو كان حاضراً وقت القسمه والاخر طلاق النفقة
 لاننا بينا ان القسمه وقعت بين بعض عرايه وهو غير جابر **فأقول**
 في الشركة في المال المتجه لاشكال **أقول** — لو حصل للاعيان للفقوة
 فاقبل اخذ الخرم المشاركة في المال محتمل ذلك لانه ما أموال المفلتين فكان
 يستحق منها حصته ويحتمل عدمه لانه تجدد على ملك غيره وهو حصول
 الفسخ الآن **فأقول** — ولو تلف المال بعد القبض فلو احتسبه على الغرماء
 اشكال **أقول** — هذا التفرع الخرج على القول بنقص القسمه وهو انه
 في انقضاء القسمه تلف المال فلو احتسب على الغرماء او يكون من المال
 فليس يجب فيه وجهان أحدهما احتسابه على الغرماء لان المفلتين يرى لهم

كالاصول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

قوله القسمة فيكون قد بينا بقا الدين في دينه وبقا تلك الاموال على ما كان
ولو خرج البيع مستحقا رجع على كل واحد من الثمن ان كان قد تلف قبل الضرب
مع الغرماء لا بد من ائتمار المقتضى اقول سيبدي بذلك ان اذا بيع شيء من الاموال
التي على طاهر تلك المقتضى بما يتعلق به الجرد دفع المشتري الثمن ثم ظهر استحقاق
البيع وتلف الثمن قبل تسليمه لم يحتل فيه وجهان احدهما ان يرجع المشتري بجميع
لانه لم يلم له البيع ولا له ولم يرجع بجميع الثمن اذ لم يرد له رعيه في حاله
وذلك يوزي الى ضرر المقتضى والغرماء لقصور ثمن امواله وحينئذ ان كانت
امواله لم تقسم بعد قدم المشتري بالثمن الاربع على كل واحد من الثمن بقية
المشتري والى هذا الاحتمال ذهب الشيخ في المبسوط فانه قال في اركاننا في المقتضى
وارجعته قد بينم وكان البايع امين القاسم وقضى الثمن فله في يده وانتهت
الدار فقبل ان يملك في مال المقتضى فيكون المشتري جميع الثمن الذي وزنه في ثمن
الغرماء لانه ما حوز منه ببيع لم يملك له قال وهذا هو الصحيح واختار المصنف
في هذا الكتاب الوجه الثاني ان يقرب المشتري مع الغرماء كما ذكر المصنف
من ان دين لزم المقتضى حتى الشيخ في المبسوط هذا الاحتمال قولان بان قال قيل
انه يكون المشتري كما حال الغرماء يقضون عنهم ما هو في من المقتضى باخذ ما حوز
من المال **قوله** وهل تباع اموال من غير رهن نظر اقول سيبدي اذا
لم يكتف الدين ثمنه ووجه النظر فيهم انهم من بيع اموال الاولاد وسرع جوب
فرض الدين من امواله وهي من جملة اموالهم **قوله** كان منضاه حتى يوجزها
وملاحقة الضميمة الموقوفة نظروا ثمن المقتضى اموالها لا عين ومن
كونها لا بعد ما لا ظاهر او الاول اقوي اقول وجه القوة انه يضمن
المبيع بين قضا الدين الواجب بين عدم بيع ام الولد المنهي عنه فكان متعينا
والتأخير معدون من جملة الاموال بحريان العادة على المعايير عليها كالايمان
قوله ولو باع من غير الغرماء باذنه فالأقرب الصحة اقول كذا النوع
من البيع اما كان لعل ان باب الحقوق ولا يملكه يريدون على الشراكات
ولو باع على الغرماء بالدين ولا دين شواه مع على الاقوى في مبسوط الدين ينقطع
الحق

الجهر أقول لأن الغويم يبيع بالبيع ولما ذكره المصنف من أن سقوط الدين
 ينقطع الجهر أقول إن قلنا بأن بيع المقاتل باذن الغنم باطل احتمال البطلان
 هناك الوجه لما الوجهة فلو سقط الدين وأما البطلان في تلك سقوط الدين معطل
 بوجه البيع فلو عطل به داره في البيع والخيار على أشكال أقول يريد أن الخيار
 في أخذ العين أو أخذها أو الضرب مع الغنم على الفور على أشكال يشترط أن حق الخيار
 قد ثبت له فلا ينقطع الأبات قطعه ومزان يكون الخيار هذا البيع على هذا الوجه كالمجان
 في البيع بل لا يلحق الضرر صاحب البعير هذا المعنى يتحقق بثبوته على الفور لأن ثبوته
 على خلاف الأصل فلا يثبت إلا مع اليقين وهذا الخيار على الفور خاصة إذا كان
 ثبوته بعد ذلك في كل حال قبل كل الجهر في المجموع أشكال أقول لو كان
 ثمن العين موقوت وقت الجهر لم يكن له الاحتصاص بعد استحقاق المطالبة في
 ذلك الوقت فلو حل قبل ذلك في رجوعه في العين أشكال يشترط أن غير مدين
 حال واحد غير ماله فيدخل تحت عدم من وجدهم من تخلف حقوق الغنم في الحل
 المسمى والمسلم يرجع إلى راس المال مع بقائه أو يضرب بقتله المسمى مع تلك
 أو راس المال على أشكال تتعدى الوصول إلى حقيقة فقهية من فقه كذا لم أقول
 أيا مع وجود ملكة فلا ريب في الرجوع فيه لو لم تحت عدم الجهر أما الضرب
 بقيمة التمس فيه فظاهر أيضا لأنه دين يتحقق حال الضرب به كغيره من الديون
 وأما الأشكال في فتح المسمى والضرب بالشر الذي دفعه ووجه الأشكال في تعدد
 الوصول إلى حقيقة كما ذكره المصنف ومن أنه عقد لازم والمسلم فيه موجود
 بطر النقطا مع وقت الحلول وإنما اعتبر منه فكان له الضرب دون الفسخ
 في المسمى والاقرب عدم تعلقه بعين مثاله لو باعته عليه بعد الجهر
 فلو قد تقدمت هذه المسئلة وأنه لا رجوع لمنع العلم ولا مع الحل
 بل إذا الوضوء الثالثة وقد اختار هنا عدم الرجوع إلى العلم على الجهر
 ولشبق حقوقه على عاملته كما في قوله وتساويها في ضرب كل منهما
 بنصف الثمن أقول يريد لو باع المقاتل عينه المشاعة من عيني قبل الجهر عادت عباد

اليه يعوض في ذمته فان قلنا بقدار حق البائع الاول من العبد لا شفاؤه عن
 ماله كان الاختصاص الثاني خاصة والا احتل الرجوع الاول لاستحقاقه الثاني
 لقرب حقه كما ذكر المصنف وتشاؤهما لان كلاهما واحد في الماهية فيقسم بينهما
 ويضرب كل واحد بنصف النقص فله لو قبض نصفه النقص تساوي العبدان
 قيمة وتلف احدهما احتل جعل المقبوض في ماله الثاني فيضرب بالباقي وعدم الرجوع
 احدهما بل يفرق الباقي او يترك العبد الباقي خاصة لا المقيط للتفرق بالشركة
 اقول قد ذكر ان شرط الرجوع في العبيد عدم التبرع فاذا طرأ عيب ظهر
 له الا الرضا به او الضرب ولو كان النقصان ما يشترط عليه التمسك بالباقي فله
 وخرج على ذلك لو باع على المفلأ قبل الحجر عليه عبيد من ذمته اليه نصف النقص ثم اقبلت
 بالباقي بعد تلف احدها وتساوي العبدين قيمة احتل ان يكون ما قبضه من الثمن في
 مقابلة الثاني لا يحددها واجدا لنصف المبيع بعد ان قبض نصف الثمن فكان له ان
 الموجود وتحتل عدم الرجوع اصلا اي لا يأخذ العبد الموجود ولا يعطيه بغير
 مع الغرماء خلاف الثمن الثاني قد قبض بعضه فليس له الرجوع فيه لجه ولا ينفذ
 بعضه لاستلزامها اذ حال عيب على مال المفلأ بسبب الشركة وليس له ذلك لعدم
 ان الاحتمال الاول اختيار ان البراح وحكي الشيخ في المبسوط الاحتمال الثاني
 ولم يحتج احدهما وقال ابن الجوزي لو كان المبيع عبيد من ذمته يفرق بين ذمته
 قبض عشري وثمانين ووجد العبد بين ذمته يوم القبض لقيته يوم البيع عشري
 وثمانين مكان خير اي اخذ العبد بالباقي لما وان يكرهه ويكون اشوة العوم ما
 ولو اقبلت بعد البناء او الفروش فليس للبائع الا ان يفرق بين ذمته على ما كان
 حاله الشيخ في ذلك حيث قال في المبسوط ان باع ارضا بيضاء لا بنا فيها ولا غراس
 ان المشتري بنا فيها باع وغرس فيها غراسا ثم اقبلت ارضه بتمرا لارض ولما ارجع
 في عيني ماله فاني ادفع المالك فيه البناء والفروش او ارضه بتمرا فانهم يحسبونها
 اخذها فلوله ولصاحب الزبيب الرجوع وان خلط بتمره او بالاري
 لا بالاجود وتحتل الرجوع فيها علان ويرجع بتمره عينية من القيمة فلو

كان قيمة العقد رطبا والمزود من ههنا بيعا واخذ ثلث الثمن اقول هذا
 الاحتمال قريب مما ذهب اليه ابن الجندب فاذا قال لو كان البيع مابكلا او يوزن فخطا
 على الباع من غير محض من غير حق ثم افترض المشتري كان للبايع ثمنا معه يمد له على
 الغرما ووجه احتمال الرجوع ان العقد موجود وعدم ثمنه لا يقتضي عهدها
 فيصدق عليه انه وجد عيّن به فيكون له حق في الثمن وكما لم يثبت في البيع
 من مال المفاشيع البيع واختصر هو بالحصص وكان الباقي للعر ما كما لو اختلط
 ما لا يختص في حق كل منهما الا بقط بالامتناع وكما لو اختلط مال واحد بمال
 المفاشيع غير بيع فان ملكا ملا يرد له الامتناع وذلك ظاهر وقال الشيخ
 رحمه الله في المشروط وان خلط بالاجود قبل شق حقه من العينة هو الصحيح
 لان عينة العينة فالقلا لا يعتد بوجوده في طريق المفاضلة ولا الحصة
 لئلا ان يطالب بقيمة ولا لم يكن وجوده من الوجهين كان عينة المفاضلة
 ولا حقا في العينة فيصير في بيع الغرما وقيل لا في حقه فيبيع الزينان
 ويقسم الثمن على قدر قيمة الزيتين وقيل يدفع مرغري الزيت بقدر الحصة
 فان كان له حصة تساوي دينارين فاحتلقت حصة تساوي اربعة فالجمله
 شتمه يكون للبايع قيمة ثلث الحج يدفع اليه ثلث الزيت وهو ثلث الحصة
 وهو غلط لانه لو احدث ذلك عوضا عن حصة لزم الرد وان دفع باء الحق
 وشال ترك الباقي لم يجب الاجابة ولعلم ان المصنف رحمه الله لما حكي فيه
 ابن الجندب في المختلف قاله الوجه عندي واقول كلام ابن الجندب على
 التقديم بالثمن فان فضل الثمن الذي يباع به صاحب العينة او لا فله باطل الحد كان
 كونه بخطا بقيمة العينة ما وجب به في مال المفاشيع او بعضه هو غير جائز ان اراد
 ملخصها في الثمن الذي يفتق به اجبا مع مال المفاشيع كان صحيحا مع تفاوت قيمتها
 وقيمة ما وجب به اما مع التلاوه كان للبايع المطالبة بقيمة او البيع فيا حقه
 حصة ولو تساوي ثمانية فان الحقنا الصفة بالاعيان فالزيادة للمشتري الثمن
 نصفان والاحتمال تحصيل البايع كالثمن في الثمن ارباعا او البسط فالثمن اقلان
 فلو لم يرد لو اشترى ثوبا بدينار فباعه بدينارين او بدينارين فباعه بدينارين

حق

لف

وهو

كما

ثم صار مصوغا يشاء ثمانية فان قلنا ان الصفة كالاعيان فالزيادة
 للفقير لا زاد بسبب كونه مصوغا هو للفقير يجرى العين فلو كان الثمن
 بالتولية لصاحبه الثوب قيمة اربعة واربعة للفقير عن الصبي وان لم يلحق الصفة
 بالاعيان احتمل ان يكون للفقير قيمة الصبي ودرهمن والرياسة للبائع كما لو بيعت الدابة
 في يد المشتري فان البائع يرجع ويحكم الفقير له فحاشا لكون الثمن اياها للفقير
 وفيه الباقي للبائع وتحتمل ان يسطر الرياسة على فسخ الثوب في الصبي لا فسخا في حصة
 في غير الثوب والصبي فيسقط عاقبتهم اذ هي شقة فكان الثمن بينهما قلنا للفقير
 الثلث درهمن وثلاث البكاليل باع في لوانا للمشتري بعد ضايم العبد الا
 قربان للبائع الرجوع ناقضا بارش الجنايا والضرب بثمنه مع الحرمان ولا يعقبات
 المحض عليه من العين اقول وجه القرب اننا نحدد له استحقاق الرجوع في
 بعينه فان احرقها كذا كذا احد ما لم يجر الا ضرب مع الغرمان وحق المحض
 باقي لان حقه في الرقبة وفي موجدة فوسد والاقرب تقديم حق الصبي على البايع
 لانه قد حصد حيث يخذل المشتري ومن ينفله اليه وتحتمل تقديم البايع لانها الفرق
 بالشفع وولعه الملك كما كان واخذ الثمن من الشفع ويختص بوجاهة الحق
 اقول لو باع احد الشريكين شقة في ملك وتبعت الشريك لشفعه ثم اطلق
 المشتري بالشرف قد ذكر المصنف فيها ثلاثة اوجه احدها انه يقدم حق الشفع لما ذكر
 المصنف رحمه الله فانه الشفع باخذ الشقة من المشتري ومن نقله اليه بخلاف البايع
 فانه لا يعقبات حتى اخذ من نقله اليه ولو كان قد ذهب ان يجرى العاقل والماني ان البايع
 احق بالشفع من الشفع لما ذكره المصنف في المحتمل انما يخذل الشفع النقص
 ويدفع الثمن يختص به البايع جمعا بين الحق كما ذكر ايضا والوجه ان الامور ان
 نقلها في المملوك فالرد قبل فدية فكون واختاره هو باختلاف في
 ويظهر ايمانه على اشكال اقول سير يد يدك انه اذا باع عبدا او افلس المشتري
 بثمنه ثم جئ عليه الحاكم وابق العبد بوجه البايع في العبد بغير ثمنه فان كان
 تلك قبل تاريخ الرجوع ظهر بطلان الرجوع وضرب مع الغرمان وان تلف بعد تاريخ

عبد لا يملك
 حله ولا يملك
 حله ولا يملك
 حله ولا يملك

الرجوع كان لما نه يعني انه غير مضمون على المقتضى على مكان بشا من اقتضا
البيع المقتضى ضمان العبد هو المالك الى البائع فيكون تملكه منه ومن انه مضمون على
الشئ بقبضه فلا يزول الاجتنب البائع ولحق له عليه العلم على اليد من الخلف حتى
تودي ولو شرها انجيل المال حاز والاقرب جواز العكس اقول
لا خلاف في جواز ضمان المال الجليل وهل يجوز العكس اي ضمان الموهل حال الاقرب في الموهل
لان الفرع لا يجوز ان يكون اقوي من الاصل والاقرب عند المصنف الجواز فانه كما
يجوز ان يضمن الموهل حال الاقرب جواز الاقرب او يضمن ان كان كذلك ضمان لان
عنه فانه كان مقتضا فلو لم يضمن الموهل على ان كان اقرب فلو لم يضمن
على ما اختلف من جواز ضمان الموهل حال الاقرب وان كان الموهل يضمن ما في ضمان
الفرع حال الاقرب لم يضمن الموهل على ان كان اقرب بالثبوت اليه من الموهل
والصنف في مقتضى بالنسبة الى الضامن جاز له بالنسبة الى المضمون عند الاصل
الجعل قوله اما الاذن فمقتضى بكتبه ويضمنه ويتبع به بعد التحقيق
اقول يعني ان السيد في ضمان عرقه يضمن قال الشيخ في الموهل
فيه قولان احدهما في كسبه وان كان موهلا في التبعان اخذ ما في ذلك لا يضمن
كل ما يكون في ذمة العبد والمقتضى ان الضامن يضمن في ذمة العبد اما
الاول فان السيد اذا عده في ضمان المال وتلظ المضمون له على ما بينه
ويشبه له ما لم يبق الا كسبه فيمقتضى به الضامن ولما البقي فلو في الضامن هو
المال من ذمته الى ذمة المضمون والصلح بالانتماء في ذمته فيلزم مقتضى
المال في ذمة السيد فلا يجوز استيفاءه من مال السيد عكس كسبه السيد وقال
ابن الحنفية يلزم السيد مال فان كان مضمون العبد وادى عنه كفا القه
فولم يضمن ولو لم يضمن الضامن لم يطل على راي اقول هذا الحديث ابن ادرش
وقوله المصنف عن والده جندار جه الله وقال رحمه الله في النهاية يبطل ان قال ومقتضى
الضامن من غير مسألة المضمون عند ذلك قبل المضمون له فانه قد ادري عن عمله للضامن
عنه لان يكر ذلك فاباه فيبطل ضمان المضمون ويتبعه من البراج وان جاز وهو ما ذهب
المفيدة من الله ايضا فلو لم يضمن في اشتراط قبوله احتمال اقول هل شرط

بعد

في صحة الضمان بقول المصنف لم يحتفل بذلك لانه عقد فيقترن بالاجابة بقول كشار
 العقود فيحتفل بعلامة لان عليا عليه السلام ضمن عن الميت ولم يثاب النبي صلى الله عليه
 واله عن قول المصنف لم ولو كان شرطاً يثاب عنه قيل على الاخير ان ضمان اميل المؤمنين
 عليه السلام ضمان حال فلا تنعم فلو لم يثبت والاقترب صحة ضمان حال الكتابه وان كانت
 مشروطة اقول منع البيع في المشروط من ذلك قال لانه ليس بلازم ولا يول الى التمام
 لان للمعاتب اشتراطه ينتج الكتابة للعجز ولا يلزم العبد في الحال لا يولد الى التمام
 لانه اذا اداه عنق فهو من فاداه عنق فخرج من ان يكون ضماناً فلا يتصور ان يلزم في
 ذمته مال الكتابة بحيث لا يكون له الامتناع من ادائه قال هو وقع المضمون عند
 ان ذلك المال في الاصل غير لازم ويكون في الفرع لازماً والاقترب عند المصنف صحة
 ذلك لانه ملق ثابت في الذمة في حال ضمانه لغيره من الاموال القابلة في الذمة ومنع جرح
 ان يجزئ نفسه وقد تقدم مثل ذلك قوله والاعيان المضمون كالغصب
 والجارية للمضروقة والامانة مع التعذر على اشكال اقول **مشكال الاشكال**
 هناك قلنا في باب الرهن من صحة الرهن على ملكه وعلامتها وهو ان الرهن
 ثابتة في الذمة فلا يصح ضمانها من وجود شبهة ضمان القيمة وهو الغصب واشباهه
 قوله لو رد بيع على اشكال اقول **مشكال الاشكال** اذا ضمن الاشكال المشتري على الباع
 التزمه بفضله صحيح فاذا خرج البيع مشترياً رجع على الضامن اما لو رد بيعه بغير
 العقد هل المشتري الرجوع على الضامن من الباع بالقرام لا في اشكال شاعر
 ان التزمه قس الضامن لم يكن مستحقاً للمشتري في ذمته الباع وانما يجب **مشكال**
 استحقاق التزم على العيب المتقدم على العقد وهو اختيار الشيخ في المشروط لانه
 قال فيه اذا خرج بعض المبيع مستحقاً رجع المشتري على الصانع للكمه بها قال المشتري
 من الثمن فان فسخ البيع لتبعض الصنفه رجع ما قابل الباقي ايضا على الصانع **مشكال**
 والاقترب انه لا يصح ضمان عهد المشتري وخرج المبيع معيباً وردت العصى لومان
 فتارة بغير الاحتفاظ لقوات شرط معتبر واقترب ان شرط فائده به اقول
 حاضر عهد التزم المشتري عن الباع اما ان يكون لو خرج مستحقاً وهو صحيح قطعاً
 او يكون لو خرج معيباً ذلك حكماً عن البيع الجواني لومان باطلاً اما لقوات شرط
 معتبر في البيع واقترب ان شرط فاداه عند المصنف قد اختلف ان ضمان عهد التزم فخرج

محيلاً لا يصح لأنه ضمان فالمعجب وذلك لأن استحقاقه الثمن انما يكون بعد الفسخ للثمن
 عن البيع وعند عقد الثمن لم يكن مستحقاً له فلا يصح ضمانه وقد تقدم وان منعه من هذه الثمن
 لو كان فاشاً لعدم شيء شرطاً له او انقضاء شرطاً فاشاً لان البيع موقوف بالثمن
 فبعض المبيع يكون مضموناً واقول **ان هذا مبني على صحة ضمان الاعيان المضمونة**
 فان سلمنا من الثمن عند وجوبه في البيع بغير ضمانات معين مضمونه وقد تقدم ان
 في ذلك اشكالاً غير ان الاحكام لا يوجب ضمان العبد له فخرج من ذلك ما تضمنه المراجعة الى
 ذلك قوله **والا تترك صحة ضمان المجهول اقول** هذا اختيار للمفيد
 وانما الجنب والى الصلاح وسلكه رواه زهير وفرد السمع في الوفاة وابن البراج
 في الكامل وقال السمع في المشروط والمخلوق لا يصح وثبته ابن البراج في التهذيب وابن
 ادريس والاولى لفرق عند المصنف لان عقد فوجبه الوفاة لثمنه معاملة اخرى بالعقد
 لقوله عليه السلام لو زعم غارم وهو غير مفيد بالمعلوم فكان صادراً على كل من
 المجهول والمعلوم وان الاصل في العقد قوله **ولو قال خنت فمروا بغيري**
 مشروطاً بغيري لثمن العشرة وثانيه وثبته باعتبار الطرفين **اقول** ذكر الاحكام
 مثل من المسئلة في الاقرار فقال الشيخ في المشروط اذا قال له عندي مائة الى عشرة
 اربعة عشرة لان الاقرار داخل فيه لان من كسبه الغاية والاشكالية يجعل فيه وقال ابن
 ادريس بطلان ثمانية لان المتيقن وماعداً لمحتال فلا يجب فيه الذم به شيء قال المصنف
 محتمل العشرة والاصل فيه ان الغاية ان دخلت في ذم الغاية لزمته المحنة ثم قال الوجه
 المحتمل ان لا تفصل بمفصل محتمل حتى لا يقال له من الحشبة من الطرف الى الطرف محتمل
 بالام يدخل فمديان مما ذكرناه ووجه الاحتمالات الثلاثة وذكرنا مسئلة الاقرار محتمل
 مع بيان الاحتمالات فائدة اخرى وهو الاحتياط بمسئلة الاقرار والمحتمل في ذلك قوله
 فان تلف في بطلان الثمن اشكال **اقول** يريد لو سئروا الثمن من مال بعينه
 فلهذا لا المال فهل يبطل الثمن فيه اشكال يشترط ان الثمن لا يتناول مائة او ذلك
 المال قد تلف بغير سبب فبطلان الثمن بغير سبب فانه لو تلف من مال فانه
 عقد يقضي الثمن من ذم المدينه حاله وان سئروا اذ ايدى من ذلك المال لا ينافي
 وجوبه في ذمة الضامن اذا كان قد اقبل الجهد وسرو وجب ادائه من ذلك المال لا ينافي

من ذمته بتلف المالك **قوله** وعلى الباقي يرجع على المضمون عنه ويحكم بالوجوب
مطلقا ومات محضرا على اشكال **اقول** يريد بالباقي اذا قلنا بانه اذا شرط الضمان
من مال بعينه صح وتعلق الدين بذلك المال تطوق الارش الحائلي لا تطوق الدين بالرجوع
على المضمون عنه لانه على هذا التقدير لا ينتقل الى ذمة الضامن بل هو باق في ذمة المضمون
عنه وان وجب قصاؤه من مال الضامن كما يقتضي الخبر من جهة الحائلي وان لم يكن في ذمة
مولكا وكذا لو ضمن المالكان مطلقا أي لم يشترط اذا الدين من مال بعينه ثم مات الضامن
محضرا فانه يرجع المضمون له على المضمون عنه على اشكال فاشترط ان لا يكون له مال لا لصاحبه
من غير قضا ولا ابر او خلاف الاصل ومن اتفقا للمال الى ذمة الضامن عند توريته
المضمون عنه بعد ان كان مالا يعود الى ذمته **قوله** وللضامن مطالبه الاصل
ان طولب كما انه يخرم اذا عزم على اشكال **اقول** يريد للضامن مطالبه الاصل
اعني المضمون عنه اذا طولب على اشكال مثله ان له ان يخرجه اذا عزم لا بغيره
عزم فله ان يخرجه وكذا يطالبه اذا طولب لانه شبهة وتختلف عمدة لان المال
انتقل الى ذمته فاذا طولب بما في ذمته لم يكن له مطالبة الاصيل لانه لا شيء له في ذمة
قبل الاداء **قوله** ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غيره جازي
الدين احتل الرجوع ان قال اذ يضي او ما على خلاف او ما على من الدراهم
ان علق بالاداء **قوله** لو كان علي رجل دين فخر فاذن المدين الثالث
في الاداء عنه بشرط ان يرجع عليه فصالح ذلك الشخص للمأذون له في الاداء
الخير اعني صاحب الدين علي جئت فخير جئتني الدين كما لو كان الدين درهم
فصالح علي ثوب احتل الرجوع ان قال له اذ يضي او ما على لان اذ يضي
او ما عليه ام من ان يكون من جئت الحق او غير جئت اذ لم يقل اذ يضي
ان قسط من ديني فانه يذهب الي صاحب الدين فقل فعل بشرط الرجوع فصالح له
الرجوع الوضو خلا في ما لو قال اذ ما علي من الدراهم وعلق لفظ من بقوله اذ فان
لا يرجع لان المعنى جئتني من الدراهم ديني فاذا اذني من غير الدراهم
يجوز اذ اعني ما ذون فيه فلا يرجع به ويحكم بعدم الرجوع مطلقا أي سواء
قال من الدراهم او لم يقل لانه لم ياذن له في الصالح بل في الاداء وهو غير الصالح

راد قوله اذ يضي

عليه الاداء

فولسد ولو طالب بالارضش فالأقرب مطالبة الضامن أقول
لو طالب المشتري بأرض العيب السابق فالأقرب عند المصنف أن له مطالبة
الضامن لأن الأرض موهبة من قبله فالتبع من المبيع وقت العقد فله كان ولجأ
وقت الثمن فصاح ضامه فولسد وفي ضمان البائع ذلك اشكال أقول
يريد لو ضام البائع عمده فله عدة المشتري من بناء أو غير ذلك بل يراد ذلك أن لا
ضام لكالمتأخر من ضمان المالك فلا يصح ومن وجود شبهة واقتضا العقد
فذلك فان بيع المشتق لغيب البائع مع جهل المشتري يقضي رجوع المشتري عليه ما يجرم
فأعده من ثمنه أو غير ذلك فولسد ولو ضام ثلثان طالب السابق ومع الآخر
الاشكال أقول لا صحا بما في هذه المسئلة قولنا لو ضام قولنا بخرجه وهو أن له
مطالبة من شأنها على الترادف بالجميع والآخر قولنا لا يجيدانه يرجع على كل واحد بقدر
حصته على قدر درهم أما المصنف فذكره أن فيضاً شكلاً لا يتقاسم احتمال بطلان الضامن
لأنه ناقل ومنع انتقال مجموع الحق فدفعه إلى كل واحد من الزم المتعددة والصفة الضامن
وامتناع انتقال المجموع إلى كل واحد لا يمنع من انتقال المجموع إلى الزمير ولا إلى كل واحد
وهو يقتضي الزام كل واحد بالانصف وأعلم أن المصنف قال في الخلاف إذا وقع الضامن دفعة
فأما أن يقع رضي المصنف له على التعاقب أو دفعة فأن وقع على التعاقب صح ضمان من رضي
بفائه أو لا لا انتقال للكل بالضامن رضي المالك في ذمته فلا يعادف الضامن الثاني حصة شعوره له فولسد
بالقول المواد الثاني ضمان الآخر لا ضماناً دفعة فله الأول والثاني بل المضي بزمانه
لأنه كان وقع الرضا بغيرها دفعة أيضاً كان فيه الاحتمال ثم قوي البطلان فولسد
فأما أطلق فالوجه التفسير أقول يريد لو كان لو أحد ديناً على رجلين فضمن
على أحدهما ما في ذمته الآخر لصاحبه الدينين وأجاز مالك الدين ضمان أحدهما خاصة
بالجميع في مقتضى ما بالاصالة والآخر بالضامن وضاه فاذ الذي الضامن نصف المجموع
انصرف إلى ما قصدناه لا إذا غرض فيه لم يرجع على المضمون عنه رجوع عليه مع الاتفاق في
الضامن أطلق أي دفع نصف الدينين لم يقصد أحدهما قال المصنف الوجه التفسير
ي يرجع على قدر الدينين لأنه لا أولوية لصرفه إلى أحدهما دون الآخر ويستحق الضامن
حصته المبرري فولسد فان أطلق بالتفسير ولو ادعى الاستيفاء فله في وجه

لو طالب المشتري بأرض العيب السابق فالأقرب مطالبة الضامن

لو طالب المشتري بأرض العيب السابق فالأقرب مطالبة الضامن

لو طالب المشتري بأرض العيب السابق فالأقرب مطالبة الضامن

لو طالب المشتري بأرض العيب السابق فالأقرب مطالبة الضامن

البعير عليه او على الضامن امثال بنشأ من عدم توجه اليه الحق الجز من هذا المقصد
 اقول لك انك انما لك صاحب الدين ابو الضامن من نصيب الدين ولم يتغير
 الا براسه من الدين الاصل على الضامن ومن الدين الذي ضمنه عن صاحبه فانه يقتضي
 التمسك به عليه كما قلنا لو ادعى المضمون عنه وهو الاصل على المشتري انه قصد
 الا براسه دينه فانك في توجه اليه على المشتري او على الضامن امثال بنشأ من اذن
 الضامن وهو انه لا يمكن ان يتوجه اليه على الضامن لانه لا يجوز للمشتري ان
 يحلف بحق غيره فان الدعوى في الحقيقة ليست على المشتري وان كان الفعل
 صدر منه وهو منطوق على الضامن ولو انه لو ادعى لم يرجع على الاصيل ولا يتحمل
 ان الدعوى هي بقصد المشتري وهو مخفي لا يطالع عليه الضامن فلا يجوز له
 ان يحلف عليه قوله وفي كل واحد يختلف بعد نظر اقول اذا اذن
 واحد لغيره في القضاة فادعى القضاة في عيبه الاذن واسم برضا طه
 واحد لا يختلف معه لو انكر المشتري القضاة هل يرجع ام لا في نظرية شاس
 ان القضاة لا يثبت بالشاهد الواحد فيكون مقتضى ان يثبت الاثر ما لا يرجع
 ومن تمكن من اثبات القضاة يمينه مع الشاهد فلا يكون مفردا فيرجع
 الاصل قوله في هذا الكلام يقتضي اثبات الاول فلا يشترط في صحة
 الحواله منخل دفعه الحال عليه حال الحواله او يجوز الحواله على ربي الشيخ في
 المستوعب قوله ان احدها ان لا يشترط ان يكون في اول باب الحواله دونه
 وهو الاكثر منه والآخر دونه بعد ذلك والاقرب عند المصنف ان ذلك
 ليس بشرط اخر باصالة الحواله واصله عدم الاشتراط
 لو احوال على مشغول الزمة فلا يشترط ان يثبت الحق او تقيم الحواله مع القضاة
 فنقول ذهب جماعة من اصحابنا الى ان البيع وان كان صحيحا وان كان
 الى ان الحواله لا تنفع الا بشرطين اتفاق الحقي في الجمع والصفة ولون
 الحق ما يبيع منه اخذ البذل قبل قبضه ثم قال ان صح في المشروط بعد ذلك
 قال قوم ان الحواله البيع الا انه ينبغي ان يبنى على المحاربة والمعاينة وطلب
 الفضل والبيع وانما هو مبني على الالتزام والمعاونة والفرض فلا يجوز

بشأن

في كل واحد
 يختلف بعد
 نظر

المحذور الذي يدينه في الجش والصفة فلا يجوز اذا كانا من جنس مختلفين
 ولا في جنس واحد لاختلاف الصفة فيجب ان يكونا حاليين او موهبتيين احدهما واحد والآخر
 ان يكون احدهما حالاً والاخر موهباً ولا يكون احدهما حالاً والآخر موهباً ان يكون
 صحاحاً والاخر مكشوراً ولا ان يكون احدهما المقتصر والآخر ذو فاع الصانع
 والمكانة وعلى هذا لا يجوز ان يحمل على الطاهر الذي يحمل عليه من العلم قبل فضة
 لانه لا يجوز بينه قبل قبضه ثم قال ويقضي في نفسه انما ليست بسبع بل هي عقد
 مفردة وتكون حلال في جميع ذلك لا زيادة لحد الفقدان على صاحب كونه ربا ولا منع
 ان يقول ان الحوالة يجوز في حاله مثل وفيما ثبت في الزمة بعد ان يكون معلوماً وهذا
 القول الاخر موافق لاختلاف المصنف والمصنف له دليل على عدم اشتراط الماهية انه مع
 الجاهل يعتقد رجلا الوفاة على بعموم اقوال العقود ولا صالة الصحة وهدم الشكوك
 ونسبه وهو يتصور لو وجد اليشاور العلم يتبع الفقير استكمال قول
 شرط الاحكام في صحة الحوالة ان يكون المحال عليه مالياً وعلم المحال بالتحال
 فعل هذا الوأحالة على معنى ما يعلم باعشانه ثم جدد رداً له قبل العلم بكونه
 وقت الحوالة معشر افكر يشكط المحال على فتح الحوالة ام لا منه لشكك ان شرط عدم
 حصول شرط الحوالة وقت العقد فانه لم يكن موثقاً ولا علم المحال باعشانه بحيث
 له الخيار ولا يشكط بالبيشار المتخدد من حيث ان مقتضى التيقن المتخدد ان الجاهل
 قد نسبه في غير المحيل وان لم يبيد المحال على راي اقوال الحوالة عندنا
 نافذة فحينئذ يبيد المحيل يجوز عقد الحوالة اذا حصلت مشروطاً ولو لم يجر
 المحال هو قولنا ان ادب شرطاً لاكثر اصحابنا حيث قالوا لا يبيد الا اذا
 ابراه المحال المحيل يجوز عقد الحوالة لو اصبحت مشروطاً وان لم يبره المحال
 ذهبنا في الزمانيه وابن الجندب والاصلاح فيقوم حكاية المفيد فانه قال اذا
 كان لا يشك في صحة حاله به علمي جاز لم يقبل الحوالة فابراه لم يكن له الرجوع
 وكذا ابن البرج وابن محمد قوسه ويصح على من ليس عليه حق او مخالف على راي
 اقواله هذه المسئلة تقدمت قوسه وقال الكتاب به بعد حلول النجم قبله

فثبت
 حصار
 في
 المحال

على اشتغال أو منع البيع من جهة المهر من جهة الحوالة على الحالة
بما على ما تقدم من أن له أن يحوط نفسه والمحقق استشكل على ذلك
فقد حوّل المحرر فانه يحتمل المهر له في ذين فانه في ذمة وليس له أن
يحوط نفسه كما تقدم فموجب الحالة ككتاب الدين الموجه ومن حيث
أنه غير مستحق للمهر وكان أن يحوط قبل المهر فيسقط فيمتنع الجاهل
قوله ولو احوال البائع ثم ردت الطاعة بعيب القول فان منعنا
المرجوع فهل المشتري مطالبته بحصول الحوالة ليرجع اشتغال
أقول لا يدل على اشتغال البائع بغير ما اشترطه عليه غيره
ثم وجدنا فيها اتفاقه فترد لا يمتثل الحوالة ويرجع المشتري على
البائع فان كان البائع قبض فله الإقامة بالرجوع على الحال عليه
ليرجع فيه اشتغال بشار من أنه ليس للأشيان فهو غيره على قبض
حقه من قبض الحوالة عن البائع على الحال عليه ومن أنه يتجدد البيع
على البائع لينتفع المشتري ولا يرجع به على الحال عليه لعدم بطلان
الحوالة ولا على البائع لعدم مطالبته الحال عليه وهو من غير معنى
بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرر قولا لو شرط في الحوالة
القبض بقدر شهر مثلا وان كان حاله لا يقرب المهر أقول لا ولو
قال ان جئت فانا كالعبد لم ينع على اشتغال أقول بشار من
احالة المهر من ان القفال عقد شرعي يحتاج مشروعهما الى دليل
شرعي ولم يقم على مشروعه المعلقة على الشرط بل هو
والا قرب صحة كماله المكتوب أقول دفع المهر من ذلك بناء على زهبة
والا قرب عن الحوالة بناء على ما تقدم من ثبوت المال في ذمة المكاتبة
فصحت كفالته ولو كان في يده مال مضمون كماله غضب والمعام
أقرب من هذا ايضا بناء على صحة القضان فان قلنا به صحته كفالته فطاع
وان قلنا انه لا يصح ضمانه فالأقرب صحة كفالته لان عليه حقا له سند على

هذا هو الوجه في صحة كفالته
في البيع المهر من ان القفال عقد شرعي
يحتاج مشروعهما الى دليل شرعي ولم يقم
على مشروعه المعلقة على الشرط بل هو
والا قرب صحة كماله المكتوب أقول دفع
المهر من ذلك بناء على زهبة والا قرب
عن الحوالة بناء على ما تقدم من ثبوت
المال في ذمة المكاتبة فصحت كفالته
ولو كان في يده مال مضمون كماله غضب
والمعام اقرب من هذا ايضا بناء على
صحة القضان فان قلنا به صحته كفالته
فطاع وان قلنا انه لا يصح ضمانه فالأقرب
صحة كفالته لان عليه حقا له سند على

حق قولنا ومان غير المصوب والتمائم لردا على ما اقول لو فرض
 الان في نفس العرف المصوبة او المصوبة بالتمائم لردا على ما اقول فان
 الجواز على الجواز ان رد العين يري من العيان وان تلفت يري من العيان على احد الوجهين
 كما لو مان المكفول وعلى الاخر انه لا يبر لان معنى ضمان العرف ان تصير العرف
 بحيث لو تلفت ضمن قيمتها على راي اقول لا يبر لان قبل الاجل ولا في غير
 المكان المشروط وان اتلف في الضرر قيمتها على راي اقول ذهب الشيخ في المشروط
 الى خلاف ذلك في الموصفين فقال اذا اتلف قبل موجه صرح فان احضره قبل الاجل قال
 تسلمه نظر فان كان لا ضرر عليه فيه لزومه وان كان عليه ضرر لم يلزمه وكذا قال ان
 البراج فقال السح ايضا اذا تكفل على ان يثلمه في موضع فثلم في موضع اخر
 في حله الى موضع التسليم ضرر لا يلزم قبوله وان كان لا ضرر عليه ولا مودة في حله
 لزمه **قوله** ولو مان المكفول له فالاقرب انتقال الحق الي ورثته
اقول لانه حق مالي في وجه الاثر كسائر الحقوق المالية ويحمل ضمانها
 عدم الانتقال لانه لم يكفل غيره ويقتضي كماله وجوب التسليم الى المورث وقد
 تقدم عموم في بطلان **قوله** لو قرب المكفول او غاب عنه منقطع حده
 فالاقرب الزام المكفول بالمال او احضاره مع احتمال برائه واحتمال الصير
اقول اذا غاب المكفول غيبة منقطعة احتمل في الكفيل لانه لا يخلو
 احدها الزامه بالمال او الاحضار لان عقد الكفالة انقضى احضاره او اذاعا عليه
 وثانيسها انه يبر من الكفالة لتعذر احضاره فكان كالمرفق في بطلان الكفالة
 والثالث ما بقي كفيلة وتجب الصير ان يتمكن من احضاره فيجوز له يلزمه الاحضار
 او الاذاعا لانه كالمعترف **قوله** لو اسلم الكفيل على الخبز يبر الكفالة
 ولو اسلم احد الغرضين يبر الكفيل مع بقاء المتعاملين على الكفر **قوله** الثالث اسلم
 احد المتعاملين مع بقاء الاخر الكفيل على الكفر في الاول يبر الكفيل خاصة وفي
 الثاني يبر الكفيل والمكفول على اشكال في المشككين اما الاول فيمنع من ذلك
 على الخبز ولا يبر من المشك ومنه لا يبر كونه الخبز ينفق المكفول وعليه ثلثه
 لم يقطع فانه يمتثل الكفالة واما الثانية فيجوز براءة المكفول والمكفيل معا

في المشككين
 في المشككين
 في المشككين

في المشككين
 في المشككين
 في المشككين

اما المكفول فلا نه اما ما علم ولا يثبت في ذمته الخمر او صاحب الدين متام في يمينه
الخمر في قط على كل واحد من التقديرين واما المكفول فلان البراءة الحق
بطلان الكفالة فيري الكفيل ايضا وان كان كافرا فيحتمل عدم البراءة لوجوب القيد
تحت مستحلب وفيه ما فيه والتحقيق ان نقول في الاول هل يصح ان يكفل المسلم
ذميا في ذمته الخمر او خنزير ام لا فان صحت الكفالة ههنا لم تبطل الكفالة بالثبوت
الصفي لان الاصله لا يمنع منها وان لم يصح بطلت ولا تروا مانع من صحة كفا
المسلم للذمي لانها ليست كفالة بالمال حتي نقول انه مكفيل بالامانة المشكوك
كفالة حق ثابت في ذمته المكفول للمكفول له وهو شرط الكفالة اذ لم يتعوض
الفقه الاشراف بكون الحق ما يصح مثله للتفصيل بل كل من عليه حق او يتحقق
المضور الي مجلس الحكم جائز ان يغفل وهو يتحقق عندنا في الثانية انه بائنه لا حرجها
هل يوقف الخمر او يجب القيمة عند استحقاقه لا قرب ان المسلم ان كان صاحب الحق
شروط او المستحق له في ذمته عرجه اما هو الخمر وقد زال تسلطه عنها بالاعلام
كبارر تملطه عن الخمر او كانت عشا في يده وان كان المسلم هو الذي عليه الحق
كان عليه في ذمته عند استحقاقه لانه انكف بائنه مع الخمر المستحق في ذمته الذي
مشترطه فكان مضرا عليه بقيمة وبقبض الكفالة ما به كذا في جميع الصور
المذكورة فلو لم انا لو كان ضارنا لم يثبت قط بائنه لم المضور عندنا
رجوع الضامن عليه بالقيمة نظر اقول لو كان التعهد بالمال المذكور
لم يقطع عن ذمته الضامن بائنه لم المضور عن لان الضامن ناظر فقد انقل
الخمر الخمر من الضامن وهو كافر ولا يقطع عن ذمته بائنه لم غير ضامن فلا الوجوه
وكان ما ذمته في الضامن هل لو ان يرجع على المضور عنه بقيمة عند استحقاقه
يحتل ذلك لانه ضمر بائنه وادي فيحتل عدمه لان ما اذله لا يذلل في اير الخطا
فانه انا ادي الخمر فلا يرجع بها ولا الضمير لانها لم يضمنها عند استحقاقه
على التحسين الخمر الي كثر له على خطاه مع الركنان فقد اذنوا الي فاكره ابعدا
لما ضمن الرجوع بعد العيب على اشكال اقول لو لم يستأثر استناد التقريط الي
المالك اذكر المصنف من الغرور ما دعا الحق فلو لم يكن خرق لا

قالوا فبطلان الظان اقول لا يريد لوقال واحد من في الشبهة من غير
 كونه في الحق متعلق في البصر وعلينا لا نقرب بطلان الظان لانه من ان لم
 يجب طاحاجة ماسة الي مشرعه كالاولي فكان باطلا لانه من الاول
 انتقال حق كفااله الى الوارث اقول لا يريد لوقال واحد من في الشبهة من غير
 بين انتقال الحق عن المورث الى الوارث ومن ان قال الحق من المنتقل الى غيره
 كما اذا باع الدين او حاله به غيره او نقله بغير ذلك من الوجه الثاني فان
 الكفااله لا تتبع الحق هنا بخلاف الوارث وذلك لان الوارث ملك حق الكفااله
 غير انها من ماله مع الوارث والمشتاع اما انتقال اليه الذي لا غير دون الكفااله
 فليس ولو صالح بعينه على اخري من الوارثات ففي الحاقه بالبيع انظر اقول
 من قال ان الصالح فرع البيع يحق عند باطلا كالشيخ ومن قال انه اصل بغيره
 ليس فرعاً على غيره هل يليه حكم البيع من ثبوت الربو وبطلان هذه المظنة
 فيه نظير بشأن ان الزنا عبارة عن بيع أحد الثقلين بالخرق زيادة وهذا
 ليس ببيعاً ومن اشتماله على الزيادة في الكفااله وضمنه فكان حراماً كالبيع وقيل
 ان من لا يخص الربا بالبيع ويقتضيه في كل المعاوضات كما قاله صاحب التلويح
 فهو باطل ايضاً بغير اشكال في البيع فان المقناه به فقد لو صالح من البيع
 موجه تخشع فيه حال ولو صالح من حال تخشع فيه موجه فلو اهل اشكال اقول
 يريد ان الحق الصالح بالبيع في تحريم الزيادة والخوف احكام الربا فاذا صالح على
 الف موجه تخشع فيه حال كان فاشد اكماً اذا باع الف موجه تخشع فيه حاله
 يتبوق الربا بخلاف ما اذا صالح على الف حال تخشع فيه موجه لانه رضى عن الف
 تخشع فيه رضى عن الحال بالمرحوم فيصير على اشكال بشأن انه ابو ان يتخشع فيه
 الف موجه تخشع فيه ومن عدم صدق الامر انما تعامل على الف تخشع فيه
 بالصالح الذي هو في حكم البيع وقول المصنف لو صالح على ثوب ائلفه بدهم على درهم
 لم ينفذ اشكال مبني على ان الصالح بالبيع والبيع منع من ذلك وان الربا لا يصح ان
 الحاصل لما روي ان النبي صلى الله عليه واله قال لعصب ابن مالك لو قد تقاضي
 فمكالة اقول الشبهة وبطلانها بغيره فخذ هذا وان كان مثله لا يجوز في البيع

أما قوله في البيع والبيع حينئذ يشترك في معناه كالمواضع بمجموع
الذين في حكمه في عدم النفع فيه وإن باع بمجموع الذين أحتمل عدم ثبوت
النفع لأنه باع ملكا قايما في طريقه اثنين فلا نفعه لأن الشرا
حينئذ ثلاثة البائع وشريكه في المبيع في طريقه اثنين ولا نفعه لأن
أحد في الدار المجاورة له الذي تجاوز من حقوقه فإما الدار الأخرى فلا حق لها في طريق
نعم الدار وإنما كان له الانتطرق لكن طريقها شطب أن له يخل من إحدى الدارين
في الأخرى فإذا صار فيها ولحق الانتطراق في الدوب الآخر كان له أن يتطرق
فيه لكونه من حقوقها ومن حقوق تلك الما حصل أن النظر الذي ذكره للمنفعة
فيما إذا باع في الدارين داريه أو أحدهما بما انتطرق الأخرى من الدوب
الأخرى فيها من أحكام الصلح فلو أنه أذن جاز الرجوع قبل الوضع وبعد
على الأخرى كمنع الأخرى على استكمال قول المصنف هنا في موضعين
أحدهما أنه إذا أجاز جازة جانبها لم يضع عليه سقفاً ثم يرجع بعده
وضع الخشب بحيث يتضمن أن الله نقصه من ملك
أما أن يني عليه ما يحتاج إليه أو تعبته أو غيرها فلا يرجع له لأن البيع
في السوط البتة ذلك لأن فيه حرراً على المستعير وهو منفي قوله عليه السلام لا خير
ولا آخره وجوزة للمنفعة عارية محضه فكان لما أذن الرجوع بقاء الصور
بمنع دفع الأخرى كما سيأتي الباقي أنه إذا قلنا يجوز الرجوع فلا يخل على المغير
الأخرى بالنقص من ملك المستعير قال المصنف في غير هذا الكتاب ثم ورد هنا
وحيث أن المغير لا يخل عليه في اشتراجه عليه لأنه شافع وكل فعل شافع
لا يتعقبه ضمان ومن أنه نقص فعل على ملك الغير يجب عليه لأنه لا راد
في جعل النقص الأول لما بينا عليه بحيث كان يدخل على النقص لا يقال
نقصه صائر للأمر المقتضية لغير النقص فلا يضره والشب
لأنه نقول أن للبشارة ضمنت بالاذن الثاني فكان العيب لقوله أول
الضمان مولى له وأما قوله والأخرى الأخرى أقول إذا قلنا
أما الشرايين المحاطة المشتركة بينهما وبين شريكه يعني أنه قال في البيع في السوط

هذا هو المقصود
في البيع في السوط
بأنه إذا باع دارين
أو أحدهما بما انتطرق
الأخرى من الدوب
الأخرى فيها من أحكام
الصلح فلو أنه أذن
جاز الرجوع قبل الوضع
وبعد على الأخرى كمنع
الأخرى على استكمال
قول المصنف هنا في
موضعين أحدهما أنه
إذا أجاز جازة جانبها
لم يضع عليه سقفاً
ثم يرجع بعده وضع
الخشب بحيث يتضمن
أن الله نقصه من ملك
أما أن يني عليه ما
يحتاج إليه أو تعبته
أو غيرها فلا يرجع
له لأن البيع في
السوط البتة ذلك
لأن فيه حرراً على
المستعير وهو منفي
قوله عليه السلام لا
خير ولا آخره
وجوزة للمنفعة
عارية محضه
فكان لما أذن
الرجوع بقاء الصور
بمنع دفع الأخرى
كما سيأتي الباقي
أنه إذا قلنا
يجوز الرجوع فلا
يخل على المغير
الأخرى بالنقص
من ملك المستعير
قال المصنف في
غير هذا الكتاب
ثم ورد هنا
وحيث أن المغير
لا يخل عليه في
اشتراجه عليه
لأنه شافع
وكل فعل شافع
لا يتعقبه ضمان
ومن أنه نقص
فعل على ملك
الغير يجب عليه
لأنه لا راد
في جعل النقص
الأول لما بينا
عليه بحيث كان
يدخل على النقص
لا يقال نقصه
صائر للأمر
المقتضية لغير
النقص فلا يضره
والشب لأننا نقول
أن للبشارة
ضمنت بالاذن
الثاني فكان
العيب لقوله أول
الضمان مولى له
وأما قوله والأخرى
الأخرى أقول إذا
قلنا أما الشرايين
المحاطة المشتركة
بينهما وبين شريكه
يعني أنه قال في
البيع في السوط

كان عليه اعادته والاقرى عند المصنف الاشياء نقص فعل على ذلك من
 بعض الاكالات او تعينها وتفرقها فكان ضامنا لقيمة ما نقص من حصة ذلك
 وذلك هو الذي هو **قوله** اذا استحق وضع خبثه على حايطة من حايطات
 او وقع الحايطة استحقف على دعوه الوضع بخلاف الاعلاء ولو خيف على الجوار
 النقطه ففي جواز الاتيان نظر **اقول** **قوله** استحقف الله انما هو في فطانه ذلك
 ومن استلزمه سقوط الحايطة وهو ضراريا الغير **قوله** ولو وجد بناء او حائط
 او بحري ما به في ملك غيره ولم يعلم شيئا كان قريب تقدم قول مالك في الارض الجارة
 في عدم الاستحقاق **اقول** لان صاحب الغيب والبناء يدعيان الاستحقاق
 في ملك غيرهما والمالك للمجدرا والارض ينكر ذلك فكان قولنا بقدرنا العوم واليمين
 على من انكر وخالف السمع بطله في ذلك فلكل الارض التي لا يفي بعدم الاستحقاق في حيز
 قال اذا كان له على حايطة خبثه فوقعها كان له ان يعيدها لان الظاهر ان ذلك وضع
 لم يمتد لشيء لصاحب الحايطة ان يعيدها لان يثبت ان ذلك عارية قال المصنف في هذا
 خلافه وفيه نظر فانه لم ياتي الاصل كون الوضع حق لكن العلم به حق والاصل عدم
 التسلط على ملك الغير الا بوجوه شرعية ولم يثبت في حيزنا الاصلين فحاو كان ولي
 ما قاله الشيخ **قوله** ولو كان عوضا للصلح في الزرع او الشجر عاياه قال اقرب
 الجواز مع القنطرة كما يبيع **اقول** لانه مما ملوك تجار حطة عوضا في العلم
قوله والراكب ولو في مرقا يرضى للجامع على ذلك **قوله** هذا قول الشيخ في المشروط
 فانه قال فيتحكم بها الا في اهما بدا او استعدتها تصدق وهو الراكب قال وتكمل المتخصص
 بينهما نصفين وهو الاحوط وقال في الخلاف يجعل بينهما نصفين وهو قول ابن ابي
 قيس **قوله** ولا تستغل في مرقا في الغرفة مشتبها فتح الباب اليه ومع الضرر في المشروط
اقول **قوله** استأجرها فاستصلحها ملك الاستغلال فانها ملكه فيبقى له يوارى
 في يد الغير مع وجود الباب اليه واليد تقتضي الملكية **قوله** ولو خرجت اعضاء الشجر
 اليه في قوله ولو صالحه على الاتيان على الجدار مع تقدير الزيادة او استأجرها والمالك
 وكذا الاتيان في الهواء على الاقرى **قوله** **قوله** منع المالك من جواز الصالح على الجدار
 في الهواء فانه لو صالحه على ابقا البعض الجدار الى ملك الغيرة في الهواء لم يمنع ان كان ملكا

وبالأثر في حال لا يعرف قدره وكذا العكس لا بد من أن يبيع الواسع غير
 قرار وذلك لا يجوز اعتراض عليه بما تقدم من أن المصلحة عقد متقدّم ليس ببيعاً
 فلو صدق ولو صالح من القصاص بعد نفي من تحتها أو حراً فلا قرب الرجوع
 بالقصاص أقول لا عقد باطل فكان حق من القصاص باطلاً لأن الباطل
 لا يترتب عليه أثره ولو صالح من القصاص لم يطلان حريته أو يبعد بطلان
 انتفاءه فلي بطلان القصاص وجوب الرجوع إلى الدين نظر أقول وجه
 المنظر من حيث أنه رضي بفساد القصاص إلى العوض فيبطل القصاص ولما لم يعلم
 العوض تعيّن الدين لأنه العوض الذي قدرة التارخ في مقابلته القتل ومن حيث قد
 عقد الصلح فلا يكون له حكم فكتله وجهاً ثالثاً وهو سقوط القصاص إلى بدل لأنه
 رضي بفساد القصاص من غير أن يلزم عوض فلو صدق أو لم يزد عليه على أبي
 أقول لا يرد إذا اختلفت في جداره بل كما كان القول قول من جده
 عليه من غيره وهو قول البرادر بن عقلة المصنف عن والده حمداً لله وقال الشيخ
 ولا حكم لذلك ولو صدق في ردّه يرجع في الحضر عاقد فطه أقول لا
 الرواية هي التي رواها الشيخ عن محمد بن شمس عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه عن
 علي عليه السلام أنه قضى في رجلين اختصما في حضر فقال إن الخصم الذي إليه القسط قال
 الشيخ في النهاية قالوا الخط هو الجبل والخص هو الطين الذي يكون في الشوادر بين الدرد
 قال من إليه الجبل هو الذي من صاحبه أحكام الودعة كتاباً
 أقول لا بد فلو انتدع من صبي أو مجنون من الأخطاف نلفه فالقرب
 سقوط الختان أقول لا بد عند حو فمختلف المال من يدها إذا قصد
 الهبة كان محتملاً فلا يضر بقوله ما على المحتب من تبديل قوله أما
 لأكلها الصبي فالقرب الختان أقول لا بد لو أودع الصبي فخلقت
 من ذلك لم يضر فله لا يصالح أبداً والمالك هو المقرط في لصله أما لأكلها
 فعقلاً لا قرب عند المصنف فإن الصبي لا من حيث الاستبداد بل من حيث الجبر
 فمنه ما له ما ينفقه على غيره ولو أودع الصبي فخلقت فالقرب لا يتبع

ثم بعد العتق أقول لا تلتف مال غيره ولما تعدد الرجوع عليه في حاله
لا يملك لا يملك شيئا واجب أن يتبع به إذا اعتق فواءه فإذا خالف هذا
الترتيب في الموضعين مع القلة فمن الأقرب وجوب القبض على الحاكم
أقول للموضع الأول إذا أراد التفرغ بها ردها على المالك فإن تعدد في
الحاكم فإن تعدد في الثقة الموضع الثاني ما أراد التفرغ بها ردها إلى المالك
وبعد ردها إلى الحاكم إذا عرفت هذا فنقول هل يجب على الحاكم قبض وديعه إذا
رفعها إليه في موضع يجوز رفعها إليه لهذا من الموضعين الأقرب عند الوجوب
لأن الحاكم منصوب للمصالح ولا يجوز تصيغ حقوق الأديين في ترك ذلك
تصيح بحقوقهم فكان القبض واجبا عليه فواءه ومن حضرته الوفاة على الوصية
ما عدا من الوديعه فإذا هل من ثم أن يحرق نجاه على أشكال أولئك
إدما أن المسودم نجاه ولم يكن أو مسمى بها هل يكون صليفا أم لا فيه أشكال
بما من قصصه شكل الرصية لكون الإنسان في معرض حصول الموت
في كل وقت فكان يحس عليه نعم حسنا في حفظها بالارضا ومن يحس على
الظواهر من حال الجميع في ستمدس النقا إذا لم يحتمل إماده الموت
أدلو وجب الإحصاء عند التحويل لكان كل من استودع وجب عليه
الوصية في الحال فإن أهل سابع يحتملها وإن لم يفرض وعمل جميع الفقهاء
في سائر الأوقات والأحكام على خلاف ذلك زكاه أما لو دأب
عندي ثوب لم يوحى في التركة ثوب بل يصح تتركه على التالف من المونين
على أشكال أولئك إذا كان هذا المستودع ثوب وديعه وحسنه
الوفاة فواصي إن قال عديك لفلان ثوب وديعه أو لم يوجد في تركته بعد
وفاته ثوب احتمال عدم الثمن لأن الواجب الوصية وقد فعل ويترك على تليفه
قبل الوفاة أو هو محتمل بالأصل عدم التفرجيا فمحتمل الثمن ولحقا جبره تركته
لأن الإحصاء عدم التالف لقر له على السلام على اليد ما أخذت حتى تؤدي به
فواءه ويرجع على المالك وإن نجاه على أشكال أولئك إذا كان علف
المستودع الدابة وقام ثمنها كان له الرجوع المالك تركه لأنه يجب عليه

الحفظ ولا يتم الاتصاف ولا يضيع عليه فيرجع على المالك بطلبه لانه انما لو زعم المالك
من علمها وشقيها فقام هو بذلك لاحتل الرجوع لانه وجوب القيام بذلك لا ينفذ بل على
المالك لانه لا ينفذ منه لانه لا يشرع بذلك والاصل عدم الترخيل الرجوع قوله
او من اقر علمه بان اقول يريدون نقلها من المورث الذي عينه المالك كان ضمانا
الا نقلها الى آخره وفي المشاوي قوله ان احدنا يفرح كما ذكره المصنف وهو قوله
الشيخ في الخلاف وقوله ان ادريس وقال في التبعوط لا يضمن لانه قال عنه اذا وقع
في قرية فقلنا الى قرية اخرى غير علمه وليس بينهما عاقبة والمنقول اليها مثل المنقول
عنه الى القرية قلنا التام وكثرة الحصون لم يضمنها لان صاحبها رضي ان
يكون في تلك القرية وفي مثل تلك القرية فلو وضع بالتيان فلا قرب
التيان اقول لان التتيان يوزن بالاهمال المقتضي للتميز فانه لو كان
مختصا بالماجر يصح على من نقلها في حوزة من يعرفه لو ثبت بانها ملكان ضامنا
قوله ولو نقلها الى مكان مكرها استغفر الله عن الظالم والحقير انفاؤه
عنه قوله لا يضمن عند الكسراء على دفعها فروع له الشارع التسليم والفعل
النافع لا ينعقبه فان وقال ابو البركات لو نقلها الى الظالم لم يضمن فان خاف
الظلمة فاستدعى على المالك لطلبه الظالم الا في ذلك
او استدعى عليه اذا لم يضمن له بالاختصاص ضرر وانما قلنا بوجوب الاختصاص
لانما يجب عليه الحفظ ولا يتم الا بالاب وهو قادر على الرجوع فلو كان
وحيثما لم يضمنه وجوب ما لا يتم الواجب الابه قوله وفي المورث
المالك انما كان اقول لو حصد المستودع الوديعه عند المالك
لعمها من غير مطالبة في ضمان المستودع انما كان بطلبه لانه ليس له حقد
المالك لا مكان ان يريد المالك ويطلبها ويتشكك في كونها عنده فيكون
قد حصدها مع طلب المالك حقا وصلا فحصد الوديعه عند طلب المالك لها
كان ضمانا ومن انما لم يطلبها وانما يضمن بالمجهر مع الطلب لا يضمن قوله
ولا يضمن على الاقارب اقول يريد لو حصد الوديعه عند منط المالك

فأعلم المالك عليه البيعة بها فادعى ثلثا ما كان صيغة مجوزة المالك تدعى
شبه المالك يقول دعواه بغير بيعة لأنه مكذب لها ولا مع البيعة على أقوى الوجوه
لأن انكار الوديعة مكذبة لدعوى التلف وتراجع البيعة موقوف على ما
الدعوى وهي غير مجموعها لما قلناه وكذا قال الشيخ لأنه قال لما انكر الوديعة ما
تقام بيعة على التلف فالأقوى لا يلتفت وقال ابن الحنفية تشع دعواه فانه
قال لو قال للتوديع ما اودعني شيئا ثم اعترف بالوديعة وادعى هلاكها لم يضر
او اختلف لأن انطاع يجوز الطعن عن شهودا وشبان لها فؤوسه وان كان
صفة الحجر لا يلزم من شيء قبل قوله في الرد والتلف مع البيعة وبدونها في
الاخير وفي الاصل على ما أتى أقول — يريد بالاول الرد وهو رأي أكثر
الاصحاب بل هو قريب من المتفق عليه وقال المصنف في مسائل الخلاف في تحتها
ان القول بقرينة المالك لأنه منكر فيقدم قوله مع البيعة — لأنه ولو اقر بهالة
بلفها من الحر قبل الحجر فله خان وفي شماع ببيعة بالتلف استكال وليس للمالك
وفي شماع البيعة فاقرار المالك بالتلف استكال بدله ثم قوله بعد ذلك نعم لو شهد
بالاقرار قبلت لك يا فزار المالك بالتلف فان ما ذكره من التناول يقتضي تكرار اقراره
لأنه قد تقدم ذكرها وان لا اليها قوله وكما هو على الأقوى والغرض من ذكره ما
هذا الفرق بين اقرار المالك بالتلف وقام البيعة بالتلف فإن الأول يقتضي
قطعا لاقرار المالك بما يشق الظن عن المستودع وأما الثاني ففيه اشكال
بما نرى ان وجوب شماع البيعة حكم بغير شرحا فهي جهة شرعية يثبت بها عند
مخبر الخصم فثبت باعتراؤه ومن ان شماع البيعة موقوف على شماع دعوى
المدعى وهذا دعوى المستودع غير مجموعها كتحديثها ياها نحو الوديعة
قوله ولو لم يطلب وتمكن من الرد ففي الظن اشكال أقول — اذا اقر المالك
بالرد الى وكيله ولم يطلب الوكيل وتمكن من التسليم اليه فآخر في الظن
اشكال بشأن المالك وما انفك وامتنع فكان كالمالك المالك او الوكيل
فامتنع فيكون ضامنا ومن المالك لم يطلبه ولا حيله المالك او غيره

فانما امره بالتعليم الى الوكيل والامر بالتسليم الى الغير ليس طلبا فقتل الله ولما
استفاد طلب الوكيل فلو ان المقدور فلو اسد ولو جرحه لم عرفتم شتم تصدق بها
عن المال الا اودعه ظلم بالايح الضان وان شافها فاعانته ابد امر غير صحيح
وليس له التمسك على اشكال اقول سريد بذلك اذا اودعه ظلم بالامعصوم
فانه لا يجوز له ردة على الغاصب مع التمسك بالمال الى الملك ان عرفه وان جهل الملك
تخير بين الصدقة غير المال بعد التعريف جرحا ويضرب له حصل المال وليس له ردها
امانه دابها وخران عليه هل ان يترك ملكه بعد التعريف المذكور فيه اشكال
من ان يتركها لفظه من حيث انه ماله صانع لا يعرف صاحبه فكان له التمسك بعد التعريف
ومن ان يتركها لفظه وانما هي ودية فليس له التمسك بها ان يتركها بالغير من غير رضاه
رضاه على خلاف الاصل واعلم ان لا يصح اثبات في هذه المسألة اقول لا واجب
في النهي ولا اصل واعلم ان لا يصح اثبات في هذه التعريفات في اللفظ فان جا
صاحبها والا تعلق له غم وكذا قال ابن الجندی وابن البراج فقال المفيد
اذا كانت الوديعة من اموال المسلمين وعصومهم ولم يعرف اربابها اخرج منها
الحسن الى اموال محمد واتباعهم واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
واوجبوا الصلح حملها في الامام ومع المقدور تحفظوا الارباب بها ووصي
بها عند الوفاة وكذا ابن ادريش وجب حملها الى الامام مع الشقوق الاحفظ
شتم في حياته وفنيته بعد وفاته ثم اسد والارد الجميع على المورد على
اشكال اقول سريد بذلك انه اذا اودعه الظالم مالا متجزئا ماله
من مال معصوم يمين قال اكثر اصحاب يرد على الظالم وفيه اشكال
من انه يجب عليه ردة اليه لا يمكن الابد الجميع وافرادا ان يعرفه يمكن عدم
نفيه فوجب رد الجميع ومن احتمال وجوب افراد ما يعلمه غصبوا الا لزم تسليم
مال الغير غير مستحقة اختيارا وهو غير جائز قطعا فلو سلم في الرد نظر
اقول قد تقدم الكلام في قبول طلب في الرد فلو اسد ولو طاق للتوقع
ولم توجد الوديعة في تركه ففي الدين شو اعلى اشكال اقول سريد
الاشكال من حيث انه امين لا يمين الامع التعريف او التعدي لم يثبت احدها

لا احتمال لغيرها من غير تقريب ومن حيث عموم قوله عليه السلام على اليد ما الحق
حتى يودي به فسد هذا ان اقر ان عنده وديعة او عليه وديعة او ثلثه او
وعنده وديعة اما لو كان عنده وديعة في حياته ولم يوصد بعينها ولم يعلم ثقلها
وفي النقص اشكال اقول فحينئذ لا فرق بين الاقسام السابقة لان عنده
ان في تلك الاشكال الا في هذه ايضا فالاشكال عند في الجميع ولكن المراد ان الحكم
بان الوديعة والدين نحو اعلى تلك التقادير المذكورة اما على هذا التقدير
الاخير فانا لو قلنا بانها مال يتوابع الدين فهنا في النصيب اشكال في الجميع
ما تقدم والفرق بين هذه وتلك وان كان الاشكال في الجميع ان النقص هنا اخذ
لانه هناك اقر عند موته بوجود الوديعة عنده والاصل في اقرادها فيكون في
تركته فيخلب على الظن وصولها الى الورثة والبلغ من القسم الاخير على ذلك
لان ظاهره ثبوته في ذمة فاعادها فاقرب بانها عليه يلزم له والقسم الثاني
يثبت ان عنده وديعة بعد وفاته في تركته يخرج منها وخلفا الورثة لان
صلوات في ايديهم اذا كانت التركة في ايديهم واما القسم الاخير فلم يثبت
من ذلك بل يثبت انه استودع شيئا في حياته ولم يوصد في عند موته به ولا يوجد
فالظاهر انه لم يكن قد رده الى صاحبه فيكون قد تلف على وجه لا يلزم منه ضمان
الاقرار عند موته لان الظاهر من حال المسلم ذلك خصوصاً عند الموت فلو
المستودع مع اليقين في تعيين الدعيين فان نكل عزم الاخر في نفي العلم
به وحسنه المالك فاذا دعي عليه اخلناه على نفي العلم بمينا واحدة وتحت
اقول اما احتمال اتحاد اليقين لا يخالف انه لا يكون لاثباتها في
بين اكلانها وهذا هو اختيار الشيخ في الخلاف وقول ابن الجوزي اما احتمال
فهو ذهب السمع في المبسوط قال يخالف عيني اكل واحد منها بمينا
وقال هو في هذا ما في توجيهه والاقرب اختيار اعارة الدراهم وال
ان فرضت لها منفعة حكمية لتزين بها والتزين على طبعها اقول
حكاهم السمع بها الله انه يجمع اعارتها لانه قال والرتبة وغير ذلك قال
يجوز اكلان الدراهم الدائمين للاصلح الانتفاع بها مع بقا عينها منظر ان

سرها وترجعها أو يصفها من يديه فيجوز له أن يغير ذلك في الملبس وطبوع
 اجارة الدراهم والدنانير لانه لا يخرج منه ولا يصح الانتفاع بها من غير اشتراط ذلك مثل
 الجوال والنظر ومنه يجوز ان يغير من الاجارة وظاهر كلامه في التحليل يدل على ان لا يصح
 الاعلان فانه قال الذي يقرر في حق الراهم والدنانير لا يجوز اجارته لانه في العرف
 المعروف لا يصفه لها الا باشتراط كمالها فهذا التعليق وهو فرض صحة الانتفاع
 به مع بقاها على حالها من جواز اجارته اما المصنف فقد بيّن ذلك على وجه منصفه
 حكيه لها وعدمه فحوز الاعان مع وجودها لا كما حينئذ من اصح الانتفاع بها لا يتقاعا
 مجالا مع بقاها على حالها من جواز اجارته وهو ظاهر في نفسه كونه كماله كماله
 اعزتك لتعبر في فرضك فالاقرب الجواز اقول مستعمل عدم الجواز لانه لا يتبع
 بالمنفعة بل جعلها في مقابله انتفاع آخر في نوعها وضربها العارية بزرع بالمنفعة
 من غير اشتراط اعوانه الاقرب عند المصنف الجواز لانها عارية بشرط لا معاوضة
 هو لسه اما لا تغير الماني فالاقرب الاجرة اقول مستعمل عدم الاجرة لانها
 عارية والعارية لا تستدعي اجرة في مقابلته المنفعة والاقرب عند المصنف الاجرة
 لو لم تغير الماني لانها لا تتبع بالمنفعة مطلقا بل على ان تغير الغرض والمحصل
 فكان له الاجرة لسه ولو رجع بعد البناء والغرس والزرع فالاقرب اجابته
 لكن شرط دفع الارش والغرس والزرع ولو قيل ادراكه اقول مستعمل وافق التبع
 في الغرض فقال في الملبس اذا اذن له في الغرض لا يجب له غرضه كان ذلك
 المطالبه بالقاع او اوقع الارش الارش بان يجرم ما نقص من غرضه فانه وعلوم
 ويجرم ما بين القيعن من الزرع فقال اذا اذن له في الزرع لم يكن له المطالبه
 بالقاع اذا دفع الارش بان يجرم ما نقص من غرضه فانه وعلوم ما بين القيعن
 وخالف في الزرع فقال لو اذن له في الزرع لم يجرم له المطالبه بقوله قبل ادراكه
 وان دفع الارش لا يستلزم له وقتا يمتد اليه وتبعا ابن ادريس هذا اما المصنف
 فان الاقرب عند الجواز في الزرع ايضا يدفع الارش وان لم يدر ذلك لا عارية
 وهي تقتضي جواز رجوع المجرم في وقتها لسه والاقرب توقف ذلك
 الغرض بالقيمة والابقا بالاجرة على التام اقول مستعمل خالف ابي في

في ذلك فانه قال صاحب الحدس صاحب الفرض انما ائتمن لك حقيقة المستعير على
قبضه لانه لا خسر عليه فيه الا قرب والا قرب عند المصنف ان ذلك يكون على التراضي
وكذا ابقاءه بالاجرة مائة معلومة لانه نقل عني ومنفعة فيقول على الاضطرار
من المتعاقدين قول السجل لا خسر عليه في ذلك لا يصلح للتعديل اما اولاً فانه
ان يكون عليه ضرر في ذلك خسر اعظم الضرر هو خسرنا في الاضطرار واما ثانياً
فلا نلزم من انما الخسر في حقه ما لا يوجب جرم القبول ولا لزم ان يحل في خسر عليه
في بيعه لاعتقارنا انما هو اذا طلب العيب في ذلك هو باطل قطعاً
ولو رجع في عارية الجدار لو وضع الخشب قبله جاز وجعله على الاقوي في حقه
المختصير في الاجرة المستقبلة مع رضا المستعير وبين القلع مع دفع ارض المصنف
وان اذني الى خراب ملك المستعير يكون الاطراف الاخرى متبينة عليه على الاشكال
اقول الاقوي عند المصنف جرم الرجوع في ذلك بعد الوضع لا ينافي عارية
بجور الرجوع فيها والضرر على المستعير ينشأ من يد له الارش اما لو كانت الاطراف الاخرى
من جوده مبنية في ملك نفسه نقل له ذلك قال الشيخ وابن اديس لعل ذلك جرم
المصنف على اشكال يشتمل على عارية فجاز الرجوع فيها وضرره بدفع الارش من
انه يترك احياء المالك على قلع جوده عيب في ملك نفسه فلان التقدير ان يملكه اعني يملك
الغير لا يملك الا يعلق الاطراف الاخرى في ملك نفسه وهذا هو دليل الشيخ في الموطأ
على الاجابة عن القلع قال تلاميذ الغرض لانه في ملكه غير متعلق لو رجع قبل الغرض
فلم يعلم حتى يجرى جاز القلع مكانا على اشكال اقول يشتمل على ابطال الاذن
بالرجوع فيه من قبيل سبب الضمان وهو العود بالاذن السابق الذي لم يجرى الرجوع فيه
فيه وفي استحقاق الاجرة قبله نظر اقول هذا يبين على ما تقدم
فلن قلنا يبطل الاذن وان لم يعلم وان لم يعلق وان له القلع مكانا قبل القلع
له الاجرة لانه غرض في ملكه غير يغير اذنه وان اوجبت الارش لبقا الغرض فله
اجره لانه عرش مستحب الاذن السابق وفي دخول المصروع نظر
اقول احداً في العارية المضمونة عارية الدور وهو الدوراني فان منعه عنها
في الاثلاث فكانت مضمونة بالاشتعار وهو هل يدخل في ملك المالك اعاره للمصنف

فتمثل ذلك لوجود النص بان اعادة الذهب والفضة مضمون في المصوغ
 وتتمثل عدمه لان الظاهر ان المراد به الدرهم والدينار باقلناه من العلة بخلاف المصوغ
 لانه منقعه مع بقاءه مطلوبه **قوله** فيجب ضمانا للمثل ان كان مثليا
 والا فليقيم التلف فتمثل اعطى القيم من حيث الظاهر الى حيث التلف **قوله** اذا
 وجب على المشتري ضمان العارية باحد الاستبان الموجب للضمان وان كانت مثلية ضمن
 مثله وان كانت من دوات القيم ضمن قيمته **قوله** لا يضمن له التلف لانه وقت تعينه وجب القيمة
 اذ مع وجود العينة لا قيمة عليه وتتمثل اعطى القيم من حيث حيزه ووجه ضمانا الى وقت
 التلف لانه في كل وقت من فاته كان ضمانا مضمنا **قوله** انه يضمن لو تلف لكان عليه
 القيمة فلا يضمن قطعا ما وجب عليه من الزيادة الثابتة ولا يضمن من اللحق الا باذنا
 به لا دخوله في ضمانه **قوله** فكذلك لا يضمن من التلف من فاته من اللحق الا باذنا
 او اشتغاله في فاته فانه يضمن القيمة يوم التلف لان التلف غير مضمون على المثال
قوله يتشأنه نقص بالاشتغال بالادون فيه فلم يضمن ذلك النقص
 ومن انما غير مضمونة بالاشتغال او التقريب مكان ذلك النقص مضمون الاول هو
 اختيار التميز في المثل والباقي اختيار ان الجيد هو الجيد **قوله** هو
 قولنا ان نحدد من الغاصب الى قوله ومع الجهل يضمن الغاصب الجاهل لان
 يكون ذمها وفضة فان الاقرب الضمان على المشتري خاصة **قوله**
 يريد ان لو اشتغل من الغاصب جاهلا بالاعتيب فان الضمان يستقر على الغاصب
 معقرا ان رجوع على المشتري يرجع لتعريفه على الغاصب وان رجوع على
 الغاصب لم يرجع على المشتري لانه مغرور به **قوله** بالخصية وتسلمه على
 الانتفاع بغير عوض هذا اذا لم يكن ذمها او فضة لما لو كان المشتري احد فاقان
 الاقرب عند المصنف استقرار الضمان على المشتري لانه دخل على انه ضامن وقد حصل
 التلف به **قوله** فيعقر الضمان عليه **قوله** ولو اذن في زرع الحنطة على اللباني
 والادون لا الاضرب لوزنه حرم الخطي عليه الاجرة لو قتلها والاقرب عدم ان يخطأ
 التفاوت مع التميز لا الاطلاق **قوله** ولا يضمن الاكثر **قوله** اذا مال المعبر
 المشتري عن ذلك الارض لزم على حنطة ولا على ملي الى غير ذلك **قوله** الخطي فلو زرع

غير هاتين عليهما الاجرة وهله ان نقاط التفاوت بعينها يقطع بقدر اجرة مع
 الخطط لما دون فيها ويلزم الزايدا ويلزم الجرح كل المصنف الاقرب ان لا يميز له
 ذلك مع الشيء لا ذكر مع الاطلاق اما الاول فانه على قدر الشيء اذا الخط يقطع بربع شيئا
 ليس ما دونها فيكون هو منى عنه فكان عليه اجرة خطا كما يحل في الواحد في حوض
 فحل في مائة فان العسر الملائم فيه داخل في المحول فيلزمه اجرة الواحد لا غير
 بحال ما اذا اطلق وهو لما اشار اليه في صورة اطلاق الادن بربع الخط يقطع
 عدم التفرع غير ما قد قلنا من الخط يقطع الى السادي فاذا خط الى السادي بالشيء
 من اعمال الدنيا لا غير فليحس اجرتها دوة القدر المبادي لانه ما دون قدره لا يجب
 عليه اجرة في نفسه وفي البيع مع المبرط او المصنف على ما يراى في قول
 من لا يخطف المالك والمستعير في قيمة العين من تلفها ويقدر المبرط او المصنف
 بالاشترط كان القول قوله المستعير مع يمينه وهو قولين ودرستهم وقالب
 الشيطان ومثله في البرج والبرج من العود قبل المالك مع يمينه فلو اعاره المالك تعبير
 فلاما لا يرجع باجرة المثل على من شاؤ يقطع الضمان على السلي مطلقا على الاشكال في قول
 بقوله مطلقا كان عالما او جاهلا ومنشأ الاشكال من حيث انه لا يتوحي التامع فكان
 استقرار الضمان عليه ومن احتمال احتساب العلم ما لعالم اما الجاهل فانه مفقود قد شطط
 المعين على الانتفاع به بغير عوض فضعفت مباشرة وكان السبب اقوي فهو اولى
 بالضمان فلو اذن المالك في الاجارة او الرهن لزمه الضمان الى اقتضا المصلحة
 اشكال في قول من لا يخطف المالك في الاجارة او الرهن فلو اذ الجرح فيها ومن وقع العقد للآخر
 على ما اذنه فلم يجر له الرجوع فيه قبل انقضاء مدة اجارته فلو اذ الجرح فيها ومن وقع العقد للآخر
 ثم احم مطلقا ان قد مالق فانك اذا في تقديم البلي على القروي والقروي على
 البلي او الموصى على المعسر وظاهر العدالة على المستور نظرا قول من لا يخطف
 النظري ترجيح البلي على الاخير والقروي المحقق على شبه فانه مما
 تشبه بسبب بعدهم القروي والبلي فكان ما يودي الحفظة تشبه اولى
 وفي ترجيح الوشر على المعسرانه ضمن راحة مصلحة اللقطة لم تكن في القبا
 بنفسه دون الاخر وفي ظاهرا العدل الوتوق بما تته ووجه الدفاط لك
 منهم فلو اذ في ترجيح دعوى المثل او الحر على الكافر او العبد نظرا قول

روي

للح

الشيخ هنا قولان لهما ما ذكره في الخلاف وهو ان المشرك والكافر والعبد سوا
 والاخر ما قوله في البشوة وهو ان المسلم او يمين الكافر والمهر او يمين العبد فزاد المصنف
 من حيث عموم الادلة الدالة على جواز ادعاء كل منهم للتب ومن الجانب المسلم والمهر او يمين
 من الاخرين خصوصاً لو كان الانكشاف في دار الاسلام او في الاخرى وفيها مسلم
 وحكمها بعدم اشدهم من ادعاء الكافر ويرى من ادعاء العبد قوله هو لا يمين
 افتقار الام الى اليمين والتصديق بعد بلوغه اقول اذا ادعى الرجاء يمينه
 بلفظ اذا كان صغيراً وان لم يكن له يمين ولا ينضم اليه التصديق بعد بلوغه لما
 الام فيجعل فيها ذلك الاطلاق الكفاية للمضاد في الشبهة وهو شامل لكل من
 الابوين وهو مذهب الشيخ ومن افاد دعوى محضه فيتوقف على اليمين او تصديق
 الملقى بشبهة خرج منه الاب بالاجماع فتبقى ادم كغيرها من المدعىين فكذلك ادعاء
 قوله فان اعترف المولى بجهته فالوجه القبول اقول يريد لو كان المخطأ
 مملوكاً وانفق عليه المخطأ بالاذن وتعد استيفاء النفقة كان للمخطأ فيه
 فلو اقر المولى بجهته هل يقبل ام لا اعلم ذلك هو الوجه عند المصنف لانه اعترف على
 نفسه بما له فله فكان مقبولاً فان المخطأ اعترف به فعند اقراره وتحملة المنع لجهته
 منع المخطأ من بيعه ثم قد كان له ذلك فيكون اقراره مانعاً من حق يمين المقيض
 وهو غير جائز كعقوبة الزهر فعلى ما اختاره المصنف يرجع المتفق على المولى بما اتفق
 اذا كان العتق متأخراً عن الاتفاق ومتعلقاً به على البيع قوله والاقرب
 ثبوت الولاية للمبدوء البدوي فمشي اليمين قوله اما المبدوء فلا انما
 يضع من التفرقة في المال وهذا ليس حرقاً في المال فله منعه ولما البدوي فمشي اليمين
 فلو كان شرايط صحة الانكشاف فيها فثبت لها الغير ما خالف الولاية باثبات اليمين على المخطأ
 صغيرها قوله والاقرب انما له التفرقة والاستيعان في غير بلد الا انما
 اقول وجه القرب ان الحجر عليه في ذلك على خلاف الاصل قوله وبالكفر
 ختم وان كان معه رقه انه له على اشكالاً اقول لا ولا حكم له بالكفر حتى يثبت
 كان معه ما يدعى اليه له كالموقع التي تنقض ذلك على اشكالاً فثبت ان حكمه
 يقضي له بالبيع خصوصاً مع وجوه الرقعة الدالة على تملكه وعدم من يدعيه من

ومن انه ليس معه احتمال كونه لغوي اولا اعتبارا بالكتابة مجردة عن شهادتها
 فوالله وحده الاجداد والجدان وان كان الاقرب حقا على اشكال
 اقول **قوله** ويبدو كذا يتبع اللقيط الاجداد والجدان في الاستقام
 وان كان الاقرب منها شيئا حاله والجد على اشكال يتكافأ فيه يتبع اشرف
 الطرفين فينتج الجد والجد في الاصل والفرع وجوه الاقرب يحرف اولي
 بالتبعيه له لغزبه فلي شجب التسوية اعنا هو القرابة المحصورة في كمال
 اقرب محالها المتبوعه اولى فوالله فان بلغ واعترف عن نفسه الكفر في
 الحكم يردته تزود بشان ضعف تبعته الدار اقول **قوله** ومن حين الحكم بالاقرب
 فوالله ولو حق على طرفه فالاقرب مع صغر الجوان شيئا القصاص او الدية
 اقول **قوله** مع السمع **قوله** من ذلك والاقرب عند المنفعة الجواز لان الولايه على
 الصغير مع فقد الاب والجد له الامام عليه السلام لمجاز ان يستوفي له حق من القصاص
 كغيره من الحقوق **قوله** وان قل له حركه الاقرب سقوط القود والشمه لخال
 الرق لم يبدل بحسب الدية او اقل الامرين من ههنا من القيمة على اشكال اقول **قوله**
 قل ذلك الكتاب انه حكم بحرية ظاهر في كل ما لا يكتم غير شيئا وعلى هذا اذا
 قلنا فان لم يقله الاقرب عند المصنف سقوط القود لما ذكر من الشبهة وانما يحتمل
 ان لا يكون حقا فان تبعية الدار ضعيف فلا يترجم على الدار بحسب الاحتمال فلي
 هذا ايضا القائل المال وما الذي يضمن فيه اشكال ان يضمن نفوس الدية كماله
 لا نأخذ كمالا اشلاه وقد كان يجب القود ترك خدنا هذا النجم على الدم
 الذي لا يتبدل فادارة في حجب الدية لا تنافي الجندور فيها مع الحكم بغيره
 ويحتمل اقل الامرين من الدية والقيمة لان ذلك هو المتيقن وما زاد على
 شكول فيه فلا تنضم بوجوبه مع الشك فيه **قوله** وان استندت الى
 غيره حكم ظاهر على اشكال اقول **قوله** يريد لو ادعى اللقيط رقه فان استند
 الى الالتقاط لم يتبع اذا الالتقاط لا يوجب الاسترقاق وان استند الى غيره
 الى غير الالتقاط حكم بها طاع على تبع الدية التي لم يستند الى الالتقاط ومن
 الحكم بحرية اللقيط في دار الاستقام فوالله فان بلغ وانكر الرق في العالم

على اشكال
 كاستدلال

اقول على تقدير القول بان الحكم له بالرفقة لولم يخمد المدعي برقبة وابتعد الرقبة في
 ردالة اشكال يشكك في حكم برقبة فلا يقبل ان كان اخيره من الجيد اذا ادعى ان
 فان لم يثبت دعواه الاثنية ومن ان الحكم له بالرفقة انما كان تظاهر العدم المتأخر
 في ذلك كما ان العدم حصل في الخارج فيها فلا حكم له بخبر بينه او تحته بقدر
 ولو ثبتت بان له مملوك كثر فاشكال يشكك في انهما قد تدرجوا اقول لو قام
 السيد بينه برقبة حكم له بذلك ولو شهد له السيد بان له مملوك في الحكم له
 بالرفقة اشكال يشكك في انهما قد تدرجوا كما قاله المصنف ومثله عام لو كان فيكون
 وكانا لم يثبت غيرهما فلو اقر او لا بالحرية ثم بالعبودية فالأقرب ان يقول
 لو اقر وجه القرب من عموم اقرار العقلاء على انفسهم جاز في عدمه لان الحر
 لا يعود رقاً قولى ولو اقر او لا في رد العين فطلب المال اشكال اقول
 اذا وجد العبد غير حر ولا مملوك قد نزل من جهة جاز الصلح احد اخذ وعنده فلو طلب
 ماله فلا يجب عليه رد اليه في اشكال يشكك في كونه مملوكاً لو كان له اخذ وعنده
 الاخذ لا ينافي ذلك لانه لا يرد على السيد ومن رد له المملوك الاول عنه وقيل ان الثاني له شرعاً
 تعين شيب الهبة فله يكون له اخذ في نفسه اما الشاة فيبوخذ ويخبر الاخذ
 بين حفظها لما لفظها وادفعها الى الحاكم واما ان يبيع مملوكها والغان على اشكال
 اقول يشكك في ان الصدقة والغان فكان له الاخذ والغان ومن عهده ما لا الغير
 عن التصرف فيه الا اذا نزل لقوله عليه السلام لا يملك بالامر مثل الاعن طبعه من نفسه
 واقول بالاجتناب في المصادق على الحاكم في اذنه جراح المولى عنه لاخذ الضوال
 الا الضالون اذا لم يجر قوتها فلو كانت شاة حبشها ثلثة ايام فان
 جاسا حبرها والاباعها وفي اشترط الحاكم اشكال اقول المعلقة ان لا يبيع
 الشاة في غير العمران والحكم فيها انه تحبشها ثلثة ايام فان جاسا حبرها والاباعها
 ردها عليه والاباعها وتعلق بغيرها عنه ومن او احتفظ ولا يملك وهل يترقي فيه
 ويعد اذن الحاكم في اشكال يشكك في عموم الاذن في البيع ومن اصابه علم التشلط على
 ملك الغير يغير اذن قولى وفي الصدقة بغيرها او بغيرها قبل الجول اشكال في
 قولى فان كان مستلماً لا يبيح له ان يصدق بغير ان شاء فيه اشكال يشكك

من شأونه الصدقة بثمنها وقد بينا ان له ذلك فجاز له الاجر ومن عموم المنع من
التصرف في ملك غيره الا بالاذن خرج منه البيع بالنقص ففي المنع من غيره ثانيا
الدائمه على تحوز له الصدقة بثمنها قبل الحول او بعد التعريف حولها فيه اشكال
بشأن اطلاق الاذن بالصحة ومن عموم وجوب التعريف للفظه ولانه احوط
لاختلاف حضور المالك لا يقال انما يكون الاحتياط مستحقا لو لم يجز عليه ضمن الثمن
بالصدقة وانتم توجبون عليه الضمان لو حضر المالك لا فانقرض هذا الاشارة
ما اوجبه من الاحتياط فانه قد تضمن عن ابيه فقاعين الثمن احوط له فانه
ولو لم يحد للاخذ سلطانا ينفق وارجع على اشكال اقرب وجه الاشكال من ان
تبرع بالثقة فله يرجع بها كما قاله ابن اديش ومن خصوص الضرورة الى الالتقاط
ذلك الحيوان فكان له الرجوع وهو قول الشيخ رحمه الله قال فان كان من اتفق عليه
قد انتفع بشي من جهته اما بغيره او بكونه اولئسه طار ذلك باز اما اتفق
عليه وابن اديش قال ان كان انتفاعه قبل الحول كان عليه الاجرة والانتفاع به
لا تبرع وان كان بعد الحول والتعريف فيه فلا اجرة عليه لانه ملكه
وقبيل محرم على اي قول — يربطان في المحرم تخوم الالتقاط وهو المشهور
الاصحاب وقال علي بن بابويه فان وجد في الحرم دينار امطليه فهو ملك
لا تعرضه وكذا اول محمد بن كتاب من كحضرة الفقهاء — وان خاف في
الجواز نظر اقول — الملتقط اما ان يكون يثق من نفسه بعدم الحياة
او يعلم الحياة او يخافها فالاول بكونه له الالتقاط واما الثالث ففيه
نظر ثبت اني عموم وان الاختلاف في انتفاع علم الحياة وهو تحقيقه من حصول
الخوف من الحياة المحرمه فيجب دفعه بترك الالتقاط — ولو قال
ناولنيها فان تولى اخذ لنفسه فهي له وذلك على اشكال اقول — لو ان
ولجد للقطه فقال لغيره ناولنيها فاخذها المأمور فان تولى الالتقاط لنفسه
فهو الملتقط دون الامر لان فعل الالتقاط مع نيته حاسل منه وان تولى
الالتقاط للغير كانت الامر على اشكال يشترط عدم النفاطه بنقته قال يلو
ملتقط المحرم والامر من ان النفاط الماني بنقته النبابة عنه يحرم مجزئ

ساق حرم نبي
٢

فعله والاصل في ذلك ان الالتقاط هل يدخله النيابة اولا وهو المذكور في باب
 الوكالة قوله ولو قصر الولي فلم يتبرع بعد حتى ائتمنه المولى وتلف فالأقرب
 تعيين الولي اقول ان النقطة المصحة قصر الولي في انتزاع النقطة من
 يده حتى تلفت بانها قد او بعير فاحتمل تعيين الولي وهو لا يقرب عند المصنف لانه يفتقر
 بشي كافي بها الصيغ كان في الحقيقة هو المتلف وتحتل عند مصلحته براءة الذمة
 وعدم اقباط يده عليها فانه لو اعتقه المولى مال الشيخ لا يملكه لانه
 من كتبه والوجه ذلك بعد الحول اقول **يبعد** لو انقطعت اليد ثم اعتقه موكلاه
 قال المصنف الله لا يملكها لان النقطة من كتبه حاله وعلمها اكتسبه المجد
 في حال التق فهو لولا والمصنف فصل فقال ان كان اعتقه بعد من الحول كان الحق
 ما ذكره الشيخ لانه عند من الحول اما ان يعلل في ملك السيد عند من يقر بان يملكها
 من الحول والتعريف غير نية التملك او بنية التملك وعلى وعلى التقديرين يكون
 قد ثبت السيد لخذها قبل الحق ولم يعتز من المصنف لما قبل الحول لكن النظام
 من حاله فان كان في الحرم يجب تعريفه موكلاه فان لم يوجد المالك فخير بين الصلوة
 به في المكان فليكن وبين الاحتفاظ ولا ضمان اقول **ب** القولان في ضمان النقطة
 اذا تصدق وكسب المالك للمصنف الله احدها انه يضمن ذكرو في المشروط والمحال
 وفي باب آخر من فقهنا في ما يشا هو قول ابن الجنيد واصل دريش والاخر لا يضمن
 في باب النقطة من كتاب التزايه وهو قول المغيرة ابن ابراهيم وهو قوله واصل
 وابن شبيب وقوله المصنف عن الدرس **وان كان في غير الحرم فان كان دون الحرم**
فله من غير تعريف فان وجد المالك فالأقرب ضمان اقول اطلق الاصطلاح
 ان النقطة اذا كانت في الحرم فغير الحرم فانها الواجد ولا يلزم التعريف
 والمصنف قال لا يضمن المالك لو حضر فانه يضمن له وهو قول ابن ابراهيم
 يضمن مطلقا بغير ذمة ولا ضمان بين اباحة التصرف فيها مع حظر المالك بين
 العوم له ان اوجله وحيد من يقول المقتضي للضمان وجوبه والمنع لا يصحح للمانع
 فوجب الضمان اما مع وجوب المقتضي فهو التصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا يملك
 واما المانع لا يصحح للمانع فانه لا مانع من الضمان بغير حضوره ولقد شاهدت بعض

في باب الوكالة
 في باب التزايه
 في باب النقطة

في

المتورعين من الفقر والنادان قد وقع له محضه في طريق بعض التماسد المشرفه
 فجاه واحد واخذها في الحال فاستع من اخذها حتى ملكه اياها اسماء الى ان
 ملكها ان لم يتفق اخذها قبل ملكه اياها فقلت له يجوز لك اخذها اما اولاه فلا نه اما
 اخذها بنية رقة الابنية الانتفاط واما ثانيا فلا نه قد بد لها من نفسه واما
 ثالثا فاما الضاهر ان هذا الحكم مع جهل المالك كما قاله المصنف فلو لمسه والاخر
 الاكتفاء بقول العدل في وجوب الاجرة حينئذ نظر اقول **س** **الصلح**
 هنا في صلح الاول الى ان اوجب التعريف فان تناب فخطوا خبرا بالنعمة
 هل يلغى ذلك يجوز ان يخبر فيه نظرا من حيث ان قوله قد قبل فيه فاستحق
 الاجرة عليه ومن انه مدع ولا يلزم من قبوله في استقاط التكليف به غير المتفق
 قبوله في قبول دعواه الاجرة فانه حينئذ قد لا تنفسه فلا يلتزم الا بالبيعة
 او تصديق المدعي عليه فله ولوا فله في الاول عرف في الثاني قوله
 التملك بعبه على اشكال اقول **س** **بشارة** بمعنى الجوز من غير تعريف
 قد زال استحقاقه لملكها اذا احصل علم تملك تلك الخرج بقاؤه
 على ملك صاحبه خرج منها اذا عرف حولا عقيب الانتفاط بالاجزاء ففي
 ما عداه على الاصل من صدق انه عرف بالقطعة حولا **س** **بشارة** التملك فكان
 له ذلك **س** **ولو نوي** التملك ثم عرف بنية فالأقرب جواز التملك اقول
 يريد ان اللقطه اذا نوي الانتفاط للملك في الخارج عرف بنية فالأقرب ان له
 التملك لا نه بصدق عليه بنية لقطه عرف بالقطعة حولا فكان له التملك بموجب النص
 بذلك مع اختلاف علمه فلا بنية التملك قبل التعريف صار ضامنا والاصل بقا الضمان
 فلو لم يثبت التملك فحصل الضمان ولو لم يثبت التملك على ما يثبت
 هذا اختيار ابن شبيب قال وقال السمع رحمه الله اللقطه تضمن بطلان التملك
 لانبية التملك وهو بعيد لان المطالب بترتيب على الاستحقاق **س** **الملك**
 وانما يحصل بعد التعريف **س** **ولو نوي** التملك على ما يثبت **س** **الملك**
 قول السمع في البشورة والملك في قول ابن حزمه وعلى الاصل **س** **الملك**
 التملك يجوز بمعنى الجوز لا غير وهو الظاهر من كلام السمع في الظاهر وعلى كل وجه

في قوله المتورعين من الفقر والنادان قد وقع له محضه في طريق بعض التماسد المشرفه
 في قوله فجاه واحد واخذها في الحال فاستع من اخذها حتى ملكه اياها اسماء الى ان
 ملكها ان لم يتفق اخذها قبل ملكه اياها فقلت له يجوز لك اخذها اما اولاه فلا نه اما
 اخذها بنية رقة الابنية الانتفاط واما ثانيا فلا نه قد بد لها من نفسه واما
 ثالثا فاما الضاهر ان هذا الحكم مع جهل المالك كما قاله المصنف فلو لمسه والاخر
 الاكتفاء بقول العدل في وجوب الاجرة حينئذ نظر اقول **س** **الصلح**
 هنا في صلح الاول الى ان اوجب التعريف فان تناب فخطوا خبرا بالنعمة
 هل يلغى ذلك يجوز ان يخبر فيه نظرا من حيث ان قوله قد قبل فيه فاستحق
 الاجرة عليه ومن انه مدع ولا يلزم من قبوله في استقاط التكليف به غير المتفق
 قبوله في قبول دعواه الاجرة فانه حينئذ قد لا تنفسه فلا يلتزم الا بالبيعة
 او تصديق المدعي عليه فله ولوا فله في الاول عرف في الثاني قوله
 التملك بعبه على اشكال اقول **س** **بشارة** بمعنى الجوز من غير تعريف
 قد زال استحقاقه لملكها اذا احصل علم تملك تلك الخرج بقاؤه
 على ملك صاحبه خرج منها اذا عرف حولا عقيب الانتفاط بالاجزاء ففي
 ما عداه على الاصل من صدق انه عرف بالقطعة حولا **س** **بشارة** التملك فكان
 له ذلك **س** **ولو نوي** التملك ثم عرف بنية فالأقرب جواز التملك اقول
 يريد ان اللقطه اذا نوي الانتفاط للملك في الخارج عرف بنية فالأقرب ان له
 التملك لا نه بصدق عليه بنية لقطه عرف بالقطعة حولا فكان له التملك بموجب النص
 بذلك مع اختلاف علمه فلا بنية التملك قبل التعريف صار ضامنا والاصل بقا الضمان
 فلو لم يثبت التملك فحصل الضمان ولو لم يثبت التملك على ما يثبت
 هذا اختيار ابن شبيب قال وقال السمع رحمه الله اللقطه تضمن بطلان التملك
 لانبية التملك وهو بعيد لان المطالب بترتيب على الاستحقاق **س** **الملك**
 وانما يحصل بعد التعريف **س** **ولو نوي** التملك على ما يثبت **س** **الملك**
 قول السمع في البشورة والملك في قول ابن حزمه وعلى الاصل **س** **الملك**
 التملك يجوز بمعنى الجوز لا غير وهو الظاهر من كلام السمع في الظاهر وعلى كل وجه

وانه قد قوت له وطل ملكا مجانا او يتقدد وجوب العوض بحج الشك
 والعوض بليت في ذوات اشكال فالقايده الي اخو قوله منسوبة اليه
 علي انه سمي خوف التعريف بنية التملك ملكها ولزمه لا الكفاية او غيرها
 وذلك يفهم منه شوق احد الامرين في ذاته وضمنان العينين في ذلك من وجوب
 الدفع لو طلب المالك وكلها في نفسه ولا دالة للحاكم على الخافي وتطويعه
 فيما ذكره المصنف ~~والله~~ وما يوجد في المقاور او في خربة قديما او
 فهو لواجب من غير تعريف ان لم يكن على اثر الاستلام والافلطة على اشكال
~~او~~ ~~في~~ ~~الاشكال~~ ~~من حيث~~ ~~انه~~ ~~ما~~ ~~الصانع~~ ~~عليه~~ ~~اثر~~
 الاستلام ووجدت دار الاستلام فيصنف لقطعة صغيرة وهو ملك الشيخ
 في المشروط من عدم الادلة الدالة علي وجهها الخ من العكس من تفصيل وحل
 الباقي للواجب هو قول الشيخ في الخلف قوله ~~وهو~~ ~~يجب~~ ~~تتبع~~ ~~من~~ ~~ثبته~~
 من الملاك اشكال قوله ~~يريد~~ ~~ان~~ ~~اوجد~~ ~~الصغير~~ ~~في~~ ~~ارض~~ ~~مبتاعة~~ ~~قال~~
 اعلم ان عرف البائع فان عرفه فهو له والا فلا لغيره ~~فلا~~ ~~يجب~~ ~~تتبع~~ ~~المالك~~
 قبل البائع ~~فلا~~ ~~لوجود~~ ~~المقتضي~~ ~~هو~~ ~~كونه~~ ~~قد~~ ~~كان~~ ~~في~~ ~~بيده~~ ~~ومكان~~
 كونه له ~~وهو~~ ~~مردود~~ ~~لعدم~~ ~~الدليل~~ ~~الذي~~ ~~عليه~~ ~~يذكر~~ ~~الشك~~ ~~في~~ ~~عدم~~ ~~معرفة~~ ~~البائع~~
 له ~~وهو~~ ~~كذا~~ ~~التفصيل~~ ~~لوجوده~~ ~~في~~ ~~جوف~~ ~~الدابة~~ ~~اما~~ ~~لو~~ ~~وجد~~
 اما لوجوده في جوفه ~~فهو~~ ~~لواجب~~ ~~وحتى~~ ~~ثبته~~ ~~فقط~~ ~~اقول~~ ~~يريد~~
 بالقرينة ان الفرق بين التملك والدابة في ان الدابة يجب تعريف
 بالبائع او التملك لا يجب تعريف بالبائع فدل على ان المباحات ~~لغير~~
 في ملك اخذها الا بالنسبة على احد المذهبين فالتمسك بالملك ~~بغير~~ ~~الصلابة~~
 عار فاعلم هو في جوفها لم يقصده فملكه فلم يدر ان يملكه ~~فلا~~ ~~يجب~~ ~~الدابة~~
 التي رعا ابتاع ذلك فها هو ملكه ~~والصحة~~ ~~واعلم~~ ~~ان~~ ~~ابن~~ ~~در~~ ~~بني~~
 لا يفرق بين او قال في تعريفه ~~بالبائع~~ ~~وهو~~ ~~ظاهر~~ ~~فلا~~ ~~يملك~~ ~~لدار~~
 لا فقال للقطعة ضربان فوجود تحت الارض وفي بطون ما يذبح
 الدابة المستعمل الي ان قال فما يوجد في بطنه ~~فان~~ ~~كان~~ ~~اشكل~~

إليه ما لا يشترط ميراث أو حرر ما أخرج ختمه ملكه وإن أتى من الميراث ما لا يعرف
 البائع فانه يخرج ختمه إليه والاخرج ختمه والباقي له **قوله** فقد نفى
 التركة في هذا القول بعد ما عني بمالك التمسك احتمال بيع في حال
 الموت **قوله** الموقوف الموقوف ولم يوجد النقطة في تركته ولم يعرف حالها هل
 انظرها أو تلفت بنفسها أو بغيره في القول أو بعد قبل يمين التمسك بالكل وجهان
 الأول أنها لو خدش تركته لشوت أثبات يده على ملك غيره بغير إذنه ولم يملكها
 المدة فكان عليه ضامتها **قوله** عليه السلام على النكاح أخذت حتى يورث يوطأ
 والثاني عدم الضمان لأنها في القول أو بعد قبل يمين التمسك فإنه لا تضمن إلا الموقوف
 أو المتعدي ولم يثبت أحدهما **قوله** وكذا الوعائت بعد التمسك مع الأرض
 على أشكال **قوله** يرد أنه إذا حضر المالك بعد أن نوى الموقوف وكانت
 قد غابت في يده بعد التمسك كان له أن يرد العين مع الأرض على أشكال فثبت أن
 أن الموقوف إنما هو العقب وهو يحصل بردها والتقص وهو يحصل بردها الأرض
 ومنه حصل المثل عند التمسك أن كانت مثلية القيمة فلا يوجب عليه أحدها
 معينة وإن دفع الأرض لغيره عيني الواجب فوضعه والزيادة المتصلة
 والمنفصلة في القول للمالك في التبعية نظر أقرب ذلك **قوله** وجه
 النظر من أن التام نابع للأصل فيكون غا النقطة نابعاً قبل النقطة بعد القول
 والتعريف لا يملكها بغير الأصل ومن حيث أنه حال حصول غيره وليس
 النقطة فلا يملكه بغير إذنه والاقرب من المصنف الأول أنه حصل من
 النقطة فكان له حكمها الجملة **قوله** وكذا الورود من بيع الجاه
 على قصد الشرع والألفاظ كان **قوله** يريد جعل المالك جعلاً لمن يرد
 ضالته فرد هاهنا يبيع الجاه لا ينفصل التبع ففي اشتقاقه جعل النكاح
 بشأنه يبيع الجاه فانه يجوز بيعه عقداً فيكون كأنه كان يبيع الجاه
 دون الجاه والتمسك بالجاه **قوله** ومنه ردها غير متبرع وقد جعل المالك
 الجاه في يده المالك العمل فكان مستحقاً له **قوله** الجاه ويستظهر
 أن يكون معلوماً بالعجل والوزن والعدد وإن كان مجهولاً لا يكتب له

اوداد به سلفه يثقف بالرد واجه المثل ولو قيل بواز الجمله اذا لم يمنع من القلم
الاجزاء الثلاثة لم يمنع من القلم فله نصفه ومن يد تولى فله الثلثه اطلق
الا حجاب من العلم في الجمل وانه لو جعل جمل المحمود كان للعلم على الجمل
علمه والمصنف استحسن التفصيل وهو انه اذا كانت الجملة مانعة من التعليم
كان الامر كذلك واما ان المانع من التعليم كما لو كان الجمل نصف المردود وجاز
فانه لا يمنع من تعليمه شيء وذلك لاننا منعنا في المجهول لا كافيته الى الشارع وعدم تعيين
الواجب فانه لو جعل ثلثا لم يبدل ذلك على تقدير ان وصفاته في طلب كل منهما ما وافق
معرضه واللفظ لا يشاع على ذلك اما ما ذكرناه من الغرض فهو عند الاستحقاق يكون
الغرض مطلوباً لها جازيها فكان جازيها اقوى لطلبها الى باب من له فخرها وان
لم يتحقق شيئا مما في الموت الاستحقاق بالنسبة اقوى استحتمل عدم ذلك في
الصورتين لانه لم يصل الى العلم فاستعمل عدم الفرق بين الغرض الموت او في صورة الغرض
لم يورث الى المالك بطريقه غير ان يتألف الرد بخلاف ما اذا ما كان فانه رد وانا فقدت
حياته بفعل الله عز وجل فكان قد عمل بالشرط عليه في تحقق اجز ذلك العلم فان
انما استحقق الجرح والعالمية قلنا ولو قيل له جعله غير معين لقوله من
رد عبد يملكه شيء لزمه اجرة المثل الذي رد الا بقاء التعيين في رد من المصنفين
ويغير مصر او بعد فانه ان نقصت قيمة العبد او البعير فاشكال
اقول من الاشكال في حيث انه قد يرشع في ان يتحقق العامل
مطلقاً ومن الشارع في بيعه على الغالبه من عدم قصور قيمة العبد او البعير في ربحه
اما على تقدير القصور فيعلم ان الشارع لم يوجب للعامل على مالكه زيادة على
تقدير القصور فيعلم بان ملكه في نفسه ولو اشتد الرد ولم تكن اجرة فالاراد
منه على اشكال آخره ذلك ان اشتد في حقه اذا اشتد على غيره
صاحب الضالة فربما قال له رد ضالته ولم تعين له جعله معلوماً وقد
فقد يكون العامل اذا رده متبرعاً بالاجرة له او يكون له الاجرة فيها شكل يتألف
ان الاصل بركة الذقة من الاجرة حيث لم يبدلها وانما طلب منه الرد فانه يكون
متبرعاً بالاجرة له وضاداً له يعمل على شيء على شيء ولم يفصل العامل المتبرع به والمصنف

[illegible]

مفردا وهو الفاعل لاخر لا يراد به من ان قصده الارتفاع المحض في مكان ذكره في الجمل
الغصب وهذا القول هو المشهور بين الاصحاب **قوله** ولو غصب ثوبا فأتى على ان يفرق من الجمل
ولا ما جوعا واحشا من الكرم حراثة ماشية فالتحق بملكها او غصب دابة فتعبر بالولد في المال وليس في الجمل
المعنى نظر **اقول** من ان شئت انما لا يملك في المالكين الا بالثابت ومن ان لا يملك الا بالثابت في المالكين الا بالثابت في المالكين
للولد لا للماشية بالثابت بل عليه ولا خلاف في **قوله** ولو غصب دابة فتعبر بالولد في المال وليس في الجمل
الغصب بل الغاصب يجب كذا في المحرم ووقع الحياء ضمن على رأي **اقول** **قوله** ولو غصب دابة فتعبر بالولد في المال وليس في الجمل
هذا القول في النسخ وهو الذي ذكره في كتاب البراءة من الجنوح والافواه لا يغني عنه ذكره في باب الغصب
من الجنوح وقال في الخلاف ايضا لا ضمان عليه لاصاله البراءة ولأن المولى لا يضمن باليد ثم قال المولى فانه سبب في
ذلك او حنيف عليه الضمان فان قلنا بقول المصنف كان قديما دليله طريق الاحتياط **قوله**
قوله ولو كانت حرة لعلها فاعقله ولم يتعمله في استقرار الحقرة نظر **اقول**
من حيث ان الاجرة وجبت بالحققة وقد انقضت زمان يضمن فيه العلام بدل الموجه منع
التي لا جرم فوجب استقرار الحقرة عليه ومن حيث ان منافع العرقض بالتوقيت لا بالوقوع
والفوقيت لم تحصل فلم يثبت مقر عليه الاجرة لعدم العمل وقيل الاجارة بالعلل لانها لو كانت
مقدرة بالزمان وانقضت في ذلك الزمان استقرت الاجرة قطعا خلا من العمل المطلق في
الافقة **قوله** لا بالمثل وان تلف الكافر على اشكال **اقول** يريد ان التلف
الاشان على الذي ذكره وهو مستبرح ما ضمنه ما شوا كان التلف ظاهرا او كانا لا يمال
مملوك للذي يضمن فوجب ضمانه وانما يضمنه ما يضمنه او مثله فيقول ان ظاهرا الزمان
القيمة عند التملك المحرم ثبوت مثل الخنزير دمه مثله وان كان كافر فقيمة اشكال
بشكرا مال مملوك لملكه وهو من ذوات الامثال فيضمنه مثله وهو اختيار ابن البراج
وغيره المحرمه في شريعة الاسلام فلا الحكموا اليه لم يوجب المثل لكونه غير مملوك
عنه **قوله** وهو مذهب الشيخ في المشروط والخلاف في وهو قول اخرون البراج ايضا ذكره
في اخبار الغصب **قوله** ولو نقل صبي حرا الى مضمعه فافتقر كذا في دفع
كل الضمان اشكال **اقول** من الاشكال من ان حرا لا يدخل تحت اليد بالغصب
فلا يضمن له بل يفرض له بالثابت في فافتقر عنه اشياء الضمان فلم يكن ضمانا فانه سبب
لان النسخ حالالة واعلم ان هذا حاله في الجارية فان النسخ في المشروط والخلاف

[illegible]

فهم في هذا ان القيمة عند جبر لم يكن ضامنا لثقل القيمة وانما تعين عليه
 قاطعا يتم لثقل الغصوب الي يوم اعوان المثلثات زيادة المثلثات ان العنق الغصوب
 انه قائم في الاجزاء اعظمها وكما كانت زيادة مضبوطة كما يفيض زيادة العنق الى حيز
 اليه ح اقصي القيمة من وقت الغصوب الى وقت الاعوان اقول الوجه
 في هذا ان الزيادات في العنق المعضوف وفي مثله مضبوطة فيلزمه اقصي
 من عني الغصوب الى حيز اعوان المثلثات قواسم ان اقصي قيمة من وقت الغصوب
 الى وقت دفع القيمة اقول الوجه في هذا ان القيمة في المثلثات تعين
 الاضمة فعما والزيادة ان قبل ذلك العنق والمثلثات مضبوطة فيبقى ذلك الى وقت
 البراة بدفع القيمة في هذه القيمة يوم الاقياض اقول الوجه
 يعلم ان المثلثات لا ينفرد فيها القيمة وانما هي المثلثات اما الجيز دفع القيمة
 بهي القيمة ذلك الوقت في نفسه ولو اختلفت مثلثات ففقدت في غير المكان
 فالوجه الدالة بالمثلثات فيه اقول هذا اقول ان راسه في قال له
 اذا عصب شيئا بمصر فلقية بمكة فطالبه به فان كان لنقله مونة فان انفتحت
 القيتان في البلد من كان له المطالبة بالمثلثات لا يضر عليه وان اختلفت
 فالحكم فيها له مثل وقيل لا مثل له واحد فلا غصوب من باخر من الغاصب
 فبمصر او يدع حقيقته في ذلك منه بمصر لان في المثلثات مونة والقيمة مختلفة
 وكذا في الفرض اما العلم فليس له ان يطلبه بمكة لان عليه ترقية المال
 لمكان العتد ولا لمطالبة بالمثلثات من الموضع شوا كان لنقله مونة او لا
 فان اتقا عليه لم يحزن لان اخذ البدر عن الزمة لا يجوز لقوله عليه السلام من
 اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره فبمصر المراج والاقرب عند المصنف
 حوا بسط البنت ابن كان شوا كان يو نقله مونة او لا لان له في دونه مثل
 ذلك وهو متقدر فيه فكان له المطالبة بما له عند وقوله فان عليه ضرر
 فالحكم هو اذ هو الضرر على نفسه بالغصوب لا بخير في نفسه ولو خرج المثلثات
 المثلثات لمكان عن النقود بان انما عليه ما في مفاخر ثم اجتهاد على

الاحتلال الجيز

بمع

او انكف جده في العيب ثم احتمل في الشئ احتل المثل وقيمة المثل في تلك الحال
 او العيب قولك اما وجه احتمال المثل فانه من دون الامثال ولا
 اعتبار بالقيمة الشوقية عند وجود المثل كما لا اعتبار بها عند وجود العيب
 الا ترى انه لو غصب ما في مظنة ثم حصل له على الزهر مع وجود المثل
 فانه انما يلزمه رده لا غير واما احتمال قيمة في مثل تلك المظنة فلهذا
 لمكان او الزمان لا خلا في القيمة فكانا مقبوضين فلا يبين المثل المضمون
 في مثل تلك المظنة او ذلك الزمان قولك ولو تغلب المثل لا يبيح من ثمن
 فله في وجوب الشرائط انظر اقولك مشاء انه قادر على الشرائط لما وجب
 عليه فوجب الشرائط من لزوم الضرر ليجوز معاقبه البائع وطلب اضعاف الثمن
 ضفي للخبر قولك ولو ابق العبد ضمن في الحال القيمة للمعذولة فان عاود تارا
 وللخاصة من العبد الي ان يرد القيمة على اشكال اقولك وجه التشكك
 من انه قبض عوضه فكان له الاستماع من تلبية حتى يملك اليه العوض كالبائع
 له النعم من ثمن المبيع حتى يقبض الثمن والعكس من انه يملك المضمون منه
 وليس بوجوب اقل من حصة قولك فان تلف العبد بحوثا لا اقرب من
 قيمته الآن واسترجاع الاول اقولك وجه القرب ان اخذ الاول كل
 الحيوان وتقدر رده ولا ان يرد ويطلب العبد المضمون به تعيين حصة
 ويطلب المعاوضة فاذ تلف الآن وحصل قيمته لان تعيين القيمة الآن
 حصل بالثمن فقولك هذا التام يفتي على وجوب القيمة يوم التلف اما لو وجدنا
 الاكثر كان له اكثر القيتين من الاولى او الثانية قولك ولو تارعا في عيب
 يوترق القيمة ففي تقدم احد الاصلين تغلب اقولك يريد بالاصلين
 جهة الخاصة من ضمان حصة المصنوع والاصل بحجة العبد من العيب قوله
 المنظر من تعارض الاصلين قوله والذهب والفضة يضمان المثل
 لا تنقد البلاء على راي اقولك هذا الخبر في ادريس وقال الشيخ
 في البسوط ايضا ان تنقد البلاء كما لو تلف بالامثل له ثم خسر بغيره على
 ذلك ان قال ان كان تنقد البلاء قبله لو تلف بفضة وغالب نقد البلاء

مشر
 لا

في
 البسوط

اختلاف في الوزن قال قوم بغير حشده لا يمكنه ان ياتخذ من الجنب
 خلقا من الربا والمصنف جعل هذا التقسيم عند تعدد المثل فلو
 ولو كان العيب غير مستفرد كما لو لم يكن الخطه حتى تعقبتا واتحد منها امر
 او من النمن والتسجلوا فان مصيرهما الى الهلاك لمن لا يريه فالأقرب
 العيب مع الارش اقول وجه القوه انه لم يخرج بذلك الفعل عن
 ملك المالك ولم يتقلل اليه العاصب فكان الواجب رد علي ما له عايه
 ما في الباب كانه كالتلف على من لا يريه فلو لم يرد العيب ما دامت
 باقية فان تعدد دفع العاصب المثل ويملكه المصنوع منه ولا يملك العاصب
 العيب المخصوصه فان عادت فكل منهما الرجوع وهو يخرج المالك على امان
 البطل لو طلب العاصب اشكال اقول وجه الاشكال من حيث انه
 ملك العوض فلا يجوز علي دفعه ومن حيث ان ملكه كان بعيب الجملوه
 عيبه وبين العيب المخصوصه اذ مع وجوده ما يفتقر استقرا ذلك المالك ولو
 الى التراضي منها ولم يحصل عند طلب العامر عيبا له فلو لم يكن المتصل والمفصل
 على اشكال اذ اخذ دفع العوض لا لم يثبت به عليه انا حصل بغيره بدفع
 القيمة ومحملة فان لا دفع القيمة لمكان الجملوه لا البرايه كما تقدم في الاجرة
 فواسد ولو جني على الطرف فاقترض من العاصب الارش وهو ناقص من العبد
 بذكره ان ارش اليد لا يقدح في عيبه غير ممنون ومحملة ارش اليد واكثر
 الارش اقول لو عصب عيدا لجنس العبد على غيره في طرفه مثل ان قطع يد غيره
 فاقترض منه في الذي يجر العاصب ثلاثة اوجه الاول ان يضمن ارش نقص
 العبدان فيقوم صحيحهما عصبه ومقطوعا كارد وبلزم بالافاق مطلقا
 شاهي المقدار اعني ارش اليد او ارش الماني ان يضمن اليدان الذاهب
 منه في يد العاصب له مقدار شرعي فكان الواجب ما قدره الشارع المالك
 الا من من نقص قيمته والمقدرة على تقدير زيادة المقدر على الارش للمصنوع
 مطلقا ما قدره الشارع لما فات منه في يد غيره وعلى تقدير زيادة الارش اذا تروى العبد
 الناقص والمقدرة لا يكون قدره اليد يتاح له عصبه صحيحا بانه مثله وهو شاوي

في الارش
 في العيب
 في الجملوه
 في اليد
 في المقدار
 في النقص

الاك اربعين فلا ارد اليه خمسين التي هي الارش فقد نقص عليه بسبب الخشب
في يد الغاصب عشر اضعاف مضافا الى الغاصب في يد المولى وعصبة مرتدا
او شارقا فقتل او قطع في يده بقي الضمان على الغاصب نظر اقول
فتبين انما قطع بسبب عند المالك فلا يضمن الغاصب ومنه جري القطع
والقتل في يده وهو غير مستحق احد كذا ^{في يد المولى} فان منعناه ضمن المالك على
المقدر او حصل اقول ^{في يد المولى} هذا يتبين في القطع فلو كانت قيمته ما يده قطع
في يد الغاصب بالشك المستحق بميل المالك قلنا لا يضمن فكذا لا يضمن ^{في يد المولى} فان منعنا
على القدر ان حصل مثل اقصاه او يضمن فانه يضمن بحصول نقص الفعل
في يد الغاصب ^{في يد المولى} كذا الاشكال وانما اقول ^{في يد المولى} برده وكذا الاشكال
لو ارتد في يد الغاصب او قتل غيره في يده فقتل جذا او قصاصا في يد المالك ^{في يد المولى} هذا
رجوع عاذه اوله فانه قال قبل ذلك كذا الواقع من بعد رده الى المالك
لو ارتد في يد الغاصب فقتل في يد المالك فانه يضمن القيمة ولو توفهم لجدان قوله وكذا
الاشكال وانما عكن اي لو كان المقدرا اكثر من الارش كان غلطا فاحش اخره او
حين يرد شيئا على وجه قطع يده والمقدر رد ذلك خسرون من قيمته ما يده اذا قطع
في يد الغاصب لم يرجع عليه ضمان القطع بل الزيادة غير هذا الموجود في يد الغاصب
اقل مما في يد المالك فلا شيء على الغاصب ^{في يد المولى} كذا الوارد في مرتد الوارث
فقتل او قطع في يد المالك فيكون كونه من ضمان البايع نظر اقول ^{في يد المولى} وجه النظر
ان القتل او التلف حصل في يده المالك بعد الفداء له فلا يكون مخرجا على البايع
ومن استثناه الى حيث يوجب وجوه عند البايع لم يعلم به المالك في مكان مضمونا على
قوله ولو جنى على شدة فالدان على الغاصب كذا الاجنب على اشكال
اقول ^{في يد المولى} وجه الاشكال من حيث ان الجناية على الاجنب تقتضي ان يقتل قولا لا
جنى لاختلافه او قتله المقتضى الى زوال ملك المقتضوب عنه فكان كما اذا تلف
في يد الغاصب كذا الاجنب على شدة فالدان على الغاصب كذا الاجنب على شدة فالدان
كانت العيب باقية لم يصب عليها الادب على رده من حيث انه قد استحق قتله
بموجب صدمته في يد الغاصب فكان كذا التالف في يده فكان ضامنا له كما لو

على الجني قوله لو حضا العبد فعليه كمال القيمة على ما يوجب الرد أقول
فأقول ابن ادريس لا قال لو عصب عبد المصطاد وكانت قيمته القاصار عصب
الخصمي الغني وجب دفع العبد والالف الى المالكه هي قيمة الخصم لا من كان عصب
وقيل من قيمة العبد وكذا قال الشيخ في المبسوط ونقل في موضع اخر من غل في
ذلك فانه قال ان الجني على عبيد غيره جناية مختاطرة شرها بقيمة ذلك العبد كان
كلها المالك الجاني يدين ان يبعثه ولا يثقله وبين ان يثقله وياخذ قيمة على الكمال
من ان يقطع يده العبد او رجله واقول في هذا المثال نظرا لانه يقطع رجله
بغير قصد ان يبعثه ويحرق فيكون مثله فانه يقطع ان ياخذ الطامع
بالقيمة قوله فان شققت ذلك العضو باقم فانه شيء لانه يكون زيان
على الكمال اقول في الاشكال ما ذكره المصنف من انه قد نكف منه شيء
لعمدة جبر صفة الخاصص قوله ومثله لم ينعقد على رأي اقول
فان السمع في الخلاف والمبسوط في ذلك حيث قال لو مثل به عتق وكان
عليه قيمة وهو الظاهر من كلام ابن حنبل حيث علم من ينعقد في الحال فقال ومن
كلام ابن ابي عمير او جدم او قعد قوله وكذا لو كان له فرد فثبت
عليه على الاشكال اقول في مثله من حصول الزيادة اعني القيمة اذ لا يشترط
اخر نقصان القيمة بها عند الفاء واشباههم قوله ولو نقصت الارض
من كراض البرية ضمن النقص على الاشكال اقول في مثله من ترك رد ملكها
ان واجبا عليه من شئ من حرج النقص في يده وان لم يكن من
له فانه وكذا لو اغلى العصب على اى اقول في يده وكذا لو اغلى
عصبه فقص من النقص كما اذا اذنت فقص خله فالشيخ معه الله حيث قال
يا علي الزينة فقص فعليه قيمة المافض بخلاف العصب لان النار لا يعقد اجزا
الزينة فاذا ذهب بعض العين كان كالثالف اما العصب فان فيه اجزا مائة
لكن اذا ذهب الاجزاء كلها لم يبق له شيء من اجزاءه فانه لا قيمة له
لذلك ولو عصب عصب اخر فصار خمر المملوك في وجوب الدفع اشكال
فجاءه فصار خمر في يده لا كذا في وجوب رد المثل اشكال

الاشكال من حيث انه في عبور المملوك وله امساكه للضلع وليس للخاص صاحب امساكه
 لانه يله فانه عادية ومن ان يخرج بالخروج عن يد المصنوع منه وقد ترى الخاص
 يدفع المثل اليه فعلى القدر وجوب دفعه الى المالك اذا اخذ حتى صار خالداً له
 رد ما اخذ من الخاص وهو مثل العصفور فيه اشكال من حيث انه اخذ عوضاً عن ملكه وقد
 عاد للملك فكان بمنزلة اخذ القيمة عنه تعدد العيب من حيث انه ملك العوض
 بسبب الانفاق الحاصل في يد الخاص فلا يزول بالملك المتحد في يد المالك منه
 ولو غيب غير افعى الى يد المالك فهو للخاص فيعتبر المالك افعى في حال
 كونه للخاص فلا نه عند الغيب لم يكن ملوكاً بوقوعه منه وتبعية
 غيباً بجاز من حيث انه دفع يد المالك عماله امساكاً له عدواناً وقد كثر في المراسم
 يد الخاص فكان له ولما احتال كونه للمالك فلا ان اخذ متعدد في دفع يد المالك
 فيه عدم اليد فكان في يد المالك فيكون له قوله ولو طلب الخاص
 الا اذا جيب نحو اكل الصبي بطل القلع على النكال اولا اقول اذا
 عصب ثوباً فصبغ ثم طلب قلع صبغ فان لم يهلك بالقلع اجيب قطعاً
 لانه طلب فصل بالحق بالحق وكان لذلك ولو كان يهلك بالانزال
 ففيما اشكال في عدم القيل بالانزال بل هو متصع محض ومنه ان يملكه
 قوله ولو كانت في اللبنة وخيف الخوف بقلعه فالاقرب الرجوع الى القيمة
 اذا كان في الثقبين حيوان له حرم او مال غير الخاص
 لو خاف رفع يثقبه وهو في اللحم وخيف الخوف بقلعه فقلع اخذ بالقلع ولو عقت
 لجوب رد المصنوع الى المالك والاقرب عند المصنف الرجوع الى القيمة لان
 قلعه يودي الى ضرر عظيم في الخاص على الحيوان المحترم او مال غير الخاص
 فانه كالمجروح على ما علمه المالك في رعاية مصلحة المالك المالك المالك المالك
 الجمع بين الحقين ويكون بمنزلة تعدد رد العيب فعلى القيمة لئلا يجرى له
 ثم يكون له اخذ في الشاغل من حيث ولو كان له فالاقرب العيب
 لو كان المال المخوف تلفه بالخوف للخاص فالاقرب عند المصنف حيوان الرجوع
 الى العيب فان وان خرف مال الخاص لانه متعدد باخلافه فالاجيب الذي
 عرو

لا يقتل منة غدا في قوله ولومات المخرج او ازيد في التخرج اشكال في حش
 القل اقول يريد انه لو غصب شيئا من غطاءها خرج ان كان من قبله وخصف
 المخرج او حشيه فقل من في الكتاب انه يتبع القيمة فلو غصب من المخرج
 او ازيد في التخرج اشكال في قوله المخرج ودينه من المخرج المخرج فاعليه من
 الموت او الاثني لم يخرج من احد الاوصاف فان الميت لا يتقرر بالبرع والمرتد مباح
 الدم فخرج التخرج ومن حصول المنته المتخرج عنها فمسه ولو دخل الجارية جاهلين
 بالبرع فغصب من اياه او عشر قيمته فامع الزنا في موضع الثبوت على الخلاف فيقتل
 الاثني من الاثني والعشر اثني عشر اما ذكر الخلاف في نيا في باب الزناح والعتال
 وهو ما كثر الاثني من الارض ومن العشر فاما قلنا في الجناية على العبد المقتول
 عاينه بقله وقله في هذا يجري مجراه اذ على تقدير زيان العشر على ارض النقص
 بالكلية المطالب به لانه مقدار شرعي على ذلك الفعل واما على تقدير العكس فلتقتصر
 الجناية المقتولة بخاينه صدرت من الغاصب اذا وطئها من غير عقد اما لو عقد
 عليها جاهلين بالتخرج كان العقد باطلا فلا يثبت به المشي به من المثل والغاصب
 لزومه الاثني عشر لانه لما قلناه فمسه اما لو وقع جناية في اشكال يشتمل
 عدم العلم بجناية وشرع في الاجنب اما لو وقع جناية بخاينه فالأثر في الضمان
 قوله قد ذكر في العتال انه اذا حملت من الغاصب بوطيه لها جاهلين
 كان على قيمة الولد يقوم سقوطه حيا فلو سقط ميتا فاما ان يكون بغير جناية
 او بجناية من الاجنب او من الغاصب كان سقوطه بغير الجناية فقله ذكر ان
 يضمن الغاصب اشكال لا مشو من عدم العلم بجناية فلا يكون مضمونا ومن
 يكون مضمونا على الاجنب لو وقع بجناية وان كان وقوعه من الاجنب
 فلو ذكر في الكتاب ايضا وان كان بجناية الغاصب فان قلنا بضم الغاصب
 وان لم يكن بجناية ضمنه هنا قطعاً وان قلنا لا يضمنه هنا الا قولي عند
 الضمان لان هذه الجناية لو صدرت من الجاني ضمن الغاصب منه فكذا
 لو صدرت من الغاصب وتحتل ضمة عدم الضمان لانه قد انعقد حراً
 بحق الوطئ الجاهل وانما يلزم قيمة يوم سقوطه ويكون هنا سقوط ميتا

فلا يكون معنى المالك الجارية قوله بالعكس تحديده وانه لا يملك
 على اشكال اقول يعني لو كانت هي عالة بالقرن وهو جاهل به
 حدثت حاله نادون الوالي فانه يقطعها عنه لعله يملكه على اشكال يشاخص
 ان لم يملك من المهر البعيا ومن غيره فخطا لئلا يقطع من ذمة الوالي بربها
 والاولى تكهيب ابن ادريش قوله وفي تعدد بتعدد مع اولئك
 نظرا اقول في تعدد المهر بتعدد الوالي مع الاشتراك نظر
 يشاخص ان الوالي المتعدد لا يشتكر على اكثر من مهر واحد كما لو تزوجها بعد
 فاشد فانه لا يلزمه اكثر من مهر واحد ان تعدد الوالي من ان لا يشكره
 لمعروف مهر المثل فتعدد بتعدد السبب بخلاف العقد الثاني لا يشكره في النكاح
 الواحد فلا تعدد فيه لا تخاد تبين قوله وفي رجوع المشتري بمفعله
 استوفاه اخل في اقول سبب يرد له باع الغاصب فافهم المالك من يد
 المشتري الجاهل ارجع عليه استوفاه من النافع فهل المشتري الرجوع باع
 من تلك النافع التي استوفاه قال في البيع في المبيع والاقوي انه لا يرجع لان
 عزم في مقابلته النفع قال في تبينه كتاب البيع من الشايع يرجع وحكم الغوالي
 في كتاب الغصب ولم يختار احدا وقال المصنف في المختار ان المالك يرد
 البيع بعد الرجوع قال بعض علمائنا انه الرجوع لا ينعقد وكان الثاني على الغاصب
 كما لو كان المبيع طعاما غير فاعله مع المهر فانه اذا رجع على الاكل رجع الاكل
 على الامور الجرمية غير الامور الدنيا في البيع في ذلك ان شاء الله تعالى في باب
 الغصب ولم يذكر في باب الغصب شيئا من ذلك لا يعرض لهذه المسئلة فيه
 قوله ولو يترى فقلع ثيابا لا تقرب الرجوع بارساء النقص في
 اشترى ارضان الغاصب جاهلا بالغصب وبني فيها بنا قلع المالك ثيابا
 يرجع المشتري على الغاصب البايع بارساء النقصان مختار عدمه لانه يشترط
 المشتري والاقرب عند الرجوع لانه مفسد قوله ولو تعيب في غير المختار
 الرجوع لان العقد لا يقتضي ضمان الاجتر اخل في الجمله وعلمه اقول
 المشتري من الغاصب جاهلا بالغصب فتعيب في يد المشتري فيعزم المالك
 غل

وابن ادريش لا يطل شفخته بذلك سواء كان حكيماً الباع في بيع النقص
 المشقوق او المشتري في غير شرايه كما قاله المصنف هنا وقال في غير ذلك لا يطل
 ومن قالوا هو على البيع قال الشيخ في النهاية يطل شفخته وتبعه ابن جرير وقال
 ابن ادريش لا يطل ومن قالوا برك قال في النهاية اذا بارك الباع فيما باع او المشتري
 فيما اشترى بطلت شفخته وقال في المبسوط لا يطل شفخته قال في النهاية اذا قال المشتري
 سلام عليكم بارك الله لك في شفخته عنيك وانما مطالب بالشفحه لم يطل شفخته بانك سلام
 والرحلان السلام عليه والدعاء بالبركة يرجع الى نفسه لانه يملك عن المشتري كما يملك
 ومن اذا اذن وقد تقدم منه ما اذا من العمل او شرط الخيار قال الشيخ في المبسوط
 والمكان لو ضمن البيع الدرك لاحد في نفس العقد او بايعا بشرط الخيار على ان الخيار
 للشيخ لم يطل شفخته وكان في الخلاف بطلت قوله او تلف قبل قبضه على فقال
 اقول لا يرد لو عترف البيع بغير الثمن المعنى قبل قبضه بطلت شفخته على
 ان كان قد تقدم البعث في ذلك قوله وهل له الترتيب على الاخذ وقت الحصاد
 بغير اقول لو رجع المشتري قبل المطالبة وجب له الرجوع الى وقت الحصاد والشفقة
 انما هي شفقة بالزرع وهل له ترك المطالبة بالشفقة الى وقت الحصاد قال الشيخ
 لان فيه مفسداً صحيحاً وهو ان يمتنع بالقران الى الحصاد ويوقع الثمن باخذ الرضا للشفقة
 له فيها وفيه نظر يشك ما ذكره من اشتراط ترك المطالبة مع الفدية وذلك بطل للشفقة
 بولسه والشفقة موزونة كما قال على رأي اقول اختلف فيها واني في ذلك على
 قول واحد ان الشفعة تورث كالحوال كما ذهب اليه المصنف وهو قول السيد
 والمفيد وابن الجنييد والاختلاف لا تورث وهو قول الشيخ في النهاية والخلاف في ابر
 البراج وابن جرير وابن منصور والطبرسي ابن ادريش في ابر لو عفا احد الواردين
 والمالب الاخرى قال المطالب فودته العافي فله الاخذ بالشفقة على اشكال
 اقول وجه الاشكال من حيث انه عفا عن بعض الشفعة لانه عفا عن
 حقه فقط حقيقة وليس له ان ياخذ البعض الاخر المتبعض فيستقط الجميع
 ومن ان الاخرية تتحقق اخذ الجميع بالشفقة وان عفا عن يله فهو باخذ الجميع
 للميراث بحق متحدة وهو ميراثه فشرطه قوله ولو رضي الانسان بنقص
 الاخير

فباع الشريك بعد الموت قبل القبول استحقاق التفعة الورثة فمقتضى الموصى له ان قلنا
 يملك بالموت قولنا هذه المسئلة منبذة على ان الوصية هل ينقل الى الوصي
 له بالموت والقبول كاشد غز الاستفال ونحوه من القبول والوفاء فان قلنا
 انها تنقل الى المبيع استحقاق الوارث التفعة لانه ما لم يخلو عن وقوع الشر او ان قلنا
 بالوفاء كانت التفعة للموصى له لان المالك حين العقد وهذا لا يكونه بالوصية
 انشا الله تعالى قولنا ولو باع احد الثلاثة حصته شريكه استحقاق المالك التفعة
 دون المشتري ومقتضى التسوية اقولنا قد مر ان للشيخ في هذه المسئلة في الخلاف
 قولين احدهما ان شركه في التفعة لان سبب استحقاق التفعة هو الشركه وهو
 ثابت للمشتري كما هو ثابت للمالك خريفتا اريان فيه ولا حرج ففعة له لانه لا يأخذ
 بالتفعة من نفسه قولنا ولو باعها ما بينه فالاقرب الحاكم بينه ان يبيع
 لانه الخارج اقولنا يريدوا اختلاف الشيخ والمشتري في مقدار التفعة قال
 قول المشتري مع يمينه وعدم البينة لانه ينتزع الملك خريفة فقوله والاصل عليه
 اما لو اقام كل واحد منهما بينه بما ادعاه من التمس قال المصنف الاقرب قد تقدم
 بينه التمس وهو قد علم ان ادعى لا يخرج من يمينه في باب الداعي ان البينة
 الخارج مقدمة على بينة الداخل وقال الشيخ في الملب وطا والخلاف ان البينة بينه
 المدعي قال في الملبوط لا ندخل فيه ذلك على مذهبه وفي الخلاف قال لا بدع
 لزيادة التمس التمس بينه على المدعي والمصنف رد لوجه الخلاف في انه
 يستعمل ثلثة اوجه تقدم بينه كما قالوا ان يتبين ان نفاذها فقد ثبت بينه
 مستند الى ان لا يقبل قوله مع عدمها وتقدم بينه المشتري فانها يخرج تقدم قوله وهذا
 بخلاف الداخل والخارج البينة يشهد على نفس العقد كنهها بينه التمس
 البينة لا يثبت ان عانى في العقد فلا بد لها عليه مضار المالك
 البينة لا يقبل شهاد البائع لاحدها ومقتضى القبول على الشيخ مع
 القبض وله بدونه اقولنا لو شهد البائع للتمس او المشتري قال لا يقبل شهاد
 لانه اذا شهد ببلية التمس في ثمانية لنفسه لتسليمها الداعي فذلكا القدر وان شهد ببلية
 بغير ذلك الزمان عنه لو خرج المبيع مستحقا ومقتضى انه ان كان قد قبض التمس

مستند الى ان لا يقبل قوله مع عدمها وتقدم بينه المشتري فانها يخرج تقدم قوله وهذا
 بخلاف الداخل والخارج البينة يشهد على نفس العقد كنهها بينه التمس
 البينة لا يثبت ان عانى في العقد فلا بد لها عليه مضار المالك
 البينة لا يقبل شهاد البائع لاحدها ومقتضى القبول على الشيخ مع
 القبض وله بدونه اقولنا لو شهد البائع للتمس او المشتري قال لا يقبل شهاد

الشفعة في المتقول قولان احدهما لا يثبت كما ذكره المصنف وهو قول الشيخ
في المبسوط وقال في الخلاف لا شفعة في الشفينة وكل ما يمكن نقله من الثياب
والجود وغير ذلك بخلافه اكثر اصحابنا وعلى الظاهر من رواياتهم
والاخر الثبوت وهو قول الشيخ في النهاية والمصنف في المبسوط والشافعي
قوله وفي دخول الدعاب نظر بشأن محتم العادة بعينه نقله قول
ومن الله ما ينقل بحري الحري الرعي قوله ولو كان الشف في لها فاشكال
من حيث انه في الرعي فليس يثبت قوله لو بلغ الاثنان غرضه محتم
بما دون صاحب الشغل وشفع له من قبله يثبت في ثبوت الشفعة ان كان
بشأن انه ملك لا ينقل وهو ثابت لان له ارضا اعين الشف في ثبوتها في ثبوت
فيه الشفعة وما ذكره المصنف قوله ولحقنا ما يقبل القسمه من الطلوعه
والمقام وببر الماء والاماكن الضيقه وما اشبهها ما لا يقبل القسمه لمصلحة
وهو ابطال الخلفه المقصوده قاله شفعة فيها على رأي اقول هذا قول
الشيخ في النهاية والخلاف في المبسوط وقوله على رأي ابو يونس وابن البراج ورواه
وقال السيد المرتضى وابن الجبيل وابن البراج وابن ادريس ثبوت الشفعة فيها على
قوله لو كان الشريك موقفا عليه ثبتت الشفعة في الطلاق ان كان له
على اي قول لا يمكن ان يكون الموقوف عليه واحدا او قال الشيخ في المبسوط
اذا كان نصف الفاروق فقاوم نصفه طلاقا فيبيع الطلاق لم يتحقق هل الوقف الشفعة
بالطلاق وقال السيد رحمه الله ثبت لان قال امام المسلمين خلقا به المطالب الشفعة
الوقف التي يتطرق فيها على الساكن او على المتاحد وكذلك كل ناظر محو في وقف من في
وقف له ان يطلب شفعة وقال ابن ادريس ان كان الموقوف عليه واحدا اصبحت
الشفعة والافله وهو اختيار المصنف قوله والاقرب عدم اشتراط لزوم
البيع اقول لو كان في ثبوت الشفعة بالبيع كون البيع لازما بمعنى
انه لو كان فيه خيار لاحدها او لهما لا يتعلق به شفعة لم لا يشر ما قال الشيخ في الخلاف
والمبسوط ان كل خيار للبايع او لهما فلا شفعة للشفيع وان كان للشرعي فله
الشفعة وكان له المطالبة بعد انقضاء الخيار وتبعه ابن البراج وقال ابن ادريس عدم

الشفعة في
الوقف

فيها ليس بشرط وقت الشفعة وهو الاقرب عند المصنف لان الشفعة تلحق
 لمطلق البيع وهو اصلها اعترض المصنف في بعض كتيبه على نفسه فقال
 لا يقال ان ذلك يقتضي استلزام حق البائع من الخيار الثابت في صلب العقد
 بما يقابل الشفعة الثابت بعد لحوقه قال لانا نقول ان حق البائع باقية فان
 فتح بطل البيع والشفعة وعاد الملك اليه وان لم يفتح حتى خرجت المدة
 ثبتت الشفعة من البيع مكانه كذا هو الباع الشريك في الشفعة
 الاول الشفعة وان كان البائع خيار الفسخ فان فتح بعد الاخذ فالشفعة
 للمشتري وان فتح قبله فلا حق للبائع وفي المشتري اشكال اقول قد ثبت
 ان الخيار لا يمنع من استحقاق الشفعة فحينئذ البيع الذي يتعلق به الخيار لا
 يمنع تعلق الخيار به من قبله فمن اخذ به امتنع اخذ على تقدم طام من العقد
 به فكما اذا اشترى زيد ثوبا في شعبة عمر وشرط البائع الخيار لنفسه فتح
 الشريك الذي هو عمر حصة على خالد فان اخذ البائع المشتري الاول بان اخذ
 المشتري الاخير اعني خالد الباقي فله ان يرد اما ان كان عند بشر اخذ عمر وان
 كان للبائع علي زيد ان ياخذ الباقي بالخير الذي بشرط نفسه فله ان يرد
 قولنا لا يمنع من الاخذ به فاذا فتح البائع على زيد البيع واخذ منه البيع فان
 كان الفسخ بعد ان اخذ زيد المشتري المشفوع من خالد فالشفعة له حتى يشفعه
 لانه اخذ يشفعه من قبله بشبه الشريك عند البيع والاعذار الشفعة وان كان
 الفسخ قبل ان ياخذ بالشفعة فليس للبائع الاخذ بالشفعة لانه لم يكن ملكا عند البيع
 وفي استحقاق زيد المشتري اشكال متضمن كونه شريكا عند البيع من جهة
 مشاعه يستحق بها الشفعة وكان المشفوع له ومن روى ان شريك المشتري في
 اعراض الملك شريك في البيع واخذ البائع له فقولنا لا يثبت لغير الشريك الواحد
 على اني اقول لا يثبت الشفعة الا بالشفعة الاصلية الى ان الشفعة لا تثبت مع ردة
 الشريك على اثنين كما ذكره المصنف والشيخان والشيخ المفيد والطبري وعليه
 ابن بابويه ورواه ابو الصلاح وابن الجوزي وابن حجر وابن وهب وابو منصور
 الطبري شيخ قطيب الدين اللبيدي وابن ادريس قال ابن الجبير يثبت مع الشريك

من حق البائع
 ما كان في
 عقد البيع

حرم

المذكور وقال محمد بن ابي عبيد عقيب روايات تقتضي ان لا تثبت مع الكثرة قال بعض
 هذا الكتاب يعني بذلك الشفعة في الحيوان وحده فاما في غير الحيوان فالشفعة
 واجبة للشركاء وان كانوا اكثر من اثنين قوله والاب وان علم الشفعة على
 المصير والمجنون وان كان هو المشتري عنها او البائع عنها على اشكال القول
 اعلم ان الشيخ في المبسوط قال ابا باع ولي البيع خصه من ملكه فترك بينه وبينه
 يمكن له الاخذ بالشفعة الا ان يكون اباه واحدا الذي الوصي منهم فيؤثر تقليل النقص
 ولا يبيح له ان يشترى لنفسه بخلاف الاب والجد فانها غير مبيحة له ان
 يشترى بالشفعة والمصنف انما يشكك في ذلك من حيث انه رضي بالبيع فيستطاع شفعه
 لان نرضاه بالبيع مستطاع الحق الشفعة من حيث ضرورة امكان اراة البيع عنها
 لمصلحة ولياخذ بالشفعة وان لم يكن ان هذا الدخيل قط كما لو كان وليا
 على ما ياتي قوله رحمه الله وهذا الوصي على ما ياتي قوله قد حكينا عن الشيخ
 في المبسوط انه منع من ثبوت الشفعة للوصي قوله ثم ولو كان ولي الطفل مع
 بطلة الاخذ كان للولي ايضا المطالبة على ابيه انما هو من ادائه الى التزاني بخلاف
 الصبي عند بلوغه التميز الحق له حينئذ قوله ومن انحق المولى عليه باق
 ولم يغر له فيه فكان له الاخذ قوله وقيل بقيت مع العشرة قليل على عبد
 الروث وقيل على قتل الشهام قوله القائل بانما عبد الروث وشهوه فرب
 الصدوق اي جعفر بن ابي بصير والقول بانما على قتل الشهام هو مذموم ليعلي
 بن الحسين فانه قال الشفعة تنكرو على قتل الشهام من الشرك ولو حكم بها على
 عبد الشفعا جاز ذلك قوله لو باع احدا لثلاثين شركا اشحق الثالث
 الشفعة دون المشتري وقيل بالشركة قوله ما ذكره في الكتاب من اختصاص
 الشفعة بالتالث دون المشتري هو احد قولين الشيخ ذكره في المبسوط وموضع
 من الخلاف والقول بالشركة هو قول الشيخ في موضع اخر من الخلاف فيما قال فيه علي
 قوله فاصحابنا ان الشفعة على قتل الروث اذا كانت دار بين ثلاثة اقله
 ثلاثين اخذهم نصيبه الاخرين اشحق الشفعة المشتري مع الاخرين
 نصفاً وبه قال ابو حنيفة من الشافعية من قال لاحق المشتري فيه ثم اشكك

بابها تملوا في الشركة الموجودة حيث الشرا فوجب ان لا ينفرد واحد بها لظنه
والذي اختاره بعض الشافعية هو الذي رخصناه او لا غير ان هذا اقوى
قوله ولو قال الحاضر لا اخذ حتى يحضر الغائب لم يبطل الشفعة على
اشكال قوله سدد وجه الاشكال من حيث انه ترك لفظة يبطل الشفعة
ومن حيث انه ترك الاخذ مع القدرة عليه فيبطل شفعته والوجهان ذكره
الصح في المذهب ولم يرجح احدهما قوله سدد وان اخذ من الثاني احتل بمشاركته
الاوكت اقول بيبعد لو باع احد الشركيين بعض حصته لآخر ثم الثاني اخذ
ولم يعلم شركته بالبيع ثم علم كان له ان ياخذ المبيع يرجع حيا او لا خاصة
فان اخذ الاول لم يشاركه المشتري الثاني لانه لم يكن شرطا حال الاول
وان اخذ من الثاني احتل بمشاركته للاطراف لانه شارك عند شرايه فطعن
شريكه في الشفعة فمعتل عدم المشاركة لكن ملك الشفعة واحدة بالشفعة فلو كان
شريكه في الشفعة فادعاه قوله بملك الشفعة الاخذ بالعقد ولو كان في
الخيار على راي اقول خلاف المذهب والله في ذلك حيث قال وقد
كان الخيار للشريك وجب الشفعة لكشفه الى قوله وله المطالبة بعد
انقضاء الخيار ذلك قال ابو البراج قوله ولو قال اخذت نصف
النقص فلا قوي بطلان شفعية احد وجه القوة انه لو اخذ
المحقوق عند العقود ولا الاخر فلهذا راعاه بعض الصنفه عليه وليس
ذلك في هذا الجرح قوله ويجب المطالبة على الفور ولو اخرج مع مكانه
بطلت شفعية على راي اقول بيبعد شرط في استحقاق الشفعة
المطالبة على الفور مع الامكان وهو قول الشيخ في النهاية والمتنوع والظاهر
وقول ابو البراج وابن حزم وابن علي الطبرسي ونقله المصنف في الدرر جها
الله تعالى قال كسب للورث من جهة الله انما على التراخي وهو مذهب ابو الجهم
وعلى ابو بويه وابن ادرش قوله فان كان الشريك افعلى الشفعة مثله
وان كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم العقد على راي اقول
لا خلاف في ثبوت الشفعة اذا كان الشريك من ذوات الامثال ولا على
المسوى

المشتري قبله وانما الخلاف في انه لو كان الثمن من دوات القيم
فقال الشيخ في الخلاف لا يستغنى عنه وهو مذاهب ابن حنبل وربي
الطبرستي وقال في المبسوط ياخذ بغيره كما اخذت المصنف
وهو من المفيد ولي الصلاح وابن ادريس قال ابن الحنفية لا يستغنى
او ارد تلك العروض بقاها على المشتري ^{لانه لو كان الثمن}
موجلا فله الشفع الاخذ كذلك بقاها كفيلا اذا لم يكن مليا وليش
له الاخذ عند الاجل على راي اقول الاول قول المفيد والصحيح
التمايزه وابن البراء وابن ادريس والباقي اعني الاخذ عند الاجل قول الشيخ في
المبسوط والخلاف في حيث خفي الشفع بين الاخذ بالثمن حاله في الحال وبين
الصبر الى الاجل ^{لانه لو زاد المشتري في الثمن بعد العقد لم يلحق}
الزيادة وان كان في مدة الخيار على راي ^{ولا يقطع عنه ما لم يقطع البائع وان}
كان في مدة الخيار اقول مذاهب ابن ادريس وقال الشيخ رحمه الله
في المبسوط اذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط عنه ^{ثم ان كان}
في مدة الخيار الذي للبائع والمشتري كان حط البائع السفع ايضا لان
الشفع ما خذ التقص بالثمن الذي شفع عليه العقد وهذا هو الذي اعتق
عليه فوسعه ولو دفعه المشتري او جعله سميح او دهمه فذلك يقع
ذلك كله والتمس الواجب ان ياخذ ان لم يكن لازما والكاشك ^{التمس الواجب ان ياخذ ان لم يكن لازما}
اقول سما ما رجوع الواجب في الثمن على قدر ان لا يكون القسط لازما
فطام ان لا يرجع في الاصل وهذا عرضة فيكون له ان ياخذ او اعلى تقدير
لزمه فان كانت حجة لذي الرحم مثلا او معوضا عنها ففي حوز الاخذ الثمن
اشكال بشأن بطلان القبة ياخذها بالشفعة فيكون الثمن للواهب ومن
اجبت ان لا رجعة من طرفه وهذا الثمن عموما ليس له الرجوع فيها فانما
الرجوع في عوضها ^{لانه لو كان فعل المشتري بعد المطالبة غير المشتري}
في ملكه ^{يريد لو تعيب المشتري} اقول سما ما رجوع الواجب في الثمن على قدر ان لا يكون القسط لازما
فطام ان لا يرجع في الاصل وهذا عرضة فيكون له ان ياخذ او اعلى تقدير
لزمه فان كانت حجة لذي الرحم مثلا او معوضا عنها ففي حوز الاخذ الثمن
اشكال بشأن بطلان القبة ياخذها بالشفعة فيكون الثمن للواهب ومن
اجبت ان لا رجعة من طرفه وهذا الثمن عموما ليس له الرجوع فيها فانما
الرجوع في عوضها ^{لانه لو كان فعل المشتري بعد المطالبة غير المشتري}
في ملكه ^{يريد لو تعيب المشتري} اقول سما ما رجوع الواجب في الثمن على قدر ان لا يكون القسط لازما

ابن سعيد رحمه الله ونقل هو والمصنف قولا اخر انه لا ضمان عليه لان
 المشتري لا يملك المطالبة بل لا يتخذ فيكون المشتري قد تصرف في ملكه
 فلا ضمان عليه قوله اما لو تلف بعض البعير فالأقرب انه يأخذ
 بمحضته من الشيء وان لم يكن يفعل المشتري او لم يمس وجه الأقرب ان الضمان
 في مقابلة مجموع الثألف والباقي والثألف لم يحصل للشيء فوجب عليه ما في الباقي
 وصل البعير من لا غير وقال الشيخ في المشروط ان احترق الدار اخذ العرصه
 بالجميع او ترك لانه ما فرط وقال في الخلاء ان كان ذلك ما مر مساوي فالتفيع
 بالخيار بين ان يأخذ بالجميع او يترك فان كان يفعل ادى كان له ان يأخذ العرصه
 بمحضته من الشيء قوله ولو امتنع المشتري من الازالة فخير الشفع بين
 قلعه مع دفع الارش على اشكال وبين بدل قيمة البناء والغرض ان رضي المشتري
 ومع عدمه نظر اقول اذا غرض المشتري او بنا في الارض للشفعة تكون
 الشريك قابلا او ضعيفا املا وحضر الشفع او بلغ مطلب القلع فامسح المشتري
 من قلعه فلما ان رضي المشتري بأخذ قيمته البناء والغرض او لا فاضي بأخذ
 القيمة كان الشفع حينئذ مخيرا بين دفع قيمة ذلك اليد وبين قلعه وهل
 يجب عليه الادش لو قلعه قلنا لا نعم وفيه اشكال استأن من الملك الغرض
 قد امتنع من ازاله من ذلك غيره مع وجوبه عليه فكان للشفع ان ازالة بفرض
 ومن انه نقص دخل على ذلك غيره لئلا يضر ملكه فكان حيا ما لا درش النقص وان
 لم يرض المشتري بأخذ القيمة هل يجبر على ذلك قال الشيخ نعم وفيه نظر ايضا
 من انهما معاوضة فتتفرق الى ارضي المتعاوضين من ان قلع الغرض والابنية يتعين
 صورا كثيرا اعلم في الارض في الغرض يتلف اكثر ما أو نقص فمعلم قيمة ما كان
 ذلك عنى له تقدر رد العين فجمع بين الحقين بدفع القيمة فله نعم والثألف
 المنفصل المتحد وبين الحقتة الاخذ المشتري وان كان غدا لم يرض على
 اقول خالف الشيخ رحمه الله في ذلك حيث قال الطالع قبل الايير للشفيع
 لان حكم الشفع لانه يتبع الاصل في البيع فكذا هنا ومنع كونه بمنزلة
 الشفع اللازم بين تبعيته في البيع وغيره فان تبعيته في البيع

البيع لا يختص به بالإجماع عليه واعتقاد من النقل فلا يحمل غيره عليه
 قوله ولو نقصت قيمة القرض عن قيمة الثمن فلا يقرب من البيع لا يرجع
 بالتفاوت أقول لو افتاع انسان ثقتا في شركة غيره بغيره فاختل
 البيع من المستري بمثل ذلك الثمن ثم ظهر عند البائع في الثمن المعين عيب
 قد عرفه على المستري ونسخ العقد لم يملك أحد القرض من البيع لأن استحقاق
 الشفعة ثابت على الفسخ بالعيب فلهذا يرجع البائع على المشتري بقيمة
 القرض ولو فرضنا كان الثمن مائة وقيمة القرض تسعين فقل للبيع
 أن يرجع على المستري بالتفاوت بين المثل الذي دفعه إليه وبين القيمة التي
 دفعها هو إلى البائع لعين العيب ومثله ذلك لأن الواجب على البيع من الثمن
 بقدر ما دفعه المستري وقد دفع ثمنه فلهذا يرجع البائع ما به وكان البيع
 الرجوع عليه بالعيب والأقرب عند المصنف أنه يرجع بالتفاوت
 لأنه يجب عليه مثل الثمن الذي وقع عليه العقد والعقد وقع على مثل الثمن
 الذي دفعه إلى المستري والتفاوت إنما يلزم المشتري بسبب الفسخ للحدود
 فلا يكون ثقتا لما وجب على البيع ولا موجب الرجوع بشيء من ذلك ولو
 تلف الثمن المميز قبل قبضه فإن كان البيع أحد القرض يرجع البائع بقيمة
 والأصل في الشفعة على أشكال أقول وجب الاتكال فيكون الشفعة
 رابعة للمبيع وتلف الثمن المعين قبل القبض يقتضي بطلان الشفعة
 الثانية له ومن حوكم استحقاق الشفعة ثقتا على فسخ البيع قائم
 كما في ما لا في أصله وإنما تجدد ذلك بسبب تلف الثمن وهو ما خي
 عن استحقاق الشفعة والتمسح وحكم في المبعوط بطلان الشفعة
 ظاهرا فقال إذا مات المبيع ثقتا قبل القبض بطل البيع وبطلت
 الشفعة قوله لو نظر من عيب في الشقص فإن كان المشتري
 والشفيع على نفس فلا خيار أحدهما وإن كانا جاهلين فإن ردة الشفيع تحي
 المشتري بين الرد والأرض فإن اختار الأخذ لم يكن للمشتري الفسخ وهل
 له الأرض قبل الأمانة اعتدلت بطلانها أقول القليل يأنه ليس له الأرض

هو البيع بغير الكمال لانه استندرك ظلاله منه برحوم مجموع الثمن اليه طالع فاقطع
الرد فكذا يقطع الارض فعلى القول بشقوب الارض كورجعه به شقوبه عن البيع
من المشتري بغير قدره لان الواجب عليه مثل الذي وجب على المشتري
ويستقصا بطلان بعد تقديرا او توثيقا في الطلب على راي اقرئ هذا كذا
كذلك على الفور ولو لا ذلك فقدم ذكر القول فيها **قوله** فان ترك الاشهاد
فلا يترتب عدم البطلان **قوله** يريد بذلك انه اذا كان له عذر في الخصم
والتوكيد فلم يشهد بالمطالبة بالشفعة فالاقرب ان لا تبطل لان حق الشفعه
ثبت له فلا يقطع الامارات فاطه فلم يقطع فكان باقيا **قوله** ولو استقصا
حقه من الشفعه قبل البيع او ترك عنها او عفا او اذن فالاقرب عدم البطلان
قوله هذا هو الحق انما يريش والدليل عليه انه استقام وعقود واول
واذن فيما لا حق له فيه فان حق الشفعه لما ثبت بعد البيع فانت فاطه قبل ذلك باحد هذه
الامور استقام لما يجب فلم يكن له اعتبار وقال الشحاني وابن حزم في بعض
البايع للمشي على صاحب الشفعه فلم يردده فباعه من غيره بذلك الشرع وايد
عليه لم يكن لصاحب الشفعه المطالبه بها **قوله** وهذا كان حكيمه لا امر
في البيع او شهد على البيع او بارك لاحد في عقده او اذن للمشتري في الشراء او ضمن
الشفعه او اخذ للمشتري او بشرط الخيار له فاختار الامضاء ان ترتب على
اللزوم **قوله** يريد ان الاقرب في هذه ان شفعه لا تقطع الشك في انما ثبت
له فلا يقطع الا بالصرح بان فاطه لاحاله بقا حقه فلا يبعد امضاء البيع
او اشترط المتبايعان الخيار له فامضاه ارفاهيه فلي عمل بان الشفعه ان كانت
مستتره على اللزوم بمعنى ان شرطنا ان لا تثبت الا في البيع اللزوم فلو كان
لا اختيار الامضاء قبل ثبوت شفعه وان قلنا انها تارجه لمطلق البيع
فكان لازما لا خيار فيه او غير لازم كالبيع المشترك على الخيار كما اذا اختار
البيع شفعتان شفعه لان الشفعه على الفور وقد اخذ امضاء البيع قبل
المطالبة بها وايضا نانه رعي بالبيع بعد ثبوت حقه وكان ذلك رعي منه بقوط
حقه من الشفعه والله سبحانه اعلم ونحو ذلك فمن لم كان وكثيره قال الشحاني

في قوله

شعرا

فلا يرجع ذلك على الخاص بغير الرجوع لما ذكره المصنف وغيره لان ضمان المشتري
 لذلك بغير جلق العيب عند الاستيفاء الغصب في كل واحد غصبه
 فكذا قال في الاثر قالوا له وعليه الاجرة وهو اختيار ابن ادریس قال
 البيع في المشروط لا يثبت الاجر على الخاص بل ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
 نهى عن كسب الفحل فربما اوعاه مع الاستيفاء وبقية الشك اقول
 يريد لو باع الانسان بغير ضمان فاما مع المصلحة بعد البيع للبائع جاهل بفساد
 البيع او عا لما اشتوا المشتري رجوع عليه بها لانه اشترى ما دخل في ملك البيع
 بغير ان يضمن له الرجوع بها عليه اما لو كانت المصلحة في يد غيره اشترى بغير ضمان
 المشتري للبائع وان كان يشترى كونه مضمونا على المشتري لانه اشترى بغير ضمان
 فكانت مضمونة عليه كالاصل ومن ان علم المالك فساد البيع وعدم المطالبة بالعين
 يقتضي رضاه بكونه في يد المشتري فليس له حيلولة تضمنه ما كان من المصلحة من غير
 استيفاء ايها لان تلك المصلحة تكون باختيار قوله ولو قيل يرجع المشتري
 مع وجوده كان حقا اقول ردا ان المشتري في الخاص بغير ضمان المالك الغصب
 لم يرجع على البائع بغير رجوع المالك عليه بالعين او عوضها واشترى المصنف
 الرجوع بالتمسك لو كان موجودا الا ان عينه لم يستقل عنه بالبيع القاسد وقد تقدم
 ذكر ذلك في البيع قوله وقيل لو ضعف وقوع حايطة جازان يمتنع بغير البيع
 اقول الثاني بذلك هو الصحيح فانه قال في المشروط اذا خاف وقوع حايطة جازاله
 ان يافت بغيره بغيره فيعند به قوله ولو ذهب الخاص بغير ضمان المالك
 على ايراد ان رجوع على المشتري الجاهل احتمال رجوعه على الخاص بغيره العين الاجرة
 وعنده اقول وجه الرجوع انه انلف ذلك من وراء ضمان له الرجوع على
 الفاعل كمن قدمه طعاما لغيره فاستلمه ثم رجعه به ذلك الغير فانه يرجع على الفاعل ككل
 كما سبق ووجه عدم الرجوع من حصول التلف في ذلك بغيره بغيره واصل
 حوض اليه الراجح فلا يرجع عليه في قوله ولو صدقها العبد على الوقت
 فلا قرب القول في احتمال عدمه لان العتق حق الله تعالى كما وانفق العبد والعبد
 على الرق وشهد على ان العتق اقول لو باع الانسان عبدا على غيره ثم تصادق
 البائع والمشتري على كونه مضمونا بغير ضمان ان اعتقه المشتري بصدقه فما العبد لسطر

الرجوع من
 العبد لا يرد

المحلل القول ويدفع الى القوله وهو الاقرب عند المصنف لاعتراض المصنف
 الجميع له بالقيمة وقال الشيخ رحمه الله لا يقبل في حريمه العبد لتعلق حق الله به
 من الكسوة والزكاة والبيع والجهاد والمصنف جعل هذا القول احتمالا واستدل
 عليه بما ذكره وان كان قد اختار القول بغيره وهذا هو مقتضى ما في القيمة
 على رأي اقول ^{الشيخ رحمه الله} اذا اختلف المالك والمغاصب لوتنازع هو المالك
 في قيمة الغنصوب وهو قول الشيخ في الخلاف والمشهور وقال في النهاية المحلل
 قول الغاصب قول المالك ^{الشيخ رحمه الله} وهو والغاصب شعبة على اشكال اقول
 اذا اختلف المالك والغاصب في العيب الموجود في الاجر لم يفسد به وقال
 محمد في ذلك فعليك ضامه وقال الغاصب بل كان العيب سابقا على
 قول الغاصب مع عيبه على اشكال ^{الشيخ رحمه الله} يتنازع وجود العيب في يد الغاصب والاصل
 عدم التنازع ففكان القول قول المالك ومن ان الغاصب غارم يدعي عليه
 القيمة وهو منكرها فكان القول قوله وهذا الاخير قول الشيخ رحمه الله لانه
 قال في المشهور اذا غصب عبد افرد اعور قال شبيهه عندك وقال الغاصب
 بل عندك القول قول الغاصب لانه غارم فان اختلفا في هذا والحد ثمانية دفت
 في القول بغيره لان الاصل الظاهر من دعوى عيبك وليس كذلك اذا كان جليلا
 العور موجودا شاهد الظاهر انه لم يولد قال ابراهيم الذي يقوى عند بيان
 القول قول الغاصب في المشتري ^{الشيخ رحمه الله} ولو باع الغاصب شيئا اشغل المشتري
 صحيح قال المشتري بغيره الا انك واقام بينه فالاقرب انه اذا فسخ على
 البيع او لم يفسد اليه ما يجر اليه ما يتبع من افعال الملكية سقطت بينه والاقرب
 انما انقضى على لفظ البيع او لم اقول ^{الشيخ رحمه الله} حجة القرب ان البيع المجرى من
 الملكية لا ينافي تخديدها واذا لم ينافي الدعوى المبيع لم يكن مانعا من فسخ
 وتصح تبينه بذلك اما على تقدير ضمها يدعي على الدعوى الملكية كقوله بغيره ملكي
 مثلا فانه معكذب لنفسه في هذه الدعوى يدعي الملكية عند البيع فلم
 يكن مشوعا ومتى لم تنفع الدعوى لم تنفع البند بها قوله احكام الفسخ
 قوله فلا تثبت في المنقول في هذا ^{الشيخ رحمه الله} اقول لا يحاط بها في ثبوت

شهادته على الشفيع بغيره وان لم يكن قبض قبلته لثبوتها لا يشاهد
 عليه في الصور ^{تتبع} ولو كان الاختلاف بين المتبايعين واقفا بينة
 خلافتها الحكم بينة المشتري وياخذ الشفيع بما قول ^{لو كان الاختلاف في}
 مقدار الثمن بين المتبايعين فادعي البايع وبادعة وادعي المشتري نقصانه فقدم
 تقدم في الجميع ان القول قول البايع مع يمينه وعدم البينة عند وجود اليمين
 تطعن البينة بيمينه المشتري فيكون الاقرب الحكم بينة لان كل من كان القول
 قوله من احد المتبايعين مع عدم البينة فاليمين بينة الاخر فيعندني ياخذ الشفيع
 بما ادعاه من الثمن لثبوتها لانه هو الذي ثبت ثبنا وقال الشيخ يقرع بينهما حكم
 لمن اخبرته القوعة ^{من} ^{سعد} والاقرب الاخذ بما ادعاه المشتري اقول لا يريد العلم
 بيمينه كان القول قول البايع فاذا خلف واخذ الثمن لثبوتها ياخذ الشفيع به
 او ما ادعاه المشتري يعمل الاول لانه هو الذي ثبت بيمين البايع انه الثمن وقد ادعا
 المشتري قال الاقرب عند المصنف انه ياخذ بما ادعاه المشتري لان الزيادة بقرع طالع
 له انما على من طالع بها فلو ^{سعد} ^{سعد} ولو اختلف في قيمه العوض المحجول ثبنا
 على المقضي فان تعدد قول المشتري مع يمينه على اشكال اقول
 يشك في ان تقدم قول الشفيع لانه سلك الزيادة فكان القول قول مع يمينه في ثبوتها
 ومن احتمال تقدم قول المشتري لا يقتضيه الملك منه فقرا او الاسل عدم الاستحقاق
 عليه لذلك ما ادعاه الشفيع من القيمة ^{سعد} ولو ادعى انه باع نصيبه على اجنب
 فانكر الاجنب قضى للمشتري بالشفعة بظاهر اقراره على اشكال اقول وجه
 الاشكال حيث ان البايع اعترف بالبيع المعتزم لاستحقاق الشفعة في نصيبه
 فيحكم عليه ويؤخذ منه بمقتضى اقراره وهو اختيار الشيخ في الخلاف ومن حيث انها
 لبيع وهو لا يثبت الا بالبينة او بتصادق المتبايعين وكلاهما متفق وهو
 اختيار ابن ادريس ^{سعد} وللشفيع دون البايع على اشكال احل في المشتري
 قول ^{سعد} ان اخذ الشفيع الثمن بالبيع ودفع اليه الثمن على ما سبق في الاحتمال للشفيع
 طلاق المدعي عليه بالثمن الا ان ذكره عليه ياخذ الشفعة فاذا انكر الثمن المقتضى لتقدم
 حق الشفيع من ذلك كان له اخذ فيه اما البايع فله اخذ فيه اشكال يشك في

من نوجة دعواه طيما الشى فمجان لما حلفه ومنه صول ما يدعيه من الاصل
فذلك السبق ولو شهد بينان لطل منها بالبق احتمال الثابت والقاعدة
اقول حكم اذا دعا كل واحد من الشريكين على صاحبه الشرا فله لياخذ نصيبا من الشرا
فمع عدم البينة تخلف كل منهما لصاحبه ونسقط القدر مع فله السد لانه
له خاصة اما لو اقام كل منهما بينة لصاحبه بدعواه احتل امرنا واحكامنا الشرا
وتبقى الشفعة اذ لا اولوية لتقديم احدهما على الاخرى والاخرى الفرعة لان وجوب
صور البينة ثبت شرعا فلا يجوز ابطال ما شهد به واحد منهما كاذبه قطعا او العيب
بالاخرى ولما لم ينعن ولم يرح لاحدهما في العمل بها على الاخرى حيث الفرعة وتثبت
الشفعة لم يخرج منه الفرعة فله ولا لغيره الاتباع وادعى الشريك الارث
فيل يذرع والاقرب الحكم بينة النفع اقول البور الحكم قد قور السمع في
البشوط فانه قال بعد كلام طويل فاذا ثبت هذا فيتعرف عليهما ثلثان احدهما
ان يكون المشقة خالفا فاقام البينة انه ورثها من فلان فهو متعاوضان فيحمل
والا قرب عند المصنف تقدم بينة النفع ووجه القرب ان بينة الشرا
شهادت عاقل مخفي عن بينة الارث اذ قلنا حضرت هذا الاتباع عقد البينة من غير
البد معرفة بينة الارث به وبينه الارث فمن على الظاهر من اشتغال الملك بغيره
الي الورث فله لم يسم ثم لو شهدت البينة بالاتباع مطلقا والاخرى بينة
المودع او دعي ما هو ملكه في تاريخ متاخر فيل قدمت بينة الابداع لا يفردا
بالملك اقول هذا قول الشيخ في البشوط وادعى ولو قال ان شرا
للذان فيل فان صدقه الي قوله وان خذ به حكم بالشفعة على النعم على الغل
اقول متاخر وقوع الشرا منه المستلزم لشوق الشفعة وما ثبت انه
لغيره فثبت الشفعة واجب عليه لما شرته الشرا ومن حيث انه اقرب بالملك
قول لو امكن الشرا فيمكن ان يقع اقتصر الي البينة وفي القضا له باليد
او بالقبول ان شرا في شبيب الشقاق الشفعة هو ملك الشريك وهو متاخر
فان اليد تقتضي بالملك فيقتضي له ما يتبعه او من ان اليد انما يقتضي بالملك
الظاهر ليعرض انما لا يثبت من غيره يدعوي غير غير بينة ويكون قوله فيها
تقدرا لا بغيره ليعرض انما لا يثبت من غيره يدعوي غير غير بينة ويكون قوله فيها

[illegible]

حجة على مال المصنف الوجه الجواز لان المانع اما كان للشيء المصنوع
 ملكا مطلقا وقد زالت فيقول المانع لزوال شبهة قوله فان دفعه شبهة
 الجواز لا اقرب بطلان حجة قوله يريد لو جاز احد في الطريق
 المانع للبيع والشراء لم يكن لاحد منعه لقضاء العاين بطلان حجة قوله
 بقوله لا يقرب بطلان حجة قوله لان وضعه على اما لو قام ودفعه وحله
 فان دفعه المانع اليه فهل يبطل حجة او لا قال المصنف الاقرب بطلان
 حجة لان الناس في الطوق شرعوا او الاختصاص الذي كان له انما هو
 بسبب جوارحه ابتداء او تقارب حله فيقول لزوال شبهة قوله فلو
 اشتبك اثنان فالاقرب الفرقة **قوله** لو اشتبك اثنان الى ان
 يبطل حكمهما الجواز فيه قال المصنف الاقرب الفرقة لان لكل منهما ان
 يجازي فيه مع عدم الشائع بعد تعارضهما لا لونه لاحد لا يقتضي الفرقة
قوله فان تارق لغيره او غيره بطل حجة وهو يصير اولى بفار حله مثال
قوله لو تارق احد سكان المدينة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
 فيها كان السكنى لمفارقة وجاز لغير السكنى مكانه اذا كان بالصحة
 التي يجوز له معها السكنى او كان قد تارق لغيره او لا لغيره والى السكنى
 وانما المانع من سكنى غيره مادام في السكنى في سداد على المانع فيقول
 استحقة قافة لزوال شبهة اما لو كان حله باقيا في السكنى فهل يكون اولى
 من غيره محتمل ذلك لان حله موضوع فيه حتى يتأق فان كان ساد في غير
 كما لو كان هو في السكنى في محله للمفارقة وحجة كوضع الرجل تابع فان
 لمدينة السكان لا تقرر وانما اجاز وضع الرجل على السكنى في ذلك
 تمام تخصصها عند بعض علماءنا والاقرب اشتراك الناس فيها المانع
 من تقدم ذكر الخلاف فيها والاقرب على المصنف ان الناس شتر كونهم
 لا يختص بها احد ولا يخرجوا قطاعها ولا يختص بها المانع لان الناس
 اختصوا بها مطلقا لو كان محصورا عليه العلم لما جاز التفرق فيها بغير اذنه
 ذلك من عظيم وهو ينفذ في علمه العلم من روى انما هو في ذلك

فان تشابهاً اثنان اقترح مع تعذر الجمع ويحتمل القسم **اقول** ^{الاشياء}
اثنان الى معدن لياخذ كل منهما حاجته منه فان شبق احدهما لم يكن الا محض
معارضته حتى يفي وطرح فان شلوا يدفعه احمل ثلاثة اوجه ^{الاشياء}
مع عدم ان كان الجمع بينهما والجمع ان يكون لانه على تقدير عدم انكار الجمع كونه
لاحد على صاحبه فيفرع بينهما ^{قسمه ذلك الجمع} ^{فان شلوا يدفعه}
على ذلك فقد دفعه فكان مشتركاً ^{فان شلوا يدفعه}
المرجع فيه او علة اشتراك الناس في المعاد في الظاهر هو احتياجهم ^{الاشياء}
حقه ^{افق} ^{كان} هو اولى فوله فاما الباطنة الى قوله فقل انما ^{الاشياء}
خاصة والاخرى ^{تقوم} الاختصاص **اقول** قد تقدم جماعة من اصحابنا
اطلقوا القول بان المعاد من كل الامم على ان الامم من الانفال والاقوي عند
المصنف في هذه الباطنة انما اشتراك بين المسلمين فاطبة كالمظاهر لوجود
اصطلاح الناس اليها ولانه ولاه كان يجب احصاها بالاداء الامم وهو عند
كل ^{الاشياء} ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
اشكال **اقول** ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
المجاهدين حتى يهاوهم في الحرب ومن استندوا الناس في المعاد
له بالاجابة للفرص بالسلام وفيه الصافي ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
للاستغفار وهو الحق من بقاءه عليه ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
وفيه نظر **اقول** ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
المشروط باب احيا النوايا ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
ليشروا امرها ويشقروها ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
لا ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
الخلق ان امكن ان الانسان الحي بالاجابة ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
تقدر حاجته وحاجته ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
لغيره ^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}
^{فان شلوا يدفعه} ^{فان شلوا يدفعه}

الدين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من منع فضل الماء لم ينح به العكر
منعه الله فضل رحمة يوم القيمة وبما رواه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال انما يشترط في ثلاث الماء والنار والكلمة وبما رواه جابر بن عبد الله ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من منع فضل الماء المصنف توقف في ذلك لما قلناه العكر ولا يملك الا انما هو
لا حيث غيبته بملكه لغيره فتأمل الروايات على الاستصحاب من حيثها لا
قال ابن الهيثم قولهم ويملكون الماء الجاري منه على طي اقر
واحصروا حلقه لغيره في أرض مباحة ثم شاف اليه ما من المباح ماله ما جري
من المجرود دخوله فيه قاله المصنف وقال الشيخ لا يملكون ولا الحافر اولي
طايه علي ما نقله الشيخ في الدين عنه كتاب الاجارة وقوله
قولهم ولا الميز ولو ان ذلك الولي على اشكال اقول لا يملكه لا ينعقد الاجارة
الصادقة من الصغير الميز وان اذن له الولي في ايقاع العقد على اشكال فثان
لا ينعقد بالاجابة صحيح صدر من له عقل باذن الولي فكان صحيحا ومن ان الصغير
عليه العباد في العقود فلم يوثق الا في صفة لغير الميز قولهم ولا يملكون
قالهم اني اقول لا يملك الا اجارة بموت احد المتناولين وهو قول الشيخ
لم يقر به الله فها نقله عن ابن ادريش في المشايخ الناصرية واختار ابن ادريش ابو
نضاح وقال الشيخ المفيد رحمه الله الموت يبطل الاجارة والطلاق عند حال شدة سواء كان من المجرود
الشيخ في النهاية وقال في الخلاف الموت يبطل الاجارة متى كان موت المجرود وموت
المتناجر قال فيه ومما ينبغي ان يوثق المتناجر يبطلها وموت المجرود لا يبطلها قال
في السوط الموت لا يفتسخ الاجارة نحو اركان للدين المتناجر او المجرود عند
معاينة الاظهر عندكم ان موت المتناجر يبطلها وموت المجرود لا يبطلها وفيه
خلاف وقال ابن الحفيد ولو مات المتناجر قام وصته مقامه والله منف مختار
في الا بطلان الموت الا اذا كان المجرود موقوفا عليه فموت قبل انتهاء المدة
لا يقر عندنا بطلان الاجارة حيثما بقي الباقي لا يفسد ولا العلم بان ما عطف
على الاجارة ملك للبطلان الثانية عن الواقف لا عند فلم يكن دخل في ملكه فكان
الواقف موقوفا موقوفا بالطلاق لان الورثة يورثونه عنه فهو ملك له حلقه نقله كيف

الحج **قوله** ولو كان هو المشتاج فالأقرب للمواريء فيفتح عليه الحق والحق أقرب
قوله لو باع المواريء العين المورجة لغير المشتاج مع ولا يملك الأجرة وهل يبيع المشتاج إن
 يتباين الأقرب عند المصنف الجواز لا يقتضي قبالة المقتل بالبيع والمشتاج أهل المقتل
 التصرف بما كان يتباينها كغيره ويملك المنفعة لا يتباينها لا انتقال حكمها كما يعتقد وحيدة
 يفتح عليه الأجرة والحق عن العين المورجة المنافع **قوله** ويستقر الضمان على المورج
 قوة المستقر جهل المشتاج وفي الزيادة من جهة المثال اشكال **قوله** يريد بذلك أنه إذا اشتاج مشتاج
 وانفتح به ثم ظهرت العين مشقة لغير المورج تحير المالك في الرجوع على مشتاج المورج
 المشتاج ويستقر الضمان على المورج إن كان المشتاج جاهلاً فإن تناوب المشتري وما غيره
 المشتاج لما لا يرجع بما لم يملك من الأجرة وإن عزم أقل رجوع بالفاضل من الأجرة أما لو
 اشترى فله الرجوع بتلك المشتاج الزيادة الفاضلة على ما لم يملك من المورج من الأجرة فإن
 اشكال يتناوب من عزمها بطريق مباشر أو غير ذلك فإن لم يملك على المورج أكثر مما
 يملك من الأجرة ومن أنه مخرج ورفضه بغير مباشرة بالغير وفكان الميسر في الأجرة
 أعني المورج الغار أو يملك بالضمان **قوله** فثبت على المشتاج علف الدابة ويستقيم
 كالأشجار أجير النقلة في جوارحه تنقذه على المشتاج إلا أن يشترط أن يملك على الأجرة
 تشاخي تدره فله أقل مطعون مثله وملكه ولو ضل بوجوب العلف على المالك
 والنفقة على الأجير كان وجوبها **قوله** قال الشيخ في الزيادة من المشتاج لغير
 ينقذه في جوارحه كان ما يلزم الأجير من النفقة على المشتاج دون المورج وقال إن
 أدريش النفقة على الأجير واشتدحت المصنف وجوب النفقة على الأجير كما ذهب
 إليه ابن دريش وجوب علف الدابة على المالك لأن العلف اقتضى وجوب الأجرة
 فلا يلزمه غيره علمه بأصله بركة الزمة أما الأجير فلا نفقة عليه ولجبه
 كغيره من الناس وأما المالك فلا نفقة عليه إلا نفقة على الدابة ملكه وجوبها
قوله في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة
 المشتاج حراً على الأجرة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة
 فله وضوحه عليه حذمه فإن يعين فإن العتق والشروط صحت فلا تعرض على المشتاج
 ابن دريش لفظه **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة **قوله** في النفقة

مدونه اعتقده في اثباتها جمع وهو يرجع على السيد باجحة المسئلة لما يلزمه من الخدعة
 بعد المحررة قبل فيه قولان احدهما يرجع باجحة المدعي في تلك المدعة والآخر لا يلزم وهو
 الصحيح لا دلالة عليه والاصل براءة الزمة قولهم ووالاكتفاء بالمشاهدة نظر
 اقول بجمع السج في التمسك ان يكون مال الاجارة معلوما بالمشاهدة وان لم
 تعلم قدره ومنع ايراد ريش من ذلك المصنف قال في نظر من حيث ان الاصل صحة
 العقد ولا تنافي في حصول المشاهدة له ومن حيث انها معاملة فوجب العلم
 بالعرض فيها كالمسح وكون العرض شاهدا لا يفي بها لان المعهود من الشارع
 ان التكيل والوزن لا يفي بالمعاوضة عليها الا بعد معرفة مقدار واحد منها وعلم لذلك
 لا لا الجها له وهي هنا تخففة فيكون باطله قولا اما بصاع من الدقيق او الموضع
 بخمسة الموضع الرقيق فالقولان الجواز اقلهما يعني لو انتاج على المحققين من الخطه
 بصاع من الدقيق او الموضع لا وضاع الرقيق بخمسة شاع منه قاله قريب الصحة الاخرى
 ذلك اصل وعدم المانع من جواز ذلك قوله ولو قال ان خطه اليوم فلك درهمان العجوة
 وان خطه غدا فدرهم احتل اجرة الثلث والشمع وكذا ان خطه قادريه درهمان
 وان خطه يوم غد درهم اقول اما احتل الاجرة فلا فانه انتاج على
 محل واحده من الفعلين باجحة معلومة فضاء صحيحا واما البطالان فلا فانه تردد
 بين ما وقع عليه العقد فلم يعلم كل منهما ما وجب له وعليه من الاجرة والعمل
 وقال السج براءة الله بجمع وفي الرومي والمارشي يبطل الاجارة بجمع ولو لم يجمع
 اجرة كل شهر بدرهم ولم يجمع او انتاجه لنقل الصبرة المجهولة وان كانت موزنة
 فانه كل فقير بدرهم او انتاجه من درهم فان زاد فيهما به فالأقرب
 البطالان الا لاخير فان الزايد باطل اقل في هذا الكلام ثلاث
 مسائل الاولى اجرة دار كان يجرها فالاخر عند البطالان وهو قول
 ريش لان ما وقع عليه الاجارة مجهول وقال في النهاية يصح في شهره يبطل
 بما زاد عليه وقال ابن الجنييد ولا يراى ان يحتاج الى كل شهر بكذا وكذا
 لها ولا يراى ان يراى الاجارة وان ذكرها عشرين سنة او اقل او اكثر جاز ذلك
 لما فيه اشتجاره لحد الصبرة المجهولة كل فقير بدرهم قال السج براءة

جامعة القاهرة
القاهرة

ما تدریج نمبر
۴۰

مع عدم الحضانة فالأقرب للجوان عملاً بالأصل لا يقال له معاملة علي عيني فيكون تاجراً
باطلاً لا اجارة لان الاجارة لا يتناول الاعيان بخلاف ما اذا كان مع الحضانة اليه
فان الاجارة على الحضانة وهي منفعة واليمن تابع لاننا نقول لما كان ذلك ملحق
اليه بالحاجة غالباً ولا يصح بيعه سوخت الاجارة فيه لمكان الحاجة الضرورية
ولذلك قوله تعالى فان ارضكم لم يمت فانه من اجورهن جعل العرض مع الحاجة الضرورية
باجرة بولسه هل يتعلق الى اشارة لارضاع الشئله الاقرب ذلك اقول
لان المقصود جود فيها وهو الاحتياج فكان جازاً اقول في جوان الشجر البير للبر
منها اشكال اقول بسبب تشابه فرع الاجارة على جوار الاستيفاء وبسببه المافيكون
اجارة صحيحة ولا يشبه العين المنفعة بها مع بقاها فان العين المتعاقبة هي التي
لا المالحات في منافع ومن المقصود هو المأوئ من المنفعة والاجارة فان
الاجارة انما تكون في المأوئ والدار وعرفت الارض وانقطع ماؤها في الاشكال المتعاقبة
التي فان ياد المالك الى العادة فاجرة فالأقرب بقا الخيار اقول بسبب ان حق الخيار
ثبت له في ذلك الوقت فلا يرد له بعد الاصلاح والحق يقال ان ياد المالك الى ذلك
في زمان لا ينفذ فيه ثبوت المنافع المتعاقبة لم يتغير الا ان له الخيار مشقة اقول بولسه
المالك من القرب في العين فلا اقرب في غير الفسخ فيطلب بالمشقة في المصايف
باجرة المقتل اقول بسبب وجه القرب ان ملك المنفعة فلما يطلب الموهبة ما
انفقه اعني اجرة المثل او الفسخ لتعذر صول المنفعة فله المشقة لا يفسخ العقد
بل يفسخ اجرة المثل او الفسخ في قولهم ولورثت العين في لانا استوفى النتائج
المنافع الباقية وطلب الغاصب باجرة مثل الماضي وعل له الفسخ فيه ومطالبه للمو
نظر اقول بسبب وجه النظر في حيث انه مضمون على الموو قبل القبض لهذا كان
له الفسخ في الجميع ولو توفاه الغاصب فعذا في البعض لوجو المقصود هو تعذر
الوصول ما تضمنه عقد الاجارة الى المتعاقب ومن حيث ان الاجارة مثل وقته
على المجموع فليس له اجارة بعض ما وقع عليه العقد والفسخ في الباقي لان فيه
المصلحة بولسه ولو حذف خوف منع المتعاقب من الاستيفاء كما لو استأجر حماراً
لم يفسخ العقد الشاملة فالأقرب في جميع هذه الوجوه والمتعاقب اقول

[illegible]

المعروف

الاجرة

تعريف البائع في الأخير قوله فان عمل من دون الاذن قال المصنف في البيع المتنازع
 بين الفسخ والمطالبة بالاجرة المثل او المسمى الثاني لا اول متنازع اقول ليس يعني
 وانما متنازع اجرة خاصة وهو الذي يشتجره معينه فعل ذلك الاجرة غير متنازع
 على باجن معينه او غير معينه فالقول عند المصنف ان المتنازع يجوز بين فسخ
 العقد لبعض الصفقة على فسخ بالمسمى او لمضا عهده دون عقد المتنازع الثاني
 فيرجع على من شانه الاجرة متنازع باجرة مثل ذلك المسمى اما لا يجوز فلهذا
 على العمل في ذلك الوقت فكان ضامنا للقيمة وهو اجرة مثله وانما متنازع فلهذا
 استوفى ضاقعة في زمان مختص بالمتنازع فيض اجرة مثله وان كان المسمى
 بالمسمى الثاني اي الاجرة التي تشتجر بها المسمى لان منافع في ذلك الوقت متحققة
 له لا للرجوع كان كما لو لم يشتجر غيره فلهذا لا الاجرة والمطالبة بالمسمى اقول لا يجوز
 ان كان قد اجر نفسه باجرة معينه وقبضها فان اجاز الاول الاجارة والقبض فانه المسمى
 بجميعها كان له الرجوع على الاجرة بالمسمى ان لم يجز الاجارة رجع باجرة المثل على من دون
 شانه المسمى وان اجاز الاجارة رجع على المسمى بالمسمى ان لم يكن قبضها واجاز
 الاجارة رجع على المتنازع دون الأخير لان يفتح الاجارة فيرجع على من شانه الاجرة
 المثل لا تقدم نفسه وهل يتناول العقد البين او المثل الى اجرة الاقرب الاول
 الوجه القرب لما يشاهد من جواز الاستيفاء للمورد الرضاع للمحاجة ولما ذكر الشيخ
 المصنف من استحقاق الاجرة في بانه فرد دون هذه بانفرادها والرخصة تنبذت
 بتناول الاجارة لا بغيره ولو دفعها الى محادتها فالاقرب ذلك ايضاً
 يريد ان لا تستحق اجرة اعلى ذلك كما لو اشتغره في عين الغنم لان
 الاستيفاء كان لها والاحراض متفاوتا في الموضعات قوله ولو مات
 المرتضع او الموضعة بطلت الاجارة ان كانت نعيمة ولو كانت مضمونة فلا ريب
 اخراج اجرة المثل من تركها اقول ليس اعلم اني اراد ريش قال او مات
 واحد من الثلاثة يعني المرتضع او الموضعة او المرتضع بطلت الاجارة قال
 اما موت المرتضع او الموضعة فظاهر وانما موت الاب فلهذا المتنازع ولا خلاف
 ان موت المتنازع يبطل الاجارة وهذا راجع عما كان اولاً في كتابه قبل ذلك من ان
 زيادة لا يطل بموت احد المتواجرين وانما المصنف فعل من ذهبه لا يطل بموت الاب

من المرتفع فانها تبطل الاجارة كما قال ابراهيم بن ابي ريش واماموت الموضع فقالوا لا ينهب
 انها تبطل اذا كانت عبيته كما اذا كانت الاجارة مصنونه في نفسها ولم يشترط
 عليها المباشرة فانه يجب اخراج اجرة مثل ذلك الرمان للارضاع من تركها لان الارض
 يجب عليها ان يعتد صحيح ولم يقتصر على ان يتركها فكان دينها عليها ان يخرج من تركها ما يشاء
 به عليها كما لو استخرجت لعل مطلق في الذمة ومات قبل الامتصاص المتأخر له على العلم فانه
 يحتاج من تركها انما **قوله** ويصافي في العمل شأه فان اختلفت فالأقرب وجوب
 اشتراط الجرة وعدمها **قوله** وجه القرب ان عند الاختلاف في الجرة وعدمها
 يتفاوت الاعراض والاعراض يتفاوت بها وجب التعيين لشيء في العمل المقتضى **قوله**
قوله ولو وصل الى صحن الجرح فها وله من الاجرة بنسبة ما عمل ووجه
 تقسيط اجرة قاتل بعشر دراهم على خمسة وخمسين جوا فاصاب واحد او اثنين **قوله**
 ولاتنين للمانية وهذا **قوله** هذه الرواية المشهورة التي دلها
 السمع في الرواية وهي رواية ابو شعيب المحامي عن الرضا قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام رجل قبل رجل بجرح فمعه عشرة دراهم فمعه له قامة ثم جرح
 فمعه الفس على خمسة وخمسين جوا فاصاب واحد وهو للقامة الاولى والآخر للقامة
قوله من مائة الثلاث للثالثة وعلى هذا الحجاب الى عشرة **قوله** فان عمل به اخفيل التقدير فيقيم
 ان **قوله** على خمسة عشر **قوله** يريد تقسيم الخمس الى النسخ القامان يعني ان يحتاج الى خمسة
 لمصروفه او عشرة او ازيد او انقص فان الاجرة تقسم الى خمسة او ثمانية او ثلثين وهو على خمسة
 فلو عمل الفس عشرة وجب الاحتمال انه على النسخ جعل للقامة الاولى جوا وجعل للقامة ازيد من التي قبلها
 بخروج ذلك يعني ما ذكرناه فاحتمل عدم التعدد لو ردد النص على غير هذه المسئلة وهي
 عشرة قاتل بعشر دراهم فله تعدد الى غير هذا **قوله** او بالزمان على اشكال
 بشأن تفاوت الشدة في شدة الجرح **قوله** يريد لو كانت جرحه على تعليم
 القرآن حاز بالعل قطعاً كالسنة الفلانية او العرف الفلاني في الحكم واما
 بالزمان كتعلم القرآن المجيد في شهر او سنة **قوله** يشكاله بشأه ما ذكره
 اختلف في سعر القرآن المجيد في الشهر او في اصاله الجواز لغيره من الاعمال
 المتأخر عليها **قوله** ولا يشقل بطله في الآية ثم لفته غير ما اضفي الاولى
 في

في رواية
 في رواية
 في رواية

السبع حوط

ففي وجوب إعادة التعليم نظر أقول - متى النظر من حصول البرق في العلم
تلك الآية عند التقابل لم يقطر ما ورنه لا بعد في العرف كلفنا الا عند التقابل
فقط - والله وهما يجوز على تعليم الفقيه الوجه المنع مع الوجوب والحال
فليس لامعه أقول - اما قرب المنع مع الوجوب فظن العلم حينئذ مود لما وجب
عليه فلا يجوز ان يأخذ عليه اجرا كما يأخذ على تاجر الواجبات واما قرب الجواز لغيره
لا مع الوجوب فظن حينئذ على محال فقصودنا ان لا يأخذ عليه غير الاعمال
فولله وجه الله والا فرب استأجر الا على النفا أقول - وجه القرب ان شرط الاقرب قوي
مما لا يكون ذلك تحت عموم مولى علمه العلم الموصوف عند شرطه وتحتل ضعية العلم الجواز
لأن الاخر ليعان فلا تدخل تحت الجواز ووجه ضعفه انها جارية مجرى اشتراك الحال
على الحال فقول - ولو شرطه الذوا على الطبيب والا فرب الجواز أقول - هذا قول
الاستحسان المصنف للمرضع لأن ادوائها في القلب يتركب من القول بهذا السبب لو قلنا
بالمع فما كان الاوسط الجواز هنا لأن استيجار الطبيب على الفعل فاذا شرطه شيء آخر الا فرب
جاء على الشرط قول - ولا يفضل الجواز في الجمالي في إطلاق القول لعدم التناول
عرفا على انكالا قول - يشاء من انما يقدر دليل حقيقة فيدخل في الجواز ومن عدم الوجوب في
التناول عرفا عند الإطلاق كذا ذكر المصنف قول - وفي الاكتفاء بصفة في الضمان لاند العرف قوي
والنحو في العرف والوزن فحينئذ نظر أقول - مسألة ان الوصف بعد الاضافة بالمثل على الاستحسان
عليها بالافق في كالمقضي في الاشياء تامة وجوب العلم لها بالمشاهدة ليس في العرف الجواز والحق
عنك الحق فظن هذا الجواز المتفاوت بقول المحقق حفظه الذي لا يظن مجرد الوصف كما لو كان الوصف
مختلفا في التناول المتفاوت هناك بالتفاوت الحق ليس بقصد ما بالذات قول -
ان الاستحسان لا يتفق بها بمهمات الا اقرب الجواز أقول - هذا عدم الجواز لا خلاف
النافع في الضرر عليه او يادتم ونقصا في وجوب التعيين والا فرب منعه الجواز في التعيين
انما يجب لو كان لبعضها اما على تقدير نعيم الانتفاع فان ذلك الانتفاع الوجع فلا عور على
احدهما قول - ولو استأجر لهما صرح وتضمن التصديق فحينئذ التحديد أقول - الا فرب
احتمال الضيف من حيث انتفاء العقد المتجمع وليس له اول في من الاخر فكان يقتضي
التصنيف واحتمال التحديد اقتصر عليه وعلى ما يشاؤهم من حصول الرضا من الجواز في كل
قول - وفي عين اقتصر عليه وعلى ما يشاؤهم او يقتصر عنه في الضرر على انكالا أقول - وجه

الاكل من ان العبرة لم يتناول ما عدا اللعين فلم يكن المتاجر الا هو ومن خول المتاجر
 والاكل فيما تضمنه العقد **قوله** فيتحقق في الامضاء بالجميع ويختل بما بعد الارش اقول
 يريد لو ان تاجر ارضا فانفق عرقها في ذلك المتاجر لم يضر له جملته لانه ليس بشيء ولا يدرى لا تاجر
 المتاجر مع امكان الزرع لما اذا قدر الزرع كان بخير اي في فتح الاجارة والرجوع بجميع
 الاجرة لطلان العقد الذي باعتبار استحقاق الاجرة وبين امضاء العقد بجميع الاجرة
 لان العقد اقضى جميع اجرة وقد مضى به ويختل الامضاء بما بعد الارش بمعنى ان
 الموجب ان يضع من الاجرة بقدر الارش نقصا لغوات بعض المنافع واقول **قوله** فيتحقق
 على القول بهذا الاحتمال ان يكون الارش بالنسبة الى الاجرة من المسمى لخصم ان يخط
 الارش بجميع الاجرة او يفضل عنه وذلك يقسم ان يتعبد للمتاجر الاجرة لهما اذ
 علمه مع بقا النقصا في المنافع وهو باطل قطعاً نعم لو كان ذلك بفعل الموجب يمكن
 القول به **قوله** والمالك منع من زرع ما يبقى بعد المدة على اشكال اقول
 مثلاً الاشكال من ان تقرر ان ذلك الموقوف على ملك المالك لا يتناول عقد الاجارة فيكون
 للمالك منع منه ومن استحقاق المتاجر المقر في ذلك فيكون صون الموجب انما
 له المنع بعد انقضاء المدة فليس له الاعتراض قبلها **قوله** ولو ان تاجر مدة زرع
 لا يمكن فيها فان شرط نقله بعد المدة لزم وان اطلق احتمال الصحة مطلقاً وبغير
 امكان الانتفاع اقول **قوله** لو ان تاجر ارضا فزرع مخصوص به يستحق ان يملك
 فيها عادة كما اذا ان تاجر ما يقتصر على اقل الاحوال الى سنة او شهر مدة مشهورة
 وجهان احدهما الصحة لان شرط ابطال الاجارة على الموجرة اعني العلم بما وقع عليه
 العقد من الارض والاجرة والاجل وضبطه وحال المتاجر من امكان الانتفاع
 بالارض المتباعدة فيكون صحيحاً مطلقاً ويختل بقيد الصحة بامكان الانتفاع
 بالزرع في تلك المدة فيقول ان كانت تلك المدة ما يستفيع بالزرع الحاصل
 فيها بوجه ما صح والاقول لعدم الانتفاع بالزرع في تلك المدة فلا تنفع وجه
 عليها بالنسبة الى ذلك الزرع فكانت به لطلان على الاول اي القول ان صحة مطلقاً
 مختل وجوب انما الزرع في تلك المدة الى زمان لموقعه بالاجرة لو التمس المتاجر
 لانه في وقت عقد الزرع وانما زرع حتى يجب انقضاءه كما لو نأخو ما كان كونه في مدة
 الاجارة تعارض ويختل بعدم الوجوب لانه رطب يلف زرعاً باقصة سنة على تلك المدة

فيحكم
 في صحة
 في صحة
 في صحة

في صحة

المعروف

التي يعلم عدم كماله في كل حال ما اذا اناخر لعارض فانه يلج على الغالب من حال
 النزوح في هذه الاجازة فلم يرضى بغيره فلو كان له هذا الاطلاق هناك
 ولما استأجر ارضا للعرض منه صحح قوله ان يخرق قبل الانقضاء فان شرط الفاعل بكونه
 اول شرط جاز الفاعل ولا ارض على احدها وتحتل مع عدم الشرط منع المالك من الفاعل
 العارض فيغيره بغير دفع قيمة العارض والبناء لهما مع ارضه وبغير فاعلهما مع ارض
 النقص وبغير ايقاره بالحق للثلاث اقوال — اما ما ذكره او لا من جواز الفاعل عند
 خروج المدفع شرط الفاعل فظاهر لان هذه الاجازة اقتضت جوب الفاعل بحقني
 الشرط ولما جاز الفاعل عند الاطلاق فلو ان الاجازة لم تقتض جوب ما عدا ذلك للمالك
 له المطالبة بتفريق ملكه بغيرها كما كانت لها فاعده وقوله لا ارض على احد طاي
 في على صاحب الارض ارض بغير العرض بالفاعل ولا على المستأجر ارض بنقص المدفع
 فالاول فلان العرض نقصت بسبب ما وجب على صاحبه من الفاعل واما الثاني فانه
 قد العرض على العرض المقتضى لذلك النقص فيحصل مع عدم اشتراط الفاعل في العقد
 المالك فلو قلع البناء والعرض له لا عليه قوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حتى ياتي اذا
 لم ظالم ما كان له حق وهذا الظاهر يقتضي الاجازة ليس ظالم ما فلو ان له المنع من الفاعل
 يبدل فيغير المالك بين ثلاثة اشياء اما يد في قيمة العرض والبناء في ذلك مع ارضه وقوله
 ربيع رضى صاحب العرض والبناء على ما قال الشيخ ولما قلع العرض والبناء مع دفع
 من النقص لا نقص دخل على ملك غيره لاجل تحليم ملكه فكان مضاعفا عليه بين الاقال
 الاجرة لا يجب عليه المدفع بنقصه الارض اذ لا يتحقق المستأجر عليه كثر من هذا الجمل
 قوله — ينبغي ان يقدر ذلك في صاحب العرض مدفوع الاجرة عن اية الاتفا اما لو ارض
 على دفعها فكان له الفاعل فان نت الاجرة المعينة في الاعتبار فانها
 جواز كان منقصا فان انقصت الاجازة في التبعية اشكال خلافا للنقصه وظهر البطلان
 فانما فيه فيها قوله — اذا حصل الاجرة باقل تسليمها اليك يتاوم مثل ان كانت
 له فالتزم ولا يحل له فلو ان كانتا للموثر ان كانت صحيحة لا يتغيرها فلو ان كانت
 لغيره بغير العقد واما اذا انقصت الاجازة فان كانت الزيادة منفصلة عما التزم به ولا
 به فلو يشيع التحمل فيلحقه المستأجر او سعى على الموقوف في حال الاجرة بغيره

سلك